



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

أطروحة دكتوراه بعنوان

التوجيهات الدلالية للخلافات النحوية والصرفية في القراءات القرآنية في كتاب الحجة للفارسي

"Semantic Explanations of Syntactic and Morphological Differences in the
Quranic Readings in the Book of Al-Hujja for Al Farisi"

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالكريم مجاهد

إعداد الطالبة

أمل محمد جضعان الهليبان

٢٠٠٩٢٠٠٠٤٩

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٤/٢٠١٣

أطروحة دكتوراه بعنوان

التوجيهات الدلالية للخلافات النحوية والصرفية في القراءات القرآنية في كتاب الحجة للفارسي

"Semantic Explanations of Syntactic and Morphological Differences in the
Quranic Readings in the Book of Al-Hujja for Al Farisi"

إعداد الطالبة

أمل محمد جضعان الهليبان

قدست هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه في اللغة والنحو - جامعة اليرموك - ٢٠١٤ إربد - الأردن

وافق عليها

مشرفاً ورئيساً	عبد الكريم مجاهد	الأستاذ الدكتور
عضواً	سمير شرف إستيتية	الأستاذ الدكتور
عضواً	رسلان أحمد بني ياسين	الأستاذ الدكتور
عضواً	مخيمر صالح يحيى	الأستاذ الدكتور
عضواً	حسن خميس المخ	الأستاذ الدكتور

الإهداء

إلى أستاذي الفاضل عبد الكريم مجاهد الذي علمني الصبر، وحب العمل.

وإلى أبي ناصر نزوجي الوفي الذي بذل كل ما بوسعه من دعم مادي ومعنوي لإنجاز هذه

الرسالة.

وإلى أولادي (ماجدة، وناصر، وسامية، والمثنى، والحارث، والمقداد، والخزامى، وشام)

الذين تحمّلوا بُعدي عنهم.

وإلى والديّ الكريمين اللذين لم يبخلوا بالدعاء لي بالتوفيق والنجاح.

وإلى كل من ساندني لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود. أهدي هذا الجهد المتواضع.

أمل محمد الهليان

الشكر والتقدير

يطيب لي أن أقدم بعض الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد، الذي ما انفك يصدق علي من نصحه وإرشاده وتوجيهاته السديدة غير ضان بوقته وعنايته وعلمه.

فله متي جزيل الشكر على مساعدته لي في إنجاز هذه الرسالة.

كما أقدم بحالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة: وهم الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية، والأستاذ الدكتور مرسلان أحمد بني ياسين، الأستاذ الدكتور محيى صالح يحيى، الأستاذ الدكتور حسن خميس الملق، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، لما بذلوا من وقت في قراءتها وتقييمها، مما سيكون له كبير الأثر في إغناء الدراسة بأرائهم وتوجيهاتهم السديدة، فجزاهم الله خير ما جزى العلماء عن علمهم وإحسانهم. وسدد خطاهم وبارك الله في جهدهم.

وأشكر أساتذتي الأفاضل جميعاً في قسم اللغة العربية، الذين لم يغلقوا أبوابهم يوماً في وجه أحد من طلابهم، بالرغم من ضيق وقتهم، فجزاهم الله تعالى عني خير الجزاء.

وأما جامعتي (اليرموك) فأدعو الله عز وجل دعاء صادقاً أن يرعاها ويحفظها، حتى تبقى على الدوام منارة علم وهدى، والله ولي التوفيق.

المحتويات

ج.....	الإهداء.....
د.....	الشكر والتقدير.....
هـ.....	المحتويات.....
ز.....	الملخص باللغة العربية.....
١.....	المقدمة.....
٣.....	التمهيد:.....

الفصل الأول

الأسس التي قامت عليها التوجيهات الدلالية عند الفارسي

- ١- الاعتماد بالقراءات وموافقته للقراء..... ١٥
- ٢- الاعتماد بالسمع..... ٣٢
- ٣- حمل القرآن على أفصح الوجوه..... ٤٩
- ٤- الصنعة النحوية..... ٥٦
- ٥- مراعاة المعنى..... ٦٠

الفصل الثاني

الخلافات النحوية وتوجيهاتها الدلالية عند الفارسي

المطلب الأول: الخلافات النحوية الواردة في الأسماء وتوجيهها الدلالي

- ١- ما قرئ بالرفع والنصب..... ٦٧
- ٢- ما قرئ بالخفض والنصب..... ١٠١
- ٣- ما قرئ بالرفع والخفض..... ١١٩

المطلب الثاني: الخلافات النحوية الواردة في الفعل المضارع وتوجيهها الدلالي

- ١- ما قرئ بالرفع والجزم..... ١٢٥
- ٢- ما قرئ بالنصب والجزم..... ١٣٦

٣- ما قرئ بالرفع والنصب.....١٤٢

الفصل الثالث

الخلافاً الصرفية في القراءات الواردة في الأبنية عند الفارسي

- ١- أبنية الأفعال.....١٦٠
- ٢- الأسماء.....١٨٣
- ٣- المصادر.....١٩١
- ٤- تبادل الدلالة بين بعض الأبنية.....١٩٥
- الخاتمة.....٢١٦
- المصادر والمراجع.....٢١٨
- الملخص باللغة الانجليزية.....٢٣٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المخلص

باللغة العربية

التوجيهات الدلالية للخلافات النحوية والصرفية في القراءات القرآنية في كتاب الحجة للفارسي

أمل محمد جضعان الهليان

جامعة اليرموك

٢٠١٤/٢٠١٣

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن توجيهات الفارسي الدلالية للخلافات النحوية والصرفية في كتابه الموسوم بـ (الحجة في علل القراءات السبع)، وبيان مدى اهتمامه بالمعنى في توجيهاته اللغوية المتنوعة.

وتقسم هذه الدراسة على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتطرق إلى الحديث عن الأسس التي قامت عليها توجيهات الفارسي الدلالية. فتحدثت عن الاعتداد بالقراءات وموافقته للقراء، والاعتداد بالسماع، وحمل القرآن على أفصح الوجوه، والصنعة النحوية، ومراعاة المعنى.

الفصل الثاني: ويقسم إلى جزأين: ضمن الجزء الأول الحديث عن الخلافات النحوية في القراءات الواردة في الأسماء وتوجيهها الدلالي، وتحدثت عما قرئ بالرفع والنصب، وما قرئ بالرفع والجر، وما قرئ بالنصب والجر. وضمن الجزء الثاني الحديث عن الخلافات النحوية في القراءات الواردة في الفعل المضارع وتوجيهها الدلالي، وتحدثت عما قرئ بالرفع والنصب، وما قرئ بالرفع والجر، وما قرئ بالنصب والجرم.

الفصل الثالث: يسلط الضوء على الخلافات الصرفية في القراءات الواردة في الأبنية، وتحدثت عن أبنية الأفعال، والأسماء، والمصادر، وتبادل الدلالة بين بعض الأبنية.

المقدمة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا

محمد أفضل خلقه وأكمل عبادته، وبعد:

فقد ترك أسلافنا من أهل العربية تراثاً ضخماً، وكنزاً ثميناً من العلم الذي يفخر به كل باحث يقف أمام هذا الإرث العظيم الجدير بالإجلال. وينتج هذا الكنز حقلاً واسعاً من البحث والدراسة، تعاقبت الأجيال على دراسته، فقدموا لنا إنتاجاً خصباً وغنياً وكتباً قيمة.

ومن هذه المؤلفات كتب اختصت بتوجيه القراءات القرآنية، التي انكب العلماء على دراستها، وأثروا العربية بفكرهم وثقافتهم وتعددت نظراتهم للكتب. ومن هذه الكتب كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، الذي يعدّ من أوائل الكتب التي وجهت القراءات بشكل مستقل. والحجة كتاب بيّن فيه صاحبه الوجوه اللغوية الصرفية والنحوية والدلالية للقراءات في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، الذي اكتفى بتوجيه قراءات سورة الفاتحة.

وتوفر في كتاب الحجة جهد الفارسي هذا العالم الجليل الذي يمتاز بحرية فكره واستقلالية رأيه. بالرغم من أخذه عن سيبويه الكثير وعن غيره من العلماء مع الاحتفاظ برأيه في كثير من المسائل.

ولأن كتاب الحجة لم يحظ بدراسة تقرب من قارئيه توجيهاته الدلالية للاختلافات اللغوية، أردت أن أوضح قيمة هذه التوجيهات الدلالية في كتابه الحجة. ومدى اهتمامه بالمعنى في توجيهاته اللغوية المتنوعة.

وقد قدمت هذا البحث في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة. خصصت الفصل الأول في الحديث عن الأسس التي قامت عليها توجيهاته، فتحدثت عن الاعتداد بالقراءات وموافقته للقراء، والاعتداد بالسماع، وحمل القرآن على أفصح الوجوه، والصنعة النحوية، ومراعاة المعنى.

وأما الفصل الثاني فأعدّ للحديث عن الخلافات النحوية في القراءات الواردة في الأسماء وتوجيهها الدلالي عند أبي علي الفارسي، وتحدثت عمّا قرئ بالرفع والنصب، وما قرئ بالرفع والجر، وما قرئ بالنصب والجر، وكان هذا في المبحث الأول. وأما المبحث الثاني فتناولت الحديث عن الخلافات النحوية في القراءات الواردة في الفعل المضارع وتوجيهها الدلالي، وتحدثت عمّا قرئ بالرفع والنصب فيها، وما قرئ بالرفع والجر، وما قرئ بالنصب والجرم وتوجيهها الدلالي عند أبي علي الفارسي.

وأما الفصل الثالث فتطرق في فيه إلى الحديث عن الخلافات الصرفية في القراءات الواردة في الأبنية، وتحدثت عن أبنية الأفعال، والأسماء، والمصادر وتوجيهاتها الدلالية عند أبي علي الفارسي، وتبادل الدلالة بين بعض الأبنية.

وأما منهج الدراسة فيعتمد على ذكر الاختلاف في القراءات القرآنية مع قراء كل قراءة، ثم يليه عرض أقوال أبي علي الفارسي والنحاة والمفسرين في القضايا النحوية والصرفية والمسائل الخلافية بعد جمعها، ثم مناقشتها، وإبداء الرأي كلما توفّر ذلك وأمكن.

واعتمدت في دراستي على مجموعة من كتب النحو، وكتب التفسير، وكتب معاني القرآن وإعرابه، وغيرها من الكتب.

وأشكر الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد على إشرافه وتوجيهاته لإخراج البحث بهذه الصورة، وأشكر -أيضاً- الأساتذة المناقشين على ما سيقدمون إليّ من توجيهات وإرشاد.

وفي النهاية أقول: إن كنت قد أحسنت فقد قرّرت عيني بالإياب، وإن كانت الأخرى فإله عفوّ توّاب.

ونسأل الله أن يرزقنا السداد في القول والإخلاص في العمل

التمهيد:

التعرف بالفارسي وكتابه الحجة

أولاً: أبو علي الفارسي.

ثانياً: كتاب الحجة.

ثالثاً: تعرف التوجيه في القراءات القرآنية.

© Arabic Digital Library - Jarmouk University

التمهيد

التعريف بالفارسي وكتابه الحجة

أولاً: أبو علي الفارسي:

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي وأمه من ربيعة الفرس سدوسية من سدوس شيبان^(١). ولد بفسا من أرض فارس سنة ثمان وثمانين ومائتين^(٢). ولم تسعنا المصادر عن نشأته الأولى بشيء، وأول خبر تنقله هو ذهابه إلى بغداد سنة (٣٠٧هـ)^(٣)، طلباً للعلم والاستقرار.

أخذ العلم عن عدد من الشيوخ، مثل (علي بن الحسين بن معدان، والزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، وأبي بكر بن السراج، وأبي بكر بن الخياط محمد بن أحمد بن منصور، وأبي بكر بن مجاهد أحمد بن موسى، وأبي بكر بن مبرمان محمد بن علي وغيرهم)^(٤).

وقد عرف بحبه للسفر والترحال، فقد انتقل بعد بغداد إلى طرابلس، ثم سكن بعلب عند سيف الدولة، ثم ذهب إلى بلاد فارس، وصحب عضد الدولة، وعلت منزلته عند عضد الدولة حتى قال: أنا

^١ (الحموي، ياقوت، معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب -، تحقيق: إحسان عباس، ط ١، ١٩٩٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج ٢، ص ٤١٣.

^٢ (ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان، تحقيق: محمد محيي الدين، طباعة نهضة مصر، ١٩٤٨، ج ٢، ص ٨٢.

^٣ (المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

^٤ (البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ٧، ص ٢٧٥. والذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب أرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ، ج ١٦، ص ٣٧٩ - ٣٨٠.

غلام أبي علي الفسوي في النحو^(١). والدليل على حبه للتنقل بين البلدان تسمية مسائله بأسماء هذه المدن التي حلّ فيها كالبغداديات، والشيرازيات، والبصريات، والدمشقيات وغيرها.

وحظي أبو علي الفارسي بمكانة عالية في علوم العربية، حتى قيل عنه: "إنه أوحّد زمانه في علم العربية"^(٢). وقيل - أيضاً -: "كان من أكابر أئمة النحويين"^(٣). وذكر بعض تلاميذه أنه فوق المبرد وأعلم منه^(٤). وقال تلميذه أبو طالب العبدي عنه: "لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي"^(٥). فهذه الأقوال دليل على علو شأنه في العربية.

وتتلذذ على يدي أبي علي تلاميذ حذاق صاروا من أعلام النحاة، كأبي الفتح عثمان بن جني، وأبي طالب العبدي أحمد بن بكر، وعلي بن عيسى الرعي، وأبي علي المرزوقي أحمد بن أحمد، وغيرهم^(٦).

وأما مصنّفاته فهي كثيرة نذكر منها على سبيل المثال (الإيضاح العضدي، والتكملة، والمسائل العسكرية، والتعليقة على كتاب سيبويه، والمسائل البصريّات، والمسائل الحلبيات، والمسائل العسكريّات، وغيرها)^(٧).

^١ (الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٣٢.

^٢ (المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

^٣ (الحموي، معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب -، ج ٢، ص ٤١٣.

^٤ (المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٦.

^٥ (المصدر نفسه، والصفحة نفسها .

^٦ (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٣٨٠.

^٧ (البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٢٧٦.

وتوفي أبو علي الفارسي يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين
وثلاثمائة ببغداد، عن عمر يناهز التسعين عاماً^(١).

ثانياً: كتاب الحجة

يظهر من مقدمة كتاب الحجة أنه كتاب قدّم لعضد الدولة البويهية حيث قال فيها: "أطال الله
بقاء مولانا الملك السيد الأجل المنصور، ولي النعم، عضد الدولة، وتاج الملة، وأدام له العز والبسطة
والسلطان، وأيده بالتوفيق والتسديد، وعضده بالنصر والتمكين"^(٢). ثم يبين المنهج الذي يتبعه في كتابه
إذ يذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب السبعة لابن مجاهد.

ويعرف موضوع الكتاب من اسمه (الحجة)، فهو كتاب أُلّف لغرض الاحتجاج للقراءات
السبع والقيام بتوثيقها وتوجيهها وفق معايير العربية، وإعطاء الأدلة عليها، وبيان عللها وأوجهها
اللغوية، والنحوية والصرفية والدلالية.

وتناول كتابه بطريقة المتن والشرح، فيذكر نص ابن مجاهد فيما اختلف فيه القراء
بقوله: (اختلفوا)، ثم يعقب ذلك بالاحتجاج، وبعده يورد ما احتج به شيخه ابن السراج الذي شرع في هذا
العمل الذي لم ينجز فوجه سورة الفاتحة، وأول عشر آيات من سورة البقرة، وهذا ما صرح به أبو علي
الفارسي في المقدمة حيث قال: "وقد كان أبو بكر محمد بن السري شرع في تفسير صدر من ذلك في

^١ (ابن كثير، أبو الفداء الحافظ إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتوح، دار الحديث، القاهرة،
١٩٩٤، ج ١٥، ص ٤٢٩.

^٢ (الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم
أبو بكر بن مجاهد، وضع حواشيه وعلّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ج ١، ص ٢٩.

كتاب كان ابتداءً بإملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسّر من ذلك في كتابي هذا"^(١). ثم يتبعه الفارسي بقوله: (قال أبو علي).

اهتم النحاة بكتاب الحجة اهتماماً واضحاً، فقد أثنوا عليه كثيراً، فقال ابن قاضي شهبة: "كتاب الحجة في تخريج القراءات السبعة من أحسن الكتب وأعظمها"^(٢). وذكر ابن الجزري: "وألف كتاب التذكرة وكتاب الحجة شرح سبعة ابن مجاهد فأجاد وأفاد"^(٣).

وتتضح أهميته من عناية النحاة به، فأخذوا يختصرونه كمكي بن أبي طالب الذي اختصره في كتاب سمّاه (منتخب الحجة في القراءات) ^(٤)، واختصره - أيضاً - أبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري^(٥)، وهنالك كتب بُنيت على متنه، ككتاب الكشف لمكي القيسي^(٦)، والموضح لابن أبي مريم الذي قال في خطبة كتابه: "لم أعد في جُلِّ ما ذكرته أو كلّه قول أبي علي الفارسي، ممّا أودعته في الحجة أو غيره من كتبه، ولم أعدل عن طريقته ومذهبه"^(٧) وغير ذلك من الكتب التي اعتنت بكتاب الحجة للفارسي وتناولته بالشرح، والنقل عنه، وهذا دليل على أهميته وقيّمته البارزة عند العلماء.

^(١) الفارسي، الحجة، ج ١، ص ٢٩-٣٠.

^(٢) ابن قاضي شهبة الأسدي: طبقات النحاة واللغويين، باب المحمدين، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤، ص ٢٩٥.

^(٣) ابن الجزري، محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عنى بنشره ج: برجستراسر، دار الكتب العلمية، تصوير بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٣٣، ج ١، ص ٢٠٧.

^(٤) الحموي، معجم الأدباء، ج ١٩، ص ١٦٩.

^(٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٨٤ هـ، ص ٤٤٨.

^(٦) شلبي، عبد الفتاح، أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط ٣، ص ٣٨٥.

^(٧) ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق ودراسة: عمر حمدان، مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط ١، ج ١، ص ١٠٤.

وتتجلى قيمة هذا الكتاب في أنه احتفظ بنصوص كتاب السبعة، وبنصوص نحوية اقتبسها من كتب نحاة أعلام، كسيبويه والأخفش وغيرهما، وهذه النصوص نلقاها ماثورة في ثنايا صفحات كتاب الحجة.

ثالثاً: تعريف التوجيه في القراءات القرآنية

التوجيه لغة: هو مصدر الفعل وجّه، والأصل من الوجه، ويقول ابن منظور: "وجه الكلام: السبيل الذي تقصده به..."^(١).

وأما التوجيه في الاصطلاح فيعرفه الجرجاني بأنه: "إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، أو إيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم"^(٢).

نجد أن التوجيه يأتي لتوضيح الوجه المقصود من كل قراءة، ومعرفة معناها والفرق بينها.

وقال الزركشي: "وفائدته كما قال الكواشي: أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحاً"^(٣). فيستفاد من التوجيه إظهار الأوجه المحتملة للاختلافات القرآنية، والتماس الأدلة لهذه القراءات، والاحتجاج لها، أو اختيارها؛ أي توضيح الأدلة التي تؤيد ترجيح القراءات، ويظهر السر من

^(١) ابن منظور: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة (وجه)، دار صادر، بيروت، د.ت، ج ١٣، ص ٥٥٥. والجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م، ج ٦، ص ٢٥٥.

^(٢) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار التونسية، تونس، ١٩٧١م، ص ٣٧.

^(٣) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٧م، ج ١، ص ٤١٩. ومحمد، أحمد سعد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، د.ت، ص ٢٣.

وراء اختيارها إلى أسباب منها (اللغة المشهورة عند العرب، ومعنى القراءة، وكثرة الشواهد عليها، والسياق).

وأما المقصود من توجيه القراءات فهو " علم يعنى ببيان وجوه القراءات في اللغة والتفسير، وبيان المختصر منها ويسمى ب(علل القراءات)،(حجج القراءات)،(الاحتجاج للقراءات)،لكن الأولى التعبير بالتوجيه بحيث يقال: وجه كذا، لئلا يوهم أن ثبوت القراءة متوقف على صحة تعليلها"^(١).

فهو العلم الذي يدور حول توضيح وجه قراءة القراء من حيث اللغة والمعنى وغيرها. واستخراج آرائه تكون من قواعد لغتنا مع الأخذ بعين الاعتبار بضوابط التفسير ومعاييرها؛ لأن توجيه كل قراءة من القراءات يعدّ نوعاً من تفسير القرآن الكريم. وسمي الوجه-أيضاً- بمصطلحي العلة والحجة، إلا أن (العلة) أقرب إلى (الوجه) في المعنى من (الحجة)؛ أي أنهما بمنزلة واحدة لتقاربهما في المعنى. بينما مصطلح (الحجة) يطلق على الأدلة التي تدعم القراءات وتقويها. وهذا ما حكاه مكي في مقدمة كتابه(الكشف عن وجوه القراءات السبع) فقد قال: " وليس هذا العلم لبيان حجة القراءة لتكون صحيحة من حيث اللغة، بل القراءة الثابتة حجة بنفسها يستدل بها أهل اللغة على لغتهم"^(٢).

^١ (الهدد، حمدي صلاح، مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث: دراسة تفصيلية تتبّع نشأت مصطلحات علم القراءات وتطورها عبر القرون مع معجم شامل المصطلحات علم القراءات القرآنية، دار البصائر القاهرة، ط٢٠٠٨، ج١، ص٤٩-٥٠.

^٢ (القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار الحديث، القاهرة، ١٩٧٤م، ج١، ص١٠.

وعرف توجيه القراءات-أيضاً- بأنه "إيجاد وجه في العربية لما اختاره القارئ من ألفاظ اللغة أو حالة إعرابية في عنصر من عناصر التركيب"^(١). فهو يرى بيان وجه ما ذهب إليه كل قارئ سواء أكان من جهة اللغة أو من جهة الإعراب.

ونخلص مما سبق أن التوجيه هو بيان الوجه الذي تخرّج عليه القراءة. أو هو نتيجة للاختلافات المتنوعة، فيجئ للتوضيح وإزالة اللبس عن القراءات، وبيان وجوها المحتملة. وبناء على ذلك ظهر علم يبحث في ذلك أطلق عليه اسم (علم توجيه القراءات)، الذي واكب ظهوره بداية علم اللغة، فعلماء العربية يعدّون أول المهتمين بهذا العلم وذلك لاستنادهم عليه والاحتجاج به لتثبيت قواعدهم وقضاياهم المختلفة في مستوياتها كافة. وإن لم يدرس بشكل مستقل فقد كان مسائل مبنوثة ومتفرقة في كتب معاني القرآن وإعرابه.

وأما أبو علي الفارسي، فقد تناول موضوع توجيه القراءات، ويعدّ من الأوائل الذين درسوا هذا العلم بشكل مستقل بعد بداية ابن مجاهد صاحب السبعة الذي قام بذكر توجيه القراءات في سورة الفاتحة ثم أمسك عن ذلك مخافة التطويل، ثم جاء ابن السراج الذي لم يكمل هذا العمل فوجه سورة الفاتحة والآيات الأولى من سورة البقرة، وأتمه الفارسي حيث قال في مقدمة كتابه الحجة: "هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القرآن الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام، بعد أن تقدّم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه وأخذنا عنه. وقد كان أبو بكر محمد بن السري شرع في تفسير صدر من ذلك في

^(١) أمين، طه صالح، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في "معاني القرآن"، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ١٨.

كتاب كان ابتداءً بإملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم. وأنا أسند إليه ما فسّر من ذلك في كتابي هذا"^(١)

إذن فتح ابن مجاهد والزجاج الباب لدراسة توجيه القراءات وبيانها بشكل مستقل بعدما كانت تدرس متفرقة في مراحلها الأولى، فجاءت الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، والحجة لأبي علي الفارسي، والمحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي القيسي وغيرها من الكتب التي اعتنت بالقراءات القرآنية وتوجيهها.

وكان أبو علي الفارسي يستخدم مصطلح (وجه) في كتابه الحجة فيقول: (وجه من رفع.... ووجه من نصب) بالرغم من استعماله مصطلح (حجة) ولا ضير في ذلك؛ لأن عنوان الكتاب (الحجة)؛ فهو يجعل الكلمتين مترادفتين.

❖ أصناف التوجيه عند أبي علي الفارسي:

يشمل علم توجيه القراءات المستويات النحوية، والصرفية، والصوتية، والدلالية، والبلاغية، وغيرها. وينتج هذا التوجيه من الاختلافات الواقعة بين هؤلاء القراء في هذه المستويات كافة.

وتناول أبو علي الفارسي هذه المستويات في كتابه الحجة، إلا أن دراستي تتحدث عن قضية أساسية وهي توجيه الدلالة الناتج عن الخلافات النحوية والصرفية في القراءات القرآنية في كتاب الحجة. وذلك بجمع مواضع الخلاف ثم توجيهها حسب مستواها، وبيان أثر الاختلاف وفقاً للمستوى الدلالي.

(١) الفارسي، أبو علي، الحجة، ج ١، ص ٥-٦.

ونرى أن تنوع الدلالات يأتي من خلال اختلاف القراءات، بحيث تظهر معانٍ جديدة، وقد يحصل خلاف في هذه الدلالات لذا نجد أن علماء السلف -ومنهم- أبو علي الفارسي في كتابه (الحجة) قاموا بتوجيه هذه الدلالة وتحديدها، إذ تكون مضبوطة حسب القراءة. ولذا فإن دراستي تهتم بـ(الدلالة) الناتجة عن الاختلافات المتنوعة والمعنى السياقي للقراءة.

❖ ميادين توجيه القراءات عند أبي علي الفارسي:

- الدفاع عن القراءة:

ردّ أبو علي الفارسي على من يقوم برمي القراءة بالتخطئة والطعن. فمثلاً في قراءة حمزة

﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسَبْ مِنْ قُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ

سُورٍ لَهُمْ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾ (الحديد: 13) مكسورة الظاء قال: "وليس

تسرع من أسرع من قال: (انظُرُونَا) بشيء، وليس ينبغي أن يقال فيما لطف أنه خطأ. وهو

زعموا قراءة الأعمش يحيى بن وثاب" (١).

- موافقة المقاييس العربية للقراءة:

يرى أبو علي الفارسي أنه لا يجوز تلحين القراءة ووصفها بالغلط؛ لأن الغلط يكون من

جهة الرواية لا من جهة العربية. ومن ذلك ما حكاه ابن مجاهد عن رواه أبو عبيدة عن حمزة من

قوله: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ (القلم: ١٤) بهمزة ممدودة. فقال معلقاً عليه: "إنما هو تغليب فيما

أظن من طريق الرواية، وليس من طريق العربية لأن ذلك لا يمتنع ويريد بالهمزة الممدودة همزة

بعدها همزة مخففة، وليس هذا مذهب حمزة لأنه يحقق الهمزتين، فلعله غلطه من هذا الوجه (٢).

(١) الفارسي، الحجة، ج٤، ص٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص٥٧. للمزيد انظر الفصل الأول، ص٢٢.

- إعطاء رأي خاص:

إن أبا علي الفارسي يستعمل التوجيه في الغالب ليفد إلى رأيه الخاص. فقد ذهب في

توجيهه قراءة النصب في قوله ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَ تَكْوَمٍ وَرِيْسًا وَرِيْسًا أَلْتَقْوَى

ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ ﴿ (الأعراف: ٢٦). إلى أن (لباساً) مفعول به لأنه

حملها على الفعل (أنزل). بينما حملها غيره على العطف^(١). فهنا انفرد بهذا التوجيه وخالف

النحاة فيما ذهبوا إليه.

ومجمل الكلام أن توجيه القراءات يأتي للدفاع عن القراءات وإحسان الظن بالقراء

والخروج بتوجيه يميزه عن غيره.

(١) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٢٣٤.

الفصل الأول

الأسس التي قامت عليها توجيهات الفارسي:

- الاعتداد بالقراءات وموافقته للقراء .

- الاعتداد بالسماع عن العرب .

- حمل القرآن على أفصح الوجوب .

- الصنعة النحوية .

- مراعاة المعنى .

© Arabic Digital Library - Yamouk University

الأسس التي قامت عليها توجيهات الفارسي

١ - الاعتداد بالقراءات وموافقته للقراء:

القراءات لغة: جمع قراءة وهي مصدر سماعي لقراء، يقال: قرأ يقرأ قراءةً، وقرآناً، بمعنى تلا، فهو قارئ^(١).

وفي الاصطلاح: هي علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقل^(٢).

ويذكر ابن جني أن القراءات على ضربين "ضرب اجتمع عليه أكثر قرآء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد في كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وضرب تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"^(٣).

يبين ابن جني أن القراءات القرآنية صنفت إلى صنفين هما: القراءات المتواترة، والقراءات الشاذة. وهذا لا يعني أن الشاذة منها لا يعتد بها لغوياً بل قد تضاهي القراءات المتفق عليها في بلاغتها ولغتها.

^(١) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق، عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م، ج١، ص١٠١. ومحيسن، محمد سالم: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، ج١، ص٩٦.

^(٢) ابن الجزي: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق، عبد الحي الفرماوي، ط١، ١٩٧٧م، ج١، ص٨.

^(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات الإيضاح عنها، تحقيق، عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ج١، ص٣١.

ويحتج النحاة بالقراءات القرآنية ليثبتوا بها أحكامهم اللغوية والعربية ولأن القراءات متبعة يلزم قبولها والاطمئنان إليها. فالقرآن الكريم بقراءته سيد الحجج، وقراءته سواء أكانت متواترة أم آحاداً لا يصح ردها ولا الجدل فيها حتى وإن خالفت القياس. وأبو علي الفارسي ممن أقبل على قبول القراءات والاحتجاج بها، فكتابه معقود للاحتجاج بالقراءات، وتوثيقها، وتوجيهها، والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القراء السبعة وغيرهم ممن الذين ذكرهم ابن مجاهد.

ويذهب أبو علي الفارسي إلى أن القراءة لا تُقرأ إلا بما فُرى بها، حيث قال: "وليس كل ما جاز في قياس العربية يسوغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له وأخذهم به، لأن القراءة سنة" ^(١). وفي موضع آخر قال: "القراءة سنة، فلا ينبغي أن تحمل على ما تجوزه العربية حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القراء" ^(٢).

يظهر من كلامه أن القراءة لا ينبغي أن تخرج عما قرأت به القراء، فلا بد أن يوافق القراءة الأثر ومقاييس اللغة. ولما كانت القراءات كلها صحيحة ثابتة فلا يرجح بعضها على بعض. قال أبو حيان: "وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي؛ لأن هذه القراءات كلها صحيحة، ومروية عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة" ^(٣). ولذلك نرى أن أبا علي لا يرجح بين قراءتين في بعض المواضع في كتابه الحجة لدلالة الحسن. فنجده يصفها بعبارات في ثنايا كتابه تدل على صحة ثبوتها منها:

^(١) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٩.

^(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٠٧.

^(٣) أبو حيان، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي؛ البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٢، ص ٢٦٥.

- ما قاله في قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ

وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِنْ اللَّهُ هُوَ الْعَفْوُ الرَّحِيمُ ﴾ (الشورى: ٥) "وكل واحد من القراءتين

يكاد وتكاد حسن^(١) فنعت كليهما بالوجه الحسن.

ولا ترجيح لقراءة الجمع والتوحيد في (نِعْمَه) من قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا

فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ﴾

(لقمان: ٢٠) لقوله: "النعم: جمع نعمة، مثل سِدْرَة وَسِدْر، فالنعم الكثير، ونعم الله كثيرة، والمفرد

أيضاً يدل على الكثرة، فأما قوله (ظاهرة وباطنة) فلا ترجيح فيه لأحدى القراءتين على الأخرى. ألا

ترى النعم توصف بالظاهرة والباطنة، كما توصف النعمة بذلك وقد جاء في التنزيل: (الكتاب،

والكتب) يراد بالواحد الكثرة كما يراد بالجمع"^(٢). بما ان (النعم والنعمة) توصفان بالظاهرة والباطنة فلا

ترجح فيهما بالتوحيد والجمع. بالاضافة إلى أن بناء(فعل) يطرد في كل اسم على (فعله) فهنا نعم:

نعمة فالنعم تدل على الكثير، والنعمة بإفرادها يراد بها الكثرة. فاللفظ(نعمة) مفرد والمعنى جمع. أي

حملت النعمة على معنى الجمع؛ لأن حبر الأمة ابن عباس رضي الله عنهما قال: هي الإسلام،

وذلك أن نعمة الإسلام تجمع كل خير. ألا ترى أن تمام نعمة الله على العبد أن يدخله الجنة؟ فكذا

لما كان الإسلام يؤول أمره إلى الجنة سمي نعمة"^(٣). فنعمة الإسلام جامعة لكل النعم وما سواها

يصغر في جنبها"^(٤). بالإضافة إلى أن نعم الله كثيرة. ولا بد من ذكر أن اختلاف وجوه القراءات يغير

^(١) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٣٦٢.

^(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٧٤.

^(٣) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق محمد تامر، محمد رضوان، محمد عبد

المنعم، دار الحديث القاهرة، ٢٠٠٧، ج ٣، ص ٢٨٧.

^(٤) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، طه

١٩٩٠، ص ٢٨٦.

في إعراب الكلمات. أي من قرا (نعمة) بالجمع أعرب (ظاهرة) حالاً. ومن قرأ بالإفراد أعرب (ظاهرة) صفة^(١). وبناء على ما سبق فإن المقام هنا تعداد نعم الله وفضله على الناس. فقال: (وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً) فذكرها بزنة جمع الكثرة.

- ويسوغ قراءة ﴿يُنزِلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ (النحل: ٢) بقوله: "فأما إسكان النون في (يُنزِلُ) وتخفيفها وتشديدها، فكل واحد من القراءتين سائغ"^(٢). لا يرجح أحدهما على الأخرى لأن القراءة عنده سائغة.

ويأخذ بالقراءتين - أيضاً- في الواو وتركها من قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٣)، فيقول: "كلا الأمرين سائغ مستقيم فمن قرأ بالواو فلأنه عطف الجملة على الجملة، والمعطوف عليها قوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (آل عمران: ١٣٢) (وسارعوا). ومن ترك الواو فلأن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مستغنية بالتباسها بها عن عطفها بالواو"^(٣). ووضح الطبرسي الفرق بينهما حيث قال: "الفرق بينهما استئناف الكلام إذا كان بغير واو. ووصلهما بما تقدم إذا قرئ بواو لأنه عطف على ما تقدم ويجوز أيضاً ترك الواو لأن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مستغنية بذلك عن عطفها بالواو"^(٤). فمقياس الأخذ بهذه القراءة يعتمد على مدى استقامتها لصحة ثبوتها.

^(١) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١٩٨٧، ج ٢، ص ٢٦٥.

^(٢) الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ٣١.

^(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨.

^(٤) الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن تصحيح وتحقيق وتعليق هاشم الرسولي المحلاني وفضل الله اليزيدي الطباطبائي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ج ٢، ص ٨٣٥.

- ومثله ما قاله في فتح وكسر الحاء في ﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ (الفلق: ٥): "التفخيم

والإمالة في هذا النحو حسنان"^(١). وذكر ابن أبي مريم أن القراءة بالفتح من غير إمالة هي

الأصل وإن كانت الإمالة في هذا حسنة إلا أنها ليست بحكم واجب^(٢).

ونخلص إلى أن أبا علي الفارسي يعتمد القراءات المتواترة من غير أن يرجح بعضها على بعض

فهي في درجة واحدة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم. فالحكم باستواء القراءتين عند أبي علي

الفارسي هو المقياس والمعيار في عدم المفاضلة بينهما.

وكان أبو علي الفارسي حريصاً على صحة نسبة القراءة لدرجة أنه يذكر سلسلة الرواة في

بعض المواطن فعلى سبيل المثال ^(٣) قوله: "قال كلهم ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ التَّيِّبِينَ لَمَّا آتَيْنَكُمْ مِّنْ

كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ

إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ (آل عمران: ٨١) بكسر الألف إلا ما حدثني

به محمد بن أحمد بن واصل قال حدثنا محمد بن سعدان عن معلى (بن منصور) عن أبي بكر عن

عاصم أنه قرأ: (أَصْرِي) بضم الألف"^(٤) (الأصر) لغة من الإصر وهو مصدر مفرد يحتمل معنى

الكثرة.

ومنه أيضاً- قوله: قال أبو بكر أحمد بن موسى: حدثني سلمان قال: حدثنا أبو حاتم قال: قرأ أبو

عمرو ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴾ (العصر: ٣) يشم الباء شيئاً

من الجر ولا يُشْبِع. وحدثني الجمال عن أحمد، يعني ابن يزيد، عن رَوْح عن أحمد بن موسى عن

^(١) الفارسي: الحجة، ج ٤، ص ١٦٠.

^(٢) ابن أبي مريم: الموضح، ج ٣، ص ١٤١٧.

^(٣) انظر الفارسي: الحجة، ج ٤، ص ٨٠، ص ١٠٦، ص ١١٠، ص ١٢٦، ص ١٤٢، ص ١٤٦، ج ١، ص ١٢٦، ص ٢٢٨، ج ٣،

ص ٣٣، ص ١٠٥.

^(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤-٣٥.

أبي (بالصبر) مثله. قال أبو بكر أحمد: هذا الذي قاله أبو حاتم: لا يجوز إلا في الوقف لأنه ينقل كسره إلى الباء^(١).

ولا يجوز الحكم على القراءة بالخطأ أو الغلط لأمرين: الأول: القراءة بأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم. والثاني: موافقة المقاييس العربية.

و لذلك يوضح أبو علي الفارسي أن وصف ابن مجاهد القراءة بالغلط يكون من طريق الرواية وليس من طريق العربية، ومن الأمثلة على ذلك:

- يصف ابن مجاهد ما رواه أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم رضي الله عنه قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا ﴿الكهف: ٧٦﴾ بضم اللام، وتسكين الدال بأنه غلط. فقال أبو علي الفارسي: "يشبه أن يكون التغليب من أبي بكر أحمد في وجه الرواية، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح"^(٢).

ووجها في القياس أن (لُذْن) مثل (عَضُد) إذا خففت، فتخفيفه على وجهين الأول حذف الضمة مع إبقاء فتحة الفاء. والثاني إلقاء الضمة على الفاء وحذف الفتحة.

الأول- عَضُد(فَعْلُ): عَضُد(فَعْلُ): حذف حركة العين فصارت ساكنة لكرهة انتقال الفتح إلى الضم. لُذْن: لُذْن

الثاني: عَضُد(فَعْلُ): عَضُد(فَعْلُ): نقلت حركة العين الضمة إلى الفاء وسكنت العين

لُذْن: لُذْن

إن بناء (فَعْلُ) خُفِّفَ ما كان عليه إلى بناء (فَعْلُ) وهذه لغة مشهورة نسبت إلى تميم وبكر بن وائل. وبناء (فَعْلُ) وهي لغة قليلة لتقل الضمة ونسبت إلى بعض قيس ويستخدم بناء (فَعْلُ) في

^(١) الفارسي: الحجة، ج ٤، ص ١٤٢.

^(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩٧.

الأسماء والأفعال وتخفيفه للتخلص من الثقل المخالف للأصل إذ أن الأصل في النطق الابتداء بالثقل والانتقال إلى الأخف منه^(١).

وعند حديثه عن وصف شيخه ابن مجاهد ما رواه معلى عن أبي بكر عن عاصم في قراءة ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُكَلِّمُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ (الحج: ٢٣) يهمز الأولى ولا يهمز الثانية بالغلط. قال: "الأشبه أن يريد أنه غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهمز الأولى دون الثانية، والثانية دون الأولى، وأن يهزهما جميعاً"^(٢) فالكلمة فيها همزتان فحقتا جميعاً على الأصل وإن خفت إحداها قلبت واولاً لانضمام ما قبلها^(٣).

وأما ما حكاه ابن مجاهد عن حسن الجعفي عن أبي عمرو قال تعالى: ﴿يُضَعَفُّ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ (الفرقان: ٦٩) بضم الياء وفتح اللام وأنه غلط فإنه يشبه أن يكون غلظه من طريق الرواية. وأما من جهة المعنى فلا يمتنع، فيكون خلد هو، وأخلده الله^(٤). فالفعل المضارع عند بنائه للمجهول يكون بضم الأول وفتح ما قبل الآخر.

^(١) انظر أبا حيان: البحر المحيط، ج ٣، ص ٣٠١، ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٩٨٤، ج ٢، ص ٥٩٠.

^(٢) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ١٦٥.

^(٣) ابن أبي مريم: الموضح، ج ٣، ص ١٢٣٠.

^(٤) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٢١٦.

ومنه أيضاً ما رواه عن عبيد عن أبي عمرو ﴿ حَتَّى إِذَا أَنْوَا عَلَى وَإِ التَّمَلِ قَالَتْ نَمَلَةٌ يَتَأْتِيهَا التَّمَلُ أَدْخَلُوا

مَسَكِنِكُمْ لَا يَحِطُّمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ. وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (النمل: ١٨) ساكنة النون وهو غلط. فقال

أبو علي: "قوله: وهو غلط، يريد أنه غلط من طريق الرواية، إلا أنه لا يتجّه في العربية"^(١).

ومن ذلك ما حكاه ابن مجاهد عمّا رواه أبو عبيد عن حمزة من قوله: ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾

(القلم: ١٤) بهمزة ممدودة. فقال: "إنما هو تغليب فيما أظن من طريق الرواية، وليس من طريق

العربية لأن ذلك لا يمتنع ويريد بالهمزة الممدودة همزة بعدها همزة مخففة، وليس هذا مذهب حمزة

لأنه يحقق الهمزتين، فلعله غلطه من هذا الوجه"^(٢).

ونلخص مما سبق إلى أن أبا علي الفارسي يجعل تغليب القراءة من جهة الرواية لا من جهة

العربية. وهذا دليل على مراعاة القواعد النحوية في القراءات ومدى موافقتها لها.

- ويتخذ صفة المدافع عن القراءة عند التعرض لها ويخلصها مما قد ينسب إليها بلطيف عباراته

ففي قراءة حمزة قال تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُولُ الْمُتَنَفِقُونَ وَالْمُنْفِقَتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْظَرُونَا نَقَسِمْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ أَرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ

فَأَلْتَسُوا نَوْراً فَضُربَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾ (الحديد: ١٣) مكسورة الظاء

قال: "وليس تسرع من أسرع من قال: (أنظرونا) بشيء، وليس ينبغي أن يقال فيما لطف أنه

خطأ. وهو زعموا قراءة الأعمش يحيى بن وتاب"^(٣) قال ابن أبي مريم: (أنظرونا) بقطع الألف

وكسر الظاء: والوجه ان المعنى أمهلونا ونقسونا والإنظار: الإمهال وقيل أنظرت بمعنى انتظرت

^(١) الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ٢٣٣.

^(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٥٧.

^(٣) الفارسي: الحجة، ج ٤، ص ٣٠.

مسموع أيضاً والكلمتان متقاربتان. وقرأ الباقر: الوجه أن معناه انتظرونا، يقال نظرتُه إذا انتظرتُه وقد يجى فعلت وافتعلت بمعنى واحد كقولك شويت واشتويت^(١).

- ويوجه القراءة التي وصفت بالغلط أيضاً - بلطيف كلامه فيقول عند توجيه قراءة أبي عمرو في (بارئكم) من قوله قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فَتَوَبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاذْكُرُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ ﴾ (البقرة: ٥٤) بسكون الهمزة: "فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو، فعله سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت به الخفاء إسكاناً"^(٢). والاختلاس هو الإسراع بالحركة لدرجة أن السامع له يعتقد أن الحركة ذهبت مع أنها كاملة في وزنها. وهو عكس الإشباع وهو نوع من التيسر فهو تقصير الحركة وليس إنهاءها كالتسكين.

وقد رد أبو حيان على المبرد تلحينه القراءة بقوله: "ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن. وما ذهب إليه ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى عليه وسلم ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر"^(٣). وقد ردّ على من رمى القراءة باللحن أنها لغة لأهل تميم^(٤) بالإضافة إلى ورود آيات كريمات قرأها أبو عمرو بالإسكان كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِن دُرِّيْنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ

^(١) ابن أبي مريم: الموضح، ج ٣، ص ١٢٤٦.

^(٢) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٣٠٣.

^(٣) أبو حيان: البحر المحيط، ج ١، ص ٢٠٦.

^(٤) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،

بيروت، ج ١، ص ٥٤. وأبو حيان: البحر المحيط، ج ١، ص ٢٠٦.

الرَّحِيمُ ﴿البقرة: ٦٧﴾ وذلك بإسكان الراء في (يأمركم) ^(١). وقوله ﴿وَأَرْنَا﴾ ﴿البقرة: ١٢٨﴾ قرأها أبو عمرو وابن كثير بسكون الراء في (أرنا) ^(٢). وقرأ حمزة والأعمش بإسكان الهمزة في قوله: (ومكر السيء) ^(٣).

نجد أن قراءة إسكان الحرف المتحرك لا يقتصر على آية واحدة نسبت إلى أبي عمرو وإنما هي منسوبة إليه وإلى غيره من القراء المشهود لهم بالثقة والضبط كحمزة وابن كثير في آيات كثيرة. وكذلك جاء في الشعر وإن يمكن رده إلى الضرورة الشعرية كقول الشاعر:

تَأبَى فُضَاعَةٌ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا وَابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بِيضَةُ الْبَلَدِ ^(٤)
فقد سكن الفاء في (تعرف).

- وعند حديثه عن قراءة ابن عامر ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيمُهَدْيُهُمْ أَفْتَدَهُ فُلًا لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام: ٩٠) التي غلطها ابن مجاهد يقول: "وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجها أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه. ومثل ذلك قول الشاعر:

فَجَالَ عَلَى وَحْشِيَّهِ وَتَخَالَهُ عَلَى ظَهْرِهِ سَبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا ^(٥)

كأنه قال: تخاله خيلانا على ظهره سبًا جديدًا يمانيا. فعلى متعلق بمحذوف

وعلى هذا قول الشاعر:

^(١) مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٤، ج١، ص٢٤٠.

^(٢) أبوحيان البحر المحيط، ج١، ص٣٩٠.

^(٣) المصدر نفسه، ج٧، ص٣١٩.

^(٤) البيت بلا نسبة انظر ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، دت، ج١، ص٧٤.

^(٥) البيت للمتقّب العبدى انظر ابن يعيش: شرح المفصل، تصوير مكتبة عالم الكتب، بيروت، ج١، ص١٢٤.

هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرِّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ^(١)

فالهاء كناية عن المصدر. ودلّ يدرسه على الدرس، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن لأن الفعل قد يتعدى إليه باللام، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره، كما أنك إذا قلت: أزيداً ضربته لم تنصب زيدا بضربت لتعديه إلى ضميره^(٢).

فالهاء في يدرسه للمصدر ولا يجوز أن تكون للمفعول به، لأنه إذا تعدى الفعل باللام إلى المفعول لم يتعد إلى مرة أخرى. وكذلك قوله (فيهداهم اقتده) يكون اقتد الاقتداء، فيضمر لدلالة الفعل عليه.

- ويرد أبو علي الفارسي لحن القراءة إلى لغة ما من لغات العرب بما ينصه ويحكيه غيره من النحاة فعند عرضه لقراءة الأعمش بكسر الواو في ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَكَيْتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (الأنفال: ٧٢) قال الولاية هنا الدين، فالفتح أجود، قال: "أبو الحسن: "وهي قراءة الناس، إلا أن الأعمش كسر الواو هي لغة، وليس بذلك، وحكى محمد بن يزيد عن الأصمعي: أن الأعمش لحن في كسره لذلك، وليس قوله هذا الشيء، لأنه إذا كانت لغة فيما حكاها أبو الحسن فليس بلحن"^(٣).

بين أبو علي الفارسي بأن القراءة لا تُلحَّن إذا كانت ترد إلى لغة ما فكسر الواو في قراءة الأعمش

^(١) قائل البيت مجهول، انظر: شُرَاب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ج١، ص١٤٣.

^(٢) الفارسي: الحجة، ج٢، ص١٨٦.

^(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٣١٠.

(ولايتهم) تعد لغة من اللغات على حد قول أبي الحسن الذي أخذ به أبو علي الفارسي. فاللغة هي المعيار في رده على ما حكاه المبرد عن الأصمعي.

- وإذا عضد السمع القراءة وثبتها القياس فلا يجوز تلحين القراءة وتغليطها فعند توجيه أبي علي الفارسي قراءة حمزة ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَّكُمْ وَعَدَّكُمْ فَأَخْلَفْتَكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تُلْمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (ابراهيم: ٢٢) بكسر الياء الثانية في (بُصْرِخِيَّ) وجهها من حيث اللغة: " قال أبو علي: قال الفراء في كتابه في التصريف: هو قراءة الأعمش يحيى بن وثاب قال: وزعم القاسم بن معن أنه صواب قال: وكان ثقة بصيراً، وزعم قطرب أنه لغة بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة، وأنشد:

ماضٍ إذا ما همَّ بالمُضِيِّ

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٍّ^(١)

وقد أنشد الفراء ذلك أيضاً ووجه ذلك في القياس: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب أو جر فالياء في النصب والجر فيهما، وكالكاف في: في أكبر منك، وهذا لك فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في: هذا لهو، وضربوه. ولحق الكاف أيضاً الزيادة في قول من قال أعطيتكاه

(١) العجلي، الاغلب بن عمرو: الديوان، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦٩، البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م، ج ٤، ص ٤٣٠، ص ٤٣١، ص ٢٣٣. بلا نسبة، انظر ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ج ٢، ص ٤٩.

وَأَعطِيَتْكِه، فيما حكاه سيبويه، وهما أختا الياء كذلك ألحقوا الزيادة من المد، فقالوا: فَيَّي ثم حذفتم الياء الزائدة على الياء، كما حذفتم الزيادة من الهاء في قول من قال: له أرقان^(١) (٢).

فعند مجئ السماع معضوداً بالقياس يحسن أن يقال بإن القراءة غير مغلوطة لاستقاضة ذلك في السماع والقياس واعتقد أن رأيه صائب في توجيه القراءة وقد آزره في الدفاع عنها - أيضاً - الفراء الذي قال: "إن لها تعليلاً أنه عندما التقى ساكنان فينخفض الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح^(٣). وكذلك قيل: "هذه قراءة حمزة بكسرالياء مع أن الفتح هو الأصل إذ أصل الكلمة (بمصرخيني) فذهبت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء، فالتقى ساكنان، ففتح الياء لالتقائهما. وتعدّ القراءة بالكسر خروجاً على القاعدة النحوية ولذلك فقد تأولها المانعون ووصفوها بالقبح أو بالشذوذ إلا أن هنالك من أثبت صحتها، وخرّجها على أن كسر الياء المشددة لغة صحيحة ثابتة. وتعود هذه اللغة إلى بني يربوع وهي من قبيلة تميم^(٤).

ولما خُرِّجَت القراءة على أنها لغة بني يربوع، وهي لغة يعتد بها؛ لأن اللسان العربي أخذ من هذه القبائل فإنني أذهب مذهب من أيد قراءة حمزة بكسر الياء لا فتحها.

- وإذا وجد أبو علي الفارسي قراءة لا تجري على وجه من وجوه العربية فلا يطعن بها ويغلطها، وإنما يكتفي بقول (لا أعلم) أو (لا وجه لها)، ومن ذلك: قوله في قراءة من ثقل الطاء في قوله

^(١) تمام بيت يعلى بن الأحول الأزدي (فظلت لدى البيت العتيق أريفه مطوأي مشتاقان له أرقان. انظر البغدادي، خزانة الأدب، ج ٥، ص ٢٦٩. وبلا نسبة، ابن جني: الخصائص، ج ١، ص ١٢٨. والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٣، ج ١، ص ٣٩.

^(٢) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ١٦-١٧.

^(٣) الفراء: معاني القرآن، تحقيق أحمد بن يوسف، نجاتي، محمد علي النجار عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣، ج ٢، ص ٧٦.

^(٤) انظر الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ضبطه وعلق حواشيه: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ج ٢، ص ٥٧. وأبو حيان: البحر المحيط، ج ٥، ص ٤١٩-٤٢٠، والعلمي، الشيخ يسن: حاشية الشيخ يسن على التصريح، دار احياء الكتب العربية، البابي الحلبي، د.ت، ج ٢، ص ٦٠.

تعالى ﴿ حُنْفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ ۗ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ

الرَّيْحُ فِي مَكَانٍ سَجِيقٍ ﴾ (الحج: ٣١) " والقراء لم يقرؤوا إلا يخطف، وخطف مثل علم. ولا نعلم

أحدًا قرأ الاخرى"^(١). وهنا أتبع أبو علي الفارسي ما ذهب إليه أبو الحسن^(٢) والزجاج^(٣) في قراءة

التخفيف فهو من خطف يخطف. وهي الأكثر في كلام العرب وأما بالتشديد فالأصل (فتخطفه

فادغم التاء في الطاء، وألقى حركة التاء على الخاء ففتحها. ومن قال بكسر الخاء والطاء

لسكونها وسكون الطاء ومن كسر التاء والحاء والطاء فهو على أن الأصل تختطفه.

- وفي معرض حديثه عن قراءة التشديد ﴿ هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ﴾ (ص: ٥٧)، قال: " وأما

العساق: فلا يخلو من أن يكون اسماً، أو وصفاً، فيبعد أن يكون اسماً؛ لأن الأسماء لم تجيء

على هذا الوزن إلا قليلاً. وذلك الكلاء، والقذاف، والجبان وقد ذكر في الكلاء التأنيث، ولم

نعلمهم حكوا ذلك فيما جاء من هذا الوزن من الأسماء فإذا لم يكن اسماً كان صفة، وإذا كان

صفة فقد أقيم مقام الموصوف.."^(٤).

وقد وضح السمين الحلبي أن (فَعَالًا) في الصفات أغلب منه في الأسماء وأما وزن (فَعَال) بالتخفيف فهو الغالب في الأسماء^(٥). وذهب العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن إلى أن

(عَسَاقًا) بالتخفيف اسم للمصدر، أي ذو عسق أو يكون فَعَال بمعنى فاعل^(٦). وقد انكر السمين

الحلبي كلام العكبري في أن فَعَال بمعنى فاعل وذهب إلى أن قوله غير معروف.

(١) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٢٤١.

(٢) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط ١، ١٩٨١، ج ١، ص ٥٥.

(٣) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده الشلبي، دار الحديث القاهرة، ج ٣، ص ٤٢٤.

(٤) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٣٣١.

(٥) السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد الخراط، ط ١، ١٩٨٦، ج ٩، ص ٣٨٩.

(٦) العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ١١٠٥.

إن الأسماء التي تأتي على وزن (فَعَال) قليلة في عربيتنا والأغلب مجيء الصفات على هذا الوزن فالأسماء على وزن (فَعَال) أكثر.

- وأما ما حكاه أبو علي الفارسي في قصر الممدود في قراءة ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ (مريم: ٥) بأن "القصر الذي روي عن ابن كثير لم أعلم أحداً من أهل اللغة حكاه ولعله لغة"^(١).

يعلل أبو علي الفارسي عدم وجود وجه لهذه القراءة بأنها قد تكون لغة لم تبلغنا بعد. وهذا يدل على أنه لا يطعن بالقراءة بل نراه يجد لها مخرجاً يحملها عليه وهي لهجة لقبيلة ما.

ويتحدث عن قراءة من همز من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشْفِقُونَ فِيهِمْ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْإِخْرَىٰ لَيْسَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (النحل: ٢٧) بقوله: "الوجه فيه الهمز لأن شريكاً وشركاء كخليط وخطاء ولا نعلم أحداً جمعه على غير فعلاء"^(٢).
فهنا بين أبو علي الفارسي بأن (شُرَكَاء) على وزن (فُعلاء) فلا تجري على وجه في مقاييس لغتنا على غير ذلك.

-ومما ليس له وجه- أيضاً- التشديد في قراءة ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ (البلد: ١٩) فقد قال: "قال أحمد بن مجاهد: كذا قال وليس له وجه"^(٣) وقال في موضع آخر: "وأما التشديد في المشأمة فلا أعلم له وجهاً"^(٤).

(١) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ١١٢.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٦.

(٤) المصدر نفسه ج ٤، ص ١٢٧.

ومثله ما قال في قراءة ﴿ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَى ﴾ (النجم: ٢٠) بالمد" قال أبو عبيدة: ولعل (مناة)

بالمد لغة، ولم أسمع بها عن أحد من رواه اللغة وقد سماها زيد مناة وعبد مناة، ولم أسمع بالمد" (١).

سار أبو علي الفارسي على منوال أبي عبيدة وذهب مذهبه في القراءة بغير مد لعدم سماعها

من رواة اللغة إلا أنها قد تكون لغة لم يصلوا بعلمهم إليها.

ولم يعلم لتحقيق الهمزة في ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ (١) ﴿ لِأَلْفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ (٢) (قریش: ١-

٢) منهجاً إذ يقول في ذلك: "أما ما كان يقرؤه عاصم من تحقيق الهمزتين في (إئلاف)، فلم يكن له

وجه، ألا ترى أننا لم نعلم أحداً حقق الهمزة في نحو هذا" (٢).

وقد وصف السمين الحلبي قراءة عاصم بالشذوذ فقال "قراءة عاصم بهمزتين الأولى مكسورة والثانية

ساكنة وهي شاذة لأنه يجب في مثله إبدال الثانية حرفاً مجانساً كإيمان. وروي عنه أيضاً- بهمزتين

مكسورتين بعدهما ياء ساكنة وخرجت على أنه أشبع كسرة الهمزة الثانية فتولد منها ياء وهذه أشد

من الأولى" (٣). فنجد أنهما كليهما على وتيره واحدة. فهما يذهبان إلى أن تحقيق الهمزة في هذه

القراءة لا يؤخذ بها لفقدها زكناً من أركان القراءة وهو قواعد العربية. فالهمزة الأولى متحركة والثانية

ساكنة أضعف من المتحركة فيكون القلب فيها أولى ولذلك كان تحقيقهما شاذاً فضلاً على ثقل

النطق الناجم عن اختلاف الحركة والسكون (٤).

(١) المصدر نفسه، ج٤، ص٥.

(٢) الفارسي: الحجة، ج٤، ص١٤٧.

(٣) السمين الحلبي: الدر المصون، ج١١، ص١١٣.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر دمشق، ط٦،

١٣٩٤ هـ، ج٣، ص٣٢٥، وانظر أبا حيان: البحر المحيط، ج٨، ص٩٤.

- ويذكر أنه لا يعلم وجهها لقراءة فتح الغين في (غلظة) من قراءة قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَدِلُوا

الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ۗ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿ (التوبة: ١٢٣)

ويخرجها على أنها لغة^(١).

فالشائعة والمستعملة في العربية (غِلْظَةً) بكسر الغين. وأمّا بفتح الغين فلا وجه ولا مذهب إلا على شيء لم نعلمه أو على لغة لم تجمع آثارها.

ومما لا علم له به قراءة تشديد الميم في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ

خَبِيرٌ ﴿ (هود: ١١١) إذ قال: "وحكي عن الكساني أنه قال: لا أعرف وجه التثقيب في لَمَّا"^(٢).

فهنا نجد أن أبا علي الفارسي لا يصف القراءات التي لا تسير وفق أنظمة مقاييس اللغة

بالغلط وإنما قد يجد لها مخرجاً على لغة ما لم تصل إلينا ولم يُتقص آثارها. وهذا دليل على أنه لا

يرمي القراءة بالغلط وأنه العالم الورع الواسع المعرفة المتطلب في اختيار ألفاظه.

وصفوه القول إن أبا علي الفارسي يعدّ بحراً زاخراً في معرفة القراءات والاعتداد بها فقراءة

القرآن سنة من السنن وأنه لا بد من وقوف القراءة على مقاييس العربية واتباع الأثر فيها. وهما

أساس القراءات عند أبي علي الفارسي. وعلى النحاة أن يأخذوا بهذين الأساسين. فهو يأخذ بقراءة

السبعة لأخذهم بما صحت روايته من القراءات وتحريمهم الدقة في ذلك لقوله: "وإذا اختلفت الرواية

وكان أحد الفريقين أضبط وعضد الضبط والثبت القياس كان الأخذ بما جمع أولى وأرجح"^(٣). وسعة

اطلاع أبي علي الفارسي ومعرفته جعلاه يخالف شيخه ابن مجاهد لتخليطه القراءة فهو لا يصدر

أحكاماً عليها بالغلط وإنما يرد ذلك إلى كون الغلط من جهة الرواية لا من جهة العربية. فهو يسعى

^(١) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ٣٤٧.

^(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٢٥.

^(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٦.

جاهداً للحفاظ على سلامة القراءة من الطعن واللعن ويتقصى حُسن الظن بالقراءات والقراء على حد سواء ولذلك نراه إذا لم يجد للقراءة وجهاً تتماشى معه في قوانين العربية؛ فيحملها على أنها لغة، أي يركن إلى السماع دون القياس.

٢- الاعتداد بالسماع عن العرب

من أهم الأسس التي اعتمد عليها أبو علي الفارسي في توجيهاته السماع. وهو من أصول النحو العربي الذي يشكل عنصراً مهماً للعلماء عند جمعهم اللغة ورصد حقائقها. وقد عرفه الأنباري بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"^(١).
يسمي الأنباري السماع (النقل) ويضع له شروطاً يجب أن يتقيد بها المحتج عند احتجابه وهي:

١. أن يكون النص المنقول كلاماً عربياً فصيحاً.
 ٢. أن يكون النص المنقول خارجاً عن حد القلة إلى حد الكثرة.
- ويحده السيوطي بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لا بد فيها من الثبوت"^(٢).

فالسقوطي يشترط في المسموع أن يكون كلاماً فصيحاً، وأن القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب هي أدلة السماع ومصادره. وأمّا التهانوي فيقول: "إن السماع ما لم تذكر فيه قاعدة

^(١) الأنباري: عبد الرحمن، لمع الأدلة، تحقيق عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية بيروت، ١٩٦٨، ص ٢٨.

^(٢) السيوطي، عبد الرحمن: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص ٢٤.

كلية مشتملة على جزئياتها بل يتعلق بالسمع من أهل اللسان ويتوقف عليه، ويقابله القياس، ويقال هذا مؤنث سماعي، وعامل سماعي وغير ذلك^(١).

نجد أن السماع هو الذي لا تحكمه قاعدة نحوية ما، وعلته أنه سماعي. ويعتد أبو علي في توجيهاته على السماع، ويعول عليه فيما يرجح. ومن الأمثلة على ذلك^(٢):

- تعد الكثرة في كلام العرب مقياساً للأخذ بصحة القراءة فعند توجيهه قراءة ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ

أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا

لِتَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ

إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَزُؤْفٌ رَجِيمٌ ﴾ (البقرة: ١٤٣). رجح بناء فَعُول على فَعَلَ حيث قال: " وجه

قراءة من قرأ (رُؤُوف) أن فَعُولاً بناء أكثر في كلامهم من فَعَلَ ألا ترى باب ضروب وشكور أكثر من

باب حَذُر، وحَدُث. وإذا كان أكثر على ألسنتهم كان أولى مما هو بغير هذه الصفة " ^(٣).

ويذكر السمين الحلبي في الدر المصون أن في (رُؤُوف) لغتين أخريين لم تصل إلينا بهما قراءة

وهما (رَيْف) على وزن (فَخِذ)، و (رَأْف) على وزن (صَعْب) ^(٤).

بيّن أبو علي الفارسي أن (رُؤُوف) على وزن (فَعُول) لأنها الدارجة على ألسنة العرب أكثر من

وزن (فَعَلَ). وأما بناء (فَعِل) و (فَعَل) لم يبلغنا بقراءة.

^(١) التهانوي: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٩٧١.

^(٢) انظر الفارسي، الحجة، ج ١، ص ٤٨٣، ج ٢، ص ٢٧٨، ص ٢٩٠، ص ٢٩٢، ص ٢٩٤، ص ٣٩١، ج ٣، ص ٣٩، ص ٥١، ص ٢٠٣، ص ٣١٠، ج ٤، ص ٥٣، ص ١٢٩.

^(٣) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٨٨.

^(٤) السمين الحلبي: الدر المصون، ج ٢، ص ١٥٨.

- وذهب أبو علي الفارسي إلى أن بناء (ميسرة) (مفعلة). فقال: " حجة من قرأ ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو

عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٨٠) أن مفعلة قد جاء

في كلامهم كثيراً" (١).

وردّ النحاس الضم لأنه لم تأت مفعلة إلا في حروف معدودة ليس هذه منها وأيضاً فإن الهاء زائدة،

ولم يأت في كلامه مفعّل (٢).

إذن قراءة الفتح (ميسرة) هي المشهورة السائرة على السنة لغتنا، بينما قراءة الضم (ميسرة) قليلة

جداً وقيل إنها لغة الحجاز. فهنا حمل أبو علي الفارسي إنكار سيبويه بناء (مفعّل) على المفرد.

وأما ما ورد من ألفاظ (مَكْرَمٌ، مَعُولٌ، مَأْلُكٌ) فأولت إلى أن تلك الألفاظ مجموع وأنها مبنية على

التأنيث وحذفت التاء منها ضرورة فالأصل منها (مفعلة) والمراد بإنكار البناء المفرد (٣).

- ومنه أيضاً ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾ (

الأعراف: ٢٠١) بدون ألف فيقول: " قال: أبو الحسن: الطيف أكثر في كلام العرب" (٤). فأبو علي

الفارسي ينحى منحى أبو الحسن الأخفش في هذه بغير ألف.

- ويحذو أبو علي الفارسي - أيضاً - حذو سيبويه ويونس في ترجيحهما قراءة (حيي) من قوله

تعالى:

﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِأَخْتَلَفْتُمْ فِي

الْمِيعَادِ وَلَكِنَّ لِّقَضَىٰ اللَّهِ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّهَيْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْنَةٍ وَيَجِيءُ مَنْ حَىٰ عَن بَيْنَةٍ

(١) الفارسي: الحجة: ج ١، ص ٤٨٨.

(٢) النحاس: اعراب القرآن، ج ١، ص ١٣٤.

(٣) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١،

١٩٩١، ج ٤، ص ٩٠، الأخفش: معاني القرآن، ج ١، ص ٢٠٤، وابن جني: المحتسب، ج ١، ص ١٤٤.

(٤) الفارسي: الحجة: ج ٢، ص ٢٨٨.

وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ (الأنفال: ٤٢). حيث قال: "فأما قول من قال (حيي) فبين ولم يدغم، قال سيبويه: أخبرنا بهذه اللغة يونس قال: وسمعنا بعض العرب يقول: أَحْيَاءٌ وَأَحْيِيَهُ ^(١). وأما علي البواب فذهب إلى أنهما (الفك والإدغام) لغتان مشهورتان فمن لم يدغم جاء به على الأصل. ومن أدغم فلاجتماع حرفين من جنس واحد ^(٢).

- واختار أبو علي الفارسي كذلك ما ذهب إليه أبو الحسن في تنقيح ﴿ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ ﴾ ^(٥٤) (الصافات: ٥٤: ٥٥). فقال: قال أبو الحسن: مطلعون مثقلة أكثر في كلام العرب وقال: واطلعت - افتعلت - أكثر من أطلعت قال: وهما عربيتان ^(٣). فكلاهما حسن في العربية.

- وسار أبو علي الفارسي على درب سيبويه في قراءة ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (المطففين: ١٤) في اختيار بفق إدغام اللام في الراء. فقال: "قال سيبويه: من لم يدغم فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية" ^(٤) فترك الإدغام جائز، وكذلك من ادغم اللام في الراء حسنت قراءته لقرب الراء من اللام الساكنة فالراء من التكرير وإدغام الأنقص صوتاً في الأزيد حسن. فالقراءة حسنت بكليهما فكل واحد منهما مسموع في العربية ومأخوذ به وعلى هذا سار أيضاً ابن أبي مريم ^(٥).

- ويرد أبو علي الفارسي الرأي الآخر أو يعترض عليه لأنه غير مسموع من العرب ولم يثبت في لسانهم بعبارات كثيرة مثل: لا يكاد يسمع، أو لا تقول، أو ليس كل العرب يتكلم، أو ليست

^(١) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٣٠٠.

^(٢) البواب، علي حسين: القراءات القرآنية والاحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك لابن هشام، دار الفرقان، عمان، ط ١، ١٩٨٣، ص ٦١.

^(٣) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٣١٧.

^(٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٠٥.

^(٥) ابن أبي مريم: الموضح، ج ٣، ص ١٣٥٠.

بالجيدة، أو لا يكاد يعرف، أو لم أسمع بها، أو قليلة في السماع. أو رديء... الخ^(١) وسأعرض
بعض الأمثلة فمنها: "ما رده أبو علي الفارسي على من ذهب إلى اجتماع الهمزتين وتحقيقهما في (
أَنْذَرْتَهُمْ) مختاراً عدم جواز ذلك لأنه ليس في كلام العرب ولا يُعْتَدُّ بالرديء فقال: " قال سيبويه: ليس
من كلام العرب أن تلتقي، همزتان فتحققا. وقال: إن ابن أبي إسحاق وناساً معه يحققون الهمزتين،
وقد تتكلم ببعضه العرب وهو رديء"^(٢).

إذن هو لا يعتد بالرديء فهو لا يرى الجمع والتحقيق بين الهمزتين وإنما يختار الفصل بينهما
بألف كما ذكرنا سابقاً.

- واختار أبو علي أن ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾
(البقرة: ٧) لا يصرف منه فعلاً بالواو حيث قال: " وأما الغشاوة فلم أسمع منه فعلاً مصرفاً بالواو.
فإذا لم نعلم منه ذلك وكان معناها معنى ما اللام منه الياء من غشي يغشي بدلالة قولهم الغشيان
.... فالغشاوة من الغشيان كالجباوة من جبيت في أن الواو كأنها بدل من الياء إذ لم يصرف منه
فعل كما لم يصرف من الجباوة"^(٣).

ويعقب السمين الحلبي على عبارة أبي علي الفارسي (ولم أسمع منه فعلاً مصرفاً بالواو) بقوله: "
وظاهر عبارته أن الواو بدل من الياء فالياء أصل بدليل تصرف الفعل منها دون مادة الواو والذي
يظهر أن لهذا المعنى مادتين (غَشُو، غَشِي) ثم تصرفوا في إحدى المادتين واستغنوا بذلك عن

^(١) انظر الفارسي: الحجة، ج ١: ص ٤٧٤، ج ٢: ص ٢٤٠، ص ٣٩١، ج ٣: ص ٣٠، ص ١٠٢، ص ٢٩٤، ص ٣٧٦، ج ٤: ص ٦٥،
ص ١٠٦.

^(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٣.

^(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٣-١٩٤.

التصرف في المادة الأخرى وهذا أقرب من ادعاء قلب الواو ياءً من غير سبب. وأيضاً الياء أخف من الواو فكيف يقلبون الأخف للأثقل؟^(١).

ويرى أبو علي الفارسي عدم الأخذ بهذا على عدم سماعه في العربية فعلاً مصرفاً بالواو. - وذهب إلى أن فتح الجيم في الاسم المعرب في (جَبْرِيل) ليس له مثل في العربية. فقال: "من قال (جَبْرِيل) إذا كسر الجيم كان لفظ قَنْدِيل وِبَرْطِيل. وإذا فتحها فليس لهذا البناء مثل في كلام العرب فيكون هذا من باب الآجر والفرند ونحو ذلك من المعرب الذي لم يجيء له مثل في كلامهم"^(٢).

ويذكر النحاس في (جَبْرِيل) أنه ليس من المنكر أن يأتي في كلام العجم ما ليس له نظير في كلام العرب^(٣). وذهب أبو علي الفارسي في هذا الاسم المعرب إلى تقدير الهمزة المحذوفة لأن الهمزة أصل حذف للتحفيف. فجبْريل على وزن (فَعْلِيل) الذي أصله (فَعْلَالِل) من جبْرائل. وهو ليس من الأسماء المركبة ولو كان اسماً مركباً لما صح هذا الوزن بل يوزن كل جزء منها على حدة^(٤). في النهاية يوجد أبنية معربة ليس لها مثل في العربية مثل جبْريل بفتح الجيم.

- ويرى أبو علي الفارسي مذهب أبي الحسن الأخفش في جمع (عشيرة، عشائر) فيقول: "ويقوي ترك الجمع بالتاء أن أبا الحسن قال: "لا تكاد العرب تجمع عشيرة عشيرات، إنما يجمعونها على عشائر"^(٥).

^(١) السمين الحلبي: الدر المصون، ج ١، ص ١٦٦.

^(٢) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٣٤٨.

^(٣) النحاس: إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٥٠.

^(٤) ابن جني: المحتسب، ج ١، ص ٩٧ وانظر السمين الحلبي: الدر المصون، ج ٢، ص ١٨.

^(٥) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ٣١٨.

يبين أبو علي الفارسي أن جمع عشيرة : عشائر أقوى والمتداول في العربية. وهنا يفضل قراءة الإفراد على الجمع لاعتماده كلام العرب والذي هو من أدلة السماع.

- ولم يأخذ في قراءة المد من قوله تعالى: ﴿ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ﴾ (النجم: ٢٠) حيث قال: "ولعل (مَنَاءة) بالمد لغة. ولم أسمع بها عن أحد من رواة اللغة"^(١).

ويوضح أن ترك المد في (مَنَاءة) هو المسموع والمأخوذ به. وقد تكون القراءة بالمد لغة ما لا نعلمها وهذا وقد بين ابن أبي مريم (مَنَاءة) بالقصر هي المشهورة وأصلها (مَنَوَة) فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وتجمع (مَنَوَات). و(مَنَاءة) صنم من حجارة كانت لهذيل وخزاعة وثقيف في الجاهلية وقد سمت العرب عبْد مَنَاءة. وقد مدوها أيضاً^(٢).

ونخلص مما سبق أن الناظر لكتابه الحجة يرى مدى اهتمام أبي علي الفارسي بصحة القراءة وثبتها فما هو مسموع أخذ به، وما هو غير ذلك يرده ولا يأخذ به. فالسماع عن العرب من الأركان المهمة عنده لاعتماد صحة القراءة وموافقها أنظمة وقوانين العربية. وللسماع أدلة يعتمد عليها لا بد فيها من الثبوت وهي القرآن الكريم* والحديث الشريف وكلام العرب: وسأتحدث عنها فيما سيأتي.

الحديث الشريف

يعدّ الحديث الشريف المصدر الثاني في التشريع الإسلامي مع ذلك لم يعتدّ به من قبل النحاة لوقع الرواية في المعنى فيه، وإن وجد في كتبهم يكون تقوية لما يحتج به من قرآن أو كلام للعرب وأمّا أبو علي الفارسي فقد خالفهم ولم يتبعهم فأكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف وبلغ عدد الأحاديث الي استشهد بها سبعين حديثاً ويحتج بها على توجيهاته النحوية واللغوية.

(١) الفارسي، الحجة، ج٤، ص٥.

(٢) ابن أبي مريم: الموضح، ج٣، ص١٢١٨.

* فالدراسة تقوم على القرآن وقراءاته.

وعندما يذكر أبو علي الفارسي الحديث فإنه يتبع طريقين: الأول: ذكر السند والمتن ومثاله ما جاء في الحديث فيما حدثنا ابن قُرين ببغداد في درب الحسن بن زيد، قال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق بمصر في سنة ثمان وستين ومئتين قال: حدثنا أبو عاصم عن سيبب عن أنس بن مالك قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة: مشتريها وبائعها والمشتراه له وعاصرها والمعصورة له وساقبها والمسقاها وحاملها والمحمولة اليه وأكل ثمنها"^(١). والطريقة الثانية: ذكر المتن بدون السند. ومثاله: "العرب تقول للرجل الأبيض (أحمر). قال رسول الله: بعثت إلى الأسود والأحمر"^(٢).

وقد يورد الحديث على شكل عبارة نثرية. مثل (ان الصدقة أوساخ الناس)^(٣).

ونجد أبو علي الفارسي يشد رحاله لينهل من هذا النبع في الاستشهاد به في تفسير الآيات الكريمة ومنه:

عند معرض حديثه عن (أَرْنَا) المنقولة من رأيت التي يراد بها رؤية العين جاء بالحديث (أَرْنَا للذين أضلانا من الجن والإنس) قال هما ابن آدم الذي قتل أخاه ابليس^(٤). وليفسر قوله تعالى: " أَرْنَا للذين أضلانا من الجن والانس" (السجدة: ٢٩)

ومثله ما جاء لفظ الرياح للسقيا والرحمة في حديث(اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً)^(١). مفسراً لقوله ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴾ (الحجر: ٢٢)،

^(١) أخرجه أبو داوود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، سنن أبي داوود المسمى السنن رقم كتبه وأبوابه وفقاً للمعجم المفهرس، هيثم بن نزار تميم، شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط١(١٩٩٩)، ص٢. والفارسي: الحجة، ج١، ص٤٣٣.

^(٢) أخرجه أحمد بن حنبل: المسند، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف للنشر، مصر، ط١(١٩٤٨)، ج٤، ص١١٦ والهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر: مجمع الزوائد منبع الفوائد، تحرير العراقي وابن حجر، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٩٨٦، ج٦، ص٦٥. والفارسي: الحجة، ج١، ص٢٦٠-٢٦١.

^(٣) أخرجه ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد: الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠، ج١، ص٢، ص١٠٨. والفارسي: الحجة، ج١، ص٤٤٠.

^(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٨٣.

وقوله ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُحْمَلُ فِيهَا السَّحَابُ فِيبَسُّطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدَّاقَ يَخْرُجُ مِنْ

حَلِيلِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿ (الروم: ٤٨) (٢).

وقد احتج بالحديث الشريف في مسائل نحوية ولغوية. فمن الجانب الأول استشهد بحديث)

صويحبات يوسف (٣). على جمعهم المجموع المكسرة بالألف والتاء. فقال أبو علي الفارسي " وقد

جمعوا بالألف والتاء والنون المجموع المكسرة كقولهم " الجزرات والطرقات، الكلابات" (٤).

ومن جهة اللغة فقد استشهد بالحديث الشريف (ادروؤا الحدود بالشبهات) (٥) على أن الدرء

بمعنى الدفع (٦). ونلاحظ أنه يكرر الاحتجاج بالحديث الشريف في أكثر من موضع ومثاله:

استشهاده على أن مجيء الأحاد في الإضافة يراد بها الجمع من قوله عليه السلام (منعت العراق

درهمها وقفيها) (٧).

وصفوة القول إن أبا الفارسي اتكأ على الأحاديث في مختلف مسائل كتابه واحتج بها على خلاف

سابقه ممن أقلوا بالاحتجاج به لوقوع الرواية بالمعنى فيه. وهو لم يستشهد بالأحاديث من قبل

الاستئناس والتمثيل بها، وإنما عدّه أصلاً يعتد به في احتجاجاته.

(١) أخرجه الطبراني، سليمان بن أحمد الشامي، المعجم الكبير، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ١٩٨٠م، ج ١، ص ٢١٤

(٢) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٠٢ .

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل: المسند، ج ٤، ص ٤١٢. والنسائي: السنن، باب إمامه، شرح الحافظ جلال الدين السيوطي، دار

الفكر، ط ١، ١٣٤٨هـ، ص ٢٤٠.

(٤) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٢١٧.

(٥) أخرجه الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف: نصب الراية، قدم للكتاب: محمد يوسف

البنوري، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ج ٣، ص ٣٣٣. ابن حجر، أحمد بن

علي: تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦، ج ٤، ص ٥٦.

(٦) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ٣٥٧.

(٧) أخرجه مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، باب (فتن)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، ص ٣٣. وأحمد بن حنبل: المسند، ج ٢، ص ٢٦٢. والفارسي، الحجة، ج ١، ص ٥١١، ج ٣، ص ٣٦٥.

كلام العرب:

الدليل الثالث للمادة اللغوية المسموعة عند العرب. واعتمد العلماء عند جمعهم للمادة اللغوية من

المرويات النثرية على معيارين هما:

١. المعيار المكاني: قبول الرواية من القبائل التي تسكن وسط جزيرة العرب. ورفض كلام من

يقطن على السواحل المجاورة للعجم.

٢. المعيار الزمني: فيؤخذ بكلام العرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني.

وأما أهل البادية فدون كلامهم حتى فسدت سلاتقهم في القرن الرابع الهجري.

فمن خلال هذين الصنفين نثق بسلامة اللغة، وفصاحتهم وعدم فسادهما.

وأما أبو علي الفارسي فقد احتج بكلام العرب بفرعيه الشعر، والنثر ليثبت بها أحكامه النحوية

واللغوية على حد سواء. ويكثر أبو علي الفارسي من الاستشهاد بالشعر إذ بلغ عدد شواهد الشعرية

ألفاً ومئتين وأربع وخمسين بيتاً. وأما الرجز فبلغ نحو مئتين وثمانية وعشرين. فهذا يدل على عمق

مخزونه الفكري وسعة اطلاعه. فيقول عبد الفتاح شلبي: أما شواهد الشعر في كتاب الحجة فهي

غزيرة متنوعة وكان من الطبيعي أن يستكثر أبو علي الفارسي من الشواهد الشعرية في ذلك الكتاب

الضخم الذي عقده للاحتجاج والشعر ركن مهم من أركان الاحتجاج وقد أورد أبو علي الفارسي في

الحجة من الأشعار ما لو جمع لكان كتاباً ضخماً^(١) ونذكر منها: قول الشاعر في حذف المصدر

ورده إلى الأصل:

فإن يبرأ فلم أنفث عليه وإن يهلك فذلك كان قَدْرِي^(٢)

^(١) شلبي، عبد الفتاح، أبو علي الفارسي، ج ١، ص ٣٥٥.

^(٢) هو بلا نسبة، انظر ابن سيده، علي بن إسماعيل: المخصص، بولاق، ط ١، ١٣١٧هـ، ج ٩، ص ٩٢. ويعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، ج ٣، ص ٤٧٦.

أي تقديري^(١).

ومنه قوله في تعديّة (صدّق) إلى المفعول به:

فإن لم أصدّق ظنكم ببيّئٍ فلا سقت الأوصال مني الرواعد^(٢)

وأحتج -أيضاً- على الإتيان بـ (لا) زائدة وغير زائدة بقول الشاعر:

أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قائله^(٣)

فهنا من نصب البخل جعلها زائدة، ومن خفض البخل أضاف (لا) إلى البخل.

ولم يقتصر في احتجاجه على النحو فقط وإنما تعداه إلى اللغة فنراه قد حظي باهتمامه ومثاله:

احتجاجه على أن السواء بمعنى العدل في قول زهير:

أرونا خطة لا خسف فيها يسوي بيننا فيها السواء^(٤)

ومثله ما أورده على أن أسقيته بمعنى قلت له: سقاك الله قول:

وأسقيه حتى كاد ممّا أبتئه تكلمني أحجاره وملاعبه^(٥)

^(١) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٣٢٧.

^(٢) القائل مجهول انظر الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٢٩٧.

^(٣) انظر (بلا نسبة) ابن جنّي: الخصائص ج ٢، ص ٣٥، ص ٢٨٣. وابن هشام، عبدالله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٩، ج ١، ص ٢٤٨. ويعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج ٦، ص ٨٥. والفارسي: الحجة، ج ٢، ص ٢٠٠.

^(٤) انظر زهير بن أبي سلمى، الديوان، دار صادر، بيروت، ص ٨٤، وابن منظور: لسان العرب، مادة (سوا). ج ١، ص ٤١٢. والفارسي: الحجة، ج ١، ص ١٦٢.

^(٥) انظر: ذا الرمة، الديوان، ص ٨٢١، وسيبويه: الكتاب، ج ٤، ص ٥٩، وابن منظور: لسان العرب، مادة (سقى) ج ٤، ص ٣٩١. وبلا نسبة في ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٤، ص ٢٢٦. والسيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١٣١. والفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٣٧.

ومن احتجاجه بالرجز ما أورده على أن الظرف إذا توسع فيه تجوز إضافة على طريق
الفاعلية كقول:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ^(١)

وبالنظر إلى شواهد الشعرية في كتابه الحجة نجد أنه يذكر شواهد أحياناً منسوبة إلى
قائلها، وأحياناً غير منسوبة. فعلى سبيل المثال:

قال عدي:

فِي لَيْلَةٍ لَا يُرَى بِهَا أَحَدٌ يَحْكِي عَلَيْهَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(٢)

فأبدل من الضمير الذي في صفة المنفي وإن كان الكلام الذي فيه هذا الضمير موجباً في
المعنى^(٣).

ومثال غير المنسوبة إلى قائلها قول الشاعر:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُحْرُ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلَأِ تَعَسَّفَنَ رَمْلًا^(٤)

(١) الرجز بلا نسبة انظر سيبويه: الكتاب، ج١، ص١٧٥، ص١٧٧. والفارسي: الحجة، ج١، ص٣٨، وابن جني:
المحتسب، ج٢، ص٢٩٥. وابن يعيش: شرح المفصل، ج٢، ص٢. والبغدادي: خزنة الادب، ج٣، ص١٠٨، ج٤، ص٢٣٣،
ص٤٥.

(٢) انظر عدي بن زيد: ملحق ديوانه، تحقيق: محمد جبار المعبيد، شركة الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥،
ص١٩٤. سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٣١٢. وبلانسية: المبرد: المقتضب، ج٤، ص٤٠٢. وابن هشام: مغنى اللبيب، ص١٤٣.
(٣) الفارسي: الحجة، ج٢، ص٤١٦.

(٤) انظر عمر بن أبي ربيعة: ملحق ديوانه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٧١هـ،
ص٤٩٨. وابن يعيش شرح المفصل، ج٣، ص٧٦، وابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس،
دار الأمل للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص١٨٤، بلا نسبة في الأتباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين
البرصيين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دت، ج٢، ص٣٨٦. والاشموني شرح الاشموني
على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ١٩٧٠، ج٢، ص٤٢٩.
والفارسي: الحجة، ج٣، ص٣٩٦.

وجيء به على جواز عطف الظاهر المرفوع على المضمرة المرفوع من غير أن يؤكد وذلك للضرورة الشعرية، ويقوم أبو علي عند عرض شواهد الشعرية بذكر البيت كاملاً كما رأينا في الأمثلة السابقة. وقد يقتصر على موطن الشاهد فقط فيذكر قطعه من صدر بيت دون عجزه

مثاله:

كقول الشاعر:.

اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً... .. (١)

فهنا حذف الجار من ثاني مفعولي (استغفر) الذي تعدى اليه بواسطة الحرف، والأصل: استغفر الله من ذنب . وقد يذكر قطعة عجز بيت دون صدره ومنه : ما يدل على الفصل بين الهمزتين بألف في الشاهد (أأنت) كراهة اجتماعهما قول ذي الرمة:.

..... أأنتِ أم أمُّ سالمٍ (٢)

ونلاحظ أنه يذكر بعضاً من روايات الشاهد من ذلك: رويها عن أحمد بن يحيى لزهير:

جَرَتْ سُنْحاً فَقَلَّتْ لَهَا مُرَوَعاً نَوَى مَشْمُولَةً فَمَتَى اللَّقَاءُ^(٣)

(١) تمام البيت: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ أَحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ. وهو بلا نسبة انظر سيبويه: الكتاب، ج١، ص٣٧. وابن منظور: لسان العرب: مادة (غفر) ج٥. وابن هشام: أوضح المسالك ج٢، ص٢٨٣. والفارسي: الحجة، ج٣، ص٤٤٣.

(٢) تمامه: أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَيَبِينِ النَّقَا أأنتِ أم أمُّ سالمٍ. انظر ذا الرمة: ديوانه، ص٧٥٠ وسيبويه: الكتاب ج٣، ص٥٥١. وابن جني الخصائص، ج٢، ص٤٥٨، وبلا نسبة: ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٩، ج١، ص٤٥٧. ابن دريد: جمهرة اللغة، قدم له: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ص١٢١٠. والفارسي: الحجة، ج٢، ص٣١٤.

(٣) انظر زهير بن أبي سلمى: الديوان، دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ، ص٥٩. وابن منظور: لسان العرب، (سنح)، ج٢، ص٤٩١.

قال الأصمعي: نوى مشمولة، أي: مكروهة- وقال الأصمعي: وأصل ذلك من الشمال لأنهم

يكرهون الشمال لبردها وذهابها بالغيم، ومنه الحيا والخصب، فصار كل مكروه عندهم مشمولاً،

قال : وهم يحبون الجنوب لدفئها، ولأنها تجيء بالسحاب والمطر، وفيها الحياة والخصب (١)

وكذلك روى غيره فيما ذكر محمد بن السرى:

وَمَا عِنْدَهُ رِزْقِي عَلِمْتُ وَلَا لَهُ عَلَيَّ مِنَ الرِّيحِ الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا (٢)

وتقديره: ولا له علي من فضل الريح فضل الجنوب، ولا فضل الصبا (٣)

ونجد أنه يورد عدة أبيات شعرية على موضع واحد فمنه:

ما استشهد على أن ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلَّيْمَةٌ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخِرَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ

مَنْشُورًا ﴿١٣﴾ (الاسراء: ١٣) تعني لزوم ذلك له وتعلقه به مثل قولهم: طوقتك وقلدتك كذا، أي

صرفتة نحوك وألزمته إياك. بقول الأعشى:

قَلَدْتُكَ الشَّعْرَ يَا سَلَامَةً ذَا الْإِفْضَالَ وَالشَّعْرَ حَيْثُ مَا جُعِلَ (٤)

وقال أوس بن حجر:

تَجُولُ وَفِي الْأَعْنَاقِ مِنْهَا خَزَائِبُهُ أَوَابِدُهَا تَهْوِي إِلَى كُلِّ مُوسِمٍ (٥)

(١) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٠٠.

(٢) الأعشى، ميمون بن قيس، الديوان، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣م، ص

١٦٥. وسيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٣٠، وبلا نسبة: الأنباري: الإنصاف، ص ٥١٦.

(٣) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٠١.

(٤) الأعشى، الديوان، ص ٢٣٥، وفيه (التفاضل) بدل (الإفضال)، و(الشيء) بدل (الشعر). والفارسي، الحجة، ج ٣،

ص ٥٢.

(٥) ابن حجر، أوس، الديوان، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ، ص ١٢٣، وفيه (يخيل) بدل

(تجول)، و(منا) بدل (منها). والفارسي، الحجة، ج ٣، ص ٥٢.

وقال الهذلي:

فَلَيْسَتْ كَعَهْدِ الدَّارِ يَا أُمَّ خَالِدٍ وَلَكِنْ أَحَاطَتْ بِالرَّقَابِ السَّلَاسِلِ^(١)

وأشدد الأصمعي:

إِنَّ لِي حَاجَةً إِلَيْكَ فَقَالَتْ بَيْنَ أُذُنِي وَعَاتِقِي مَا تَرِيدُ^(٢)

وكان أبو علي يستشهد بشواهد الشعرية مقرونة بشواهد أخرى فمثلا: احتججه لقراءة ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ

مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٨٢) مفتوحة الواو مشددة

الصاد بقوله: "حجة من قال (مُوصٍ): ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ (يس: ٥٠).

وحجة من قال (مُوصٍ): ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ

فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا بُوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ

لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلَهُمُ الثُّلُثُ إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَهُمُ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ

ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَلَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء: ١١)

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا

تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ

كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ

يُورِثُ كَلْتَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ

^(١) انظر أبا خراش الهذلي شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج،

مكتبة دار العروبة، ص ١٢٢٣. وابن منظور، لسان العرب (مادة عهد)، ج ٣، ص ٣١٣، والفارسي: الإيضاح العضدي،

تحقيق: حسن شاذلي فهدود، مطبعة دار التاليف، القاهرة، ط ١، ١٣٨٩ هـ، ج ١، ص ٤٣.

^(٢) الفارسي: الحجة: ج ٣، ص ٥٢.

شُرَكَاءَ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾

النساء: ١٢) ومن المثل: إن الموصين بنو سهوان^(١).

وقال النمر بن تولب:

أَهْيِمُّ بَدْعِدِ مَا حَيَّبْتُ فَأَنْ أُمَّتُ أَوْصِ بَدْعِدِ مَنْ يَهِيمُ بِهَا بَعْدِي^(٢).

وقال آخر:

أَوْصِيكَ إِيصَاءَ أَمْرِي لَكَ نَاصِحٍ طَبَّ بَصْرَفِ الدَّهْرِ غَيْرِ مَغْفَلٍ^(٣)

ويكرر بعضاً من شواهده الشعرية في الموضوع نفسه فمثله: تكرار الشاهد على مجيء (تِنَانَا)

مكسورة التاء فقال:

تَرَى تِنَانَا إِذَا مَا جَاءَ بَدَأَهُمْ وَبَدَّوهُمْ إِنْ أَتَانَا كَانَ تِنَانَا^(٤)

وقد يكرر الشاهد في مواضع مختلفة فمنه: جواز جمع سادة: سادات. كقول الاعشى:

جُنْدُكَ الطَّارِفُ العَتِيقُ مِنْ آلِ سَادَاتِ أَهْلِ القِبَابِ وَالْأَكَالِ^(١)

^(١) انظر الميداني، أحمد بن أحمد النيسابوري: مجمع الأمثال، حققه وفضله وضبط غرائبه وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النصر دمشق، بيروت، ج ١، ص ٩، والمعنى إن الذين يوصون بالشيء يستولى عليهم السهو حتى كأنه موكَّل بهم. ويضرب لمن يسهو عن طلب شيء أمر به.

^(٢) انظر لأصفهاني، أبا الفرج: الأغاني، الناشران: صلاح يوسف الخليل، ودار الفكر، بيروت، ١٩٧٠، ج ٢٢، ص ٢٧٩.

^(٣) هو لعبد القيس بن خفاف انظر ابن منظور: لسان العرب، (مادة كرب)، ج ١، ص ٧١٢. والفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤١٠.

^(٤) البيت لأوس بن مغراء السعدي انظر ابن منظور، لسان العرب، (مادة تني)، ج ١٤، ص ١٢٢. وابن سيده: المخصص، ج ٢، ص ١٥٩. ويعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج ٨، ص ٣٧. والفارسي: الحجة، ج ٣، ص ١٣٥، ج ٤، ص ٩٦.

وكرر الشاهد نفسه على مسألة أخرى وهي أن الآكال: جمع أكل، أي ما يؤكل^(٢).

ومن كلام العرب الأمثال:

فقد احتج بطائفة من أمثال العرب على ما كان يختار ويرجح وقد بلغ عددها ثمانية عشرة مثلاً. وكان أبو علي الفارسي يذكر المثل أحياناً بعبارات نثرية فمثلاً قوله (أَهْرٌ دَا نَابٌ)^(٣)، فهنا لم يذكر حرف النفي في اللفظ وإن كان مراداً أي ما أهره إلا شر^(٤).

وكذلك مثل (النَّوْتِ حَلَقَتَا البِطَانِ)^(٥). ذكر بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة مع أن التقاء الساكنين شاذ في الاستعمال وقد حكاه بعض البغداديين بأنهم سمعوه^(٦).

وقد استخدم الأمثال للاحتجاج بتوجيهاته النحوية واللغوية. فمن الجانب النحوي: فمثل ب (أَمْتُ مِنْ حِجْرٍ لَا فِيكَ)^(٧). على جواز الابتداء بالنكرة لأنه موضع دعاء^(٨).

واحتج على جواز إضمار (كان) بعد إن ب (إِنْ خَنْجَرًا فَخَنْجِر)^(٩).

^(١) انظر الأعشى: الديوان، ص ٦١، وابن منظور: لسان العرب، مادة (أكل)، ج ١١، ص ٢١، وبلا نسبة: ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ، ج ١، ص ٢٢. والفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٢٨٧.

^(٢) المصدر نفسه: ج ١، ص ٤٧٨.

^(٣) ابن منظور: لسان العرب، مادة (هرر)، ج ٥، ص ٢٦١، وانظر الميداني: أحمد بن أحمد النيسابوري: مجمع الأمثال، ص ٣٧٠. والمعنى: مثل ضرب في ظهور أمارات الشر ومخالفه. يقال (أهره) إذا حمه على الهرير. و (شر) رفع بالابتداء وهو نكره وشرط النكره أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا: رجل من بني تميم فارس. وابتدؤوا بالنكر ههنا من غير صفة، وإنما ذلك لأن المعنى ما أهره ذا ناب إلا شر. وذو الناب: السبع.

^(٤) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ٤٢٤.

^(٥) ابن منظور: لسان العرب، مادة (بطن)، ج ١٣، ص ١٥٦. والمعنى أنه يقال للأمر إذا اشتد. فالبطان: الحزام الذي يلي البطن. وقيل الرحل والقنتب، وقيل هو للبعير كالحزام للدابة. والجمع أبطنة وبُطُن.

^(٦) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ٢٢٩.

^(٧) ابن منظور: لسان العرب، مادة (أمت)، ج ٢، ص ٥. والمعنى أنه أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما يوصف بالخلود والبقاء.

^(٨) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٥٠.

^(٩) ابن منظور: لسان العرب (مادة) خنجر، ج ٤، ص ٢٦٠. والفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٩٢.

وصفوة القول إن أبا علي الفارسي قد أكثر من الاحتجاج بكلام العرب بشقيه الشعري والنثري. وبالنسبة إلى شواهد النثرية فهي قليلة إذا ما قورنت بشواهد الشعرية فكان اهتمامه منصباً على الجانب الشعري أكثر.

ونخلص مما سبق إلى أن أبا علي الفارسي يعتمد اعتماداً كبيراً السماع بأدلته كافة في احتجاجاته لأن السماع هو الأساس الذي تثبت فيه اللغة وتبني عليه القواعد والأحكام. ويرى أبو علي الاعتداد بالسماع وإنْ خالف القياس. فالمنهج السليم يقتضي الأخذ بالسموع من القرآن الكريم، وما ثبت من كلام العرب.

٣- حمل القرآن على أفصح الوجوه

من أهم الأسس التي يعتمدها أبو علي الفارسي في توجيهاته؛ لأن الأصل أن يحمل القرآن على أفصح الوجوه وأحسنها. فالأولى حمله على الفصح المتفق عليه ومن هذا المنطلق يرى أبو علي أن الموضوع المختلف فيه ينبغي حمله على المجمع عليه وعلى ما كثر في التنزيل ولذلك فإنه يعتد به عند تثبيت قواعده: فمثلاً يفضل إمالة فتحه الراء في (رأى) على إمالتها في (رمى) من قوله تعالى ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (الأنفال: ١٧) فيقول: فإن إمالة الراء في رأى، أحسن من إمالة الراء في رمى، لأن الأولى بعدها همزة. والكسر في (الراء إذا كانت بعدها همزة) أو غيرها من حروف الحلق قد كثر^(١).

(١) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٣٩.

- وفي قراءة ﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ﴾ (الفرقان: ٣٠) بسكون الياء وتحريكها قال: " الإسكان والتحريك في قياس العربية والاستعمال حسنان" (١).

- ولا يأخذ أبو علي الفارسي بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ففي قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾ (الأنعام: ١٣٧) قال: " وهذا قبيح في الاستعمال ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى. ألا ترى أنه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة مع اتساعهم في الظرف" (٢). فالعدل عن قراءة ابن عامر أرجح عنده لأنه لا يجوز حمل القرآن على القليل وإنما يجوز في الشعر اضطراراً وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى جواز الفصل بين المتضايين بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر (٣). إلا الفراء فقد عارض هذه القراءة وقال (وليس قول من قال، وإنما أرادوا قول الشاعر:

فزجبتُها بمَرْجَةٍ رَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَرَّادَةَ (٤)

وهذا مما كان يقوله نحويو الحجاز، ولم نجد مثله في العربية (٥). والكوفيون تقبلوا قراءة ابن عامر حسناً ولم يتأولوها في جواز الفصل بين المتضايين، لما ثبت نقله في السماع والقياس، فمن السماع ما ورد في القرآن الكريم كهذه القراءة. وقراءة بعضهم ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِّهِ رُسُلَهُ ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿ (إبراهيم: ٤٧) فقد فصل بين المتضايين (مخلف) و (رسله) بالمفعول (وعده).

(١) الفارسي، الحجة، ج٣، ص٢١٢.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٢١٤.

(٣) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٢٩.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٤٠٦. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٨٩.

(٥) الفراء: معاني القرآن، ج١، ص٣٥٧.

وما جاء في الشعر كثير، كقول الطرماح:

يُطْفَنَ بحوزيِّ المراتعِ لم يُرْعَ بواديه من قرعِ القسيِّ الكنائنِ (١).

فقد فصل بالمفعول (القسي) بين المضاف (قرع) والمضاف إليه (الكنائن).

ومن السماع - أيضاً - أن العرب فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة كقول بعضهم: (غلام

- إن شاء الله - أخيك) فإذا كان العرب يجيزون الفصل بالجملة فالفصل بالمفرد أسهل (٢) وأما من

ناحية القياس فيذكر السمين الحلبي (٣) أن النحاة أجازوا الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة

الاتصال بينهما أكثر من شدة الاتصال بين المتضايقين كقوله تعالى ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ

بَيَّأْتِ اللَّهُ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغَيْرِ حَقِّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾

(النساء: ١٥٥) فالفصل بين المضاف والمضاف إليه أولى.

ولم يكتف الذين أجازوا قراءة ابن عامر باثبات النقل في السماع والقياس وإنما ردوا على من طعن

في القراءة فهذا القشيري يرد على الذين وصفوا القراءة بالقبح بقوله: "قال قوم هذا قبيح وهذا محال،

لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الفصيح لا القبيح" (٤).

وأميل في توجيه هذه الآية إلى رأي الكوفيين في توجيهها، لمجيئهم بأدلة سماعية وقياسية مقوية

وداعمة لقراءة ابن عامر.

(١) الطرماح، الكامل بن حكيم، الديوان، تحقيق عزة حسن، دمشق، ١٩٦٨م، الأنباري: البيان في غريب

القرآن، ج١، ص٣٤٢.

(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ج٤، ص٢٣٠.

(٣) السمين الحلبي: الدر المصون، ج٢، ص١٤٦.

(٤) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم للكتب،

الرياض، ٢٠٠٣، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧، ج٧، ص٩٣.

لقد أجمع العلماء على نسبة القراءة لابن عامر وإن وصفها بعضهم بالبعد والقبح كابن خالويه ومكي وقد ادعى الزمخشري أن الذي دفع ابن عامر لذلك أن اللفظ مكتوب في بعض المصاحف (شُرَكَائِهِمْ) بالياء. ورد عليهم ابن الجزري رداً طويلاً مناسباً ومما قاله (ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي وهل يحلّ لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟... وقارئ الآية ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان وأبي الدرداء رضي الله عنهما وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة وقوله دليل...^(١))

يرفض أبو علي الفارسي أن يحمل القرآن على الضعيف فعند قراءة حمزة بخفض ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: ١) فإنه يضعفها فيقول: "وأما من جر الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور الباء. وهذا ضعيف في القياس قليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن"^(٢) رجع أبو علي الفارسي قراءة النصب في (الأرحام) على خفضها لأنه يرفض حمل القرآن على الضعيف وقلة الاستعمال. ومع ذلك فقد أجاز فريق من النحاة عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض كيونس، والاختف، والشلوبين^(٣) وابن مالك^(٤). وأبي حيان^(٥). إلى جانب الكوفيين^(٦).

(١) ابن الجزري، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن: زاد المسير في علم التفسير، المكتبة الإسلامية، د.ت، ج٢، ص٢٦٣. والبواب: القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك لابن هشام، ص ٣٥.

(٢) الفارسي: الحجة، ج٢، ص٦٢.

(٣) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ج٣، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٩، ص٢٣٢.

(٤) ابن مالك: الألفية في النحو والصرف، ج٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٤٠، ص٢٣٩.

(٥) أبوحيان: البحر المحيط، ج٣، ص١٥٧.

(٦) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٢٩-٤٣٠.

- ويرفض كذلك قراءة ابن عامر في ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ

فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾ (البقرة: ١١٧) بنصب النون ويصفها بالضعف، فيقول: "ومن ثم أجمع الناس

على رفع يكون، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روي عن ابن عامر وهو من الضعف بحيث

رأيت. فالوجه في (يكون) الرفع"^(١).

وأرى صحة ما ذهب إليه أبو علي الفارسي برفع النون في (فيكون) بدليل اجماعهم على رفعها

لأنه ينبغي الأخذ بالمتفق عليه. لكنه لم يقف عند حدود وصف القراءة بالضعف وإنما التمس لها

وجهاً يخرجها إليه فحمل القراءة على صورة اللفظ فيكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره فقد

قال: "إن اللفظ كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ، فقد حمل أبو

الحسن نحو قوله: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن ﴾

إبراهيم: (٣١) ونحو ذلك من الآي على أنه أجري مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في

الحقيقة فكذلك على قول ابن عامر يكون قوله: (فيكون) بمنزلة جواب الأمر نحو: ايتني فأحدثك،

لما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره ، ألا ترى أنهم قد قالوا: ما أنت

وزيداً؟ والمعنى : لِمَ تؤذيه؟ وليس ذلك في اللفظ"^(٢) ومن باب التمس لأخيك عذراً نجد أنه قد اجتهد

في توجيه القراءة وهو اجتهاد انفراد فيه وأبدع لأن النحاة وقفوا على تضعيف القراءة دون توجيه لها

كقول ابن خالويه وليس هذا من مواضع الجواب لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل

المستقبل لقوله: ﴿ وَيَلِكُم لَاتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحَتَكُم بِعَذَابٍ ﴾ (طه: ٦١)"^(٣)

^(١) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٣٧٢.

^(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٢.

^(٣) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص ٨٨.

- ولا يحمل أبو علي الفارسي القرآن على الشذوذ فعندما وصف قراءة ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي

وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الأنعام: ١٦٢) بسكون الياء بالشذوذ عن القياس والاستعمال

قال: "إسكان الياء في محياي شاذ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه النقاء

ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في محياي، وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده

في نثر ولا نظم" (١).

فهو يرفض حمل القراءة على الشذوذ في السماع والقياس ولذا فإنني أوافق الرأي فيما ذهب إذ

لا يحمل أوثق الكلام وأبلغه على الشذوذ بالرغم من أنها قد تحمل على الضرورة فقد وجهت على

انه نوى الوقف فحذف الفتح أو أنه أجرى الوصل مجرى الوقف فأسكن كما يسكن في حال الوقف،

وذلك جائز في حال الضرورة. (٢)

- ولا يرجح القراءة الذي تأتي على أصل مرفوض ففي قراءة ﴿ إِنَّكَ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ

وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (آل عمران: ٦٨) رد على من حقق الهمزة بقوله: "فصار قول من حقق الهمزة في النبي كرد الشيء إلى الأصل المرفوض استعماله نحو وَدَّرَ

وَوَدَّعَ فَمَنْ تَمَّ كَانَ الْأَكْثَرُ فِيهِ التَّخْفِيفُ" (٣).

يبين أبو علي الفارسي وجه رداًته عند سيبويه بقوله: وإنما استردأه لأن الغالب في استعماله

التخفيف على وجه البديل من الهمز وذلك الأصل كالمفروض، فردُّوْ عند ذلك لاستعمالهم فيه

الأصل الذي تركه سائرهم" (٤).

(١) الفارسي: الحجة ج ٢، ص ٢٢٩.

(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ج ٤، ص ٢٦٢ وانظر الأنباري: الإنصاف، ج ٢، ص ٦٦٦.

(٣) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٣٠٧.

(٤) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وروى عن أبي عبيدة انه قال: تركت العرب الهمز في أربعة أشياء لكثرة الاستعمال: في الخابية وهي من خبأت، والبرية وهي من برأ الله الخلق، والنبي وهو من النبا، والذرية وهي من ذرأ الله الخلق^(١)

وأوافق أبو علي الفارسي في هذا التوجيه لأمرين: الأول غلبة الاستعمال. والثاني: الإجماع على تركه. فترك الهمزة وإن كانت الأصل أجود، لأنه لما ترك فيه الهمز صار كرده إلى الأصول التي لا تستعمل والمطروحة.

- وما لا يجوز - أيضاً - أن تأتي القراءة على أصل متروك وغير مستعمل مهجور فقد قال أبو علي في قراءة قال تعالى: قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿١﴾ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٢﴾ (يونس: ٥٨) "ولو قلت (فلنفرحوا) فألحقت التاء لكنت مستعملاً لما هو كالمرفوض، وإن كان الأصل، فلا ترجح القراءة بالتاء، فإن ذلك هو الأصل لما قد ترى كثيراً من الأصول المرفوضة"^(٢).

- ويذكر الفراء أن الكساني يعيب قولهم (فلنفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً وهو الأصل^(٣). وفي رأي الأخفش ضعيف لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يسم فاعله كقولهم: " لنعن بحاجتي"^(٤). وأوضح ابن جني أن " فلنفرحوا خرجت على أصلها لأن أصل الأمر أن يكون

^(١) السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ص ٢٥٢.

^(٢) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٣٦٧.

^(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٦٩.

^(٤) الأخفش: معاني القرآن، ج ٢، ص ٥٧٠.

بحرف الأمر وهو اللام" فأصل اضرب: لتضرب ولكن لما كثر أمر الحاضر نحو قُمْ، حذفوا حرف المضارعة وجاءوا بهمة الوصل للنطق بالساكن^(١).

يرد أبو علي القراءة لاستخدام غير المستعمل والمتروك، وأن كان الأصل.

وصفوة القول إن أبا علي الفارسي ممن حملوا القرآن الكريم على الأفتح ورفضوا أن يحمل على الضعيف والقليل والقبيح والشاذ وما كان على أصل متروك غير مستعمل. ونراه قد أرسى قواعد توجيهاته على معايير اللغة فمن طبق معاييرها قُبل ووصف بالأحسن والأجدر، ومن خالفها رُفض ووصف بالضعف والقبح.

٤- الصنعة النحوية

تعد موافقة المقاييس العربية عند أبي علي الفارسي من أهم الأسس الواجب مراعاتها في توجيه القراءة. ولذا نراه يرحج القراءة على ما هو مجمع عليه من قيل النحاة، فمثاله: اجماع النحاة على أن قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: ٦) تستعمل ظرفاً لا اسماً فقال "فأما سواء فإنها تستعمل ظرفاً، تقول إن سواك زيداً كما تقول: إن عندك زيداً..... وإذا كانت كذلك أجمع عامة العرب فيما زعم أبو الحسن أنهم يستعملونه ظرفاً ولا يستعملونه اسماً^(٢).

فسواء هنا تستعمل ظرفاً ولا تستخدم اسماً إلا للضرورة الشعرية.

- وكذلك أتفق على أن الباء ﴿قُلْ فِيهِمَا أَثْمٌ كَبِيرٌ﴾ (البقرة: ٢١٩) أولى فقال: "ومما يدل على حسن (قل فيهما أثم كبير) قوله تعالى (وإثمه أكبر من نفعهما) واتفاقهم على أكبر ورفضهم لأكثر"^(٣).

^(١) ابن جني: المحتسب، ج ١، ص ٣١٣.

^(٢) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ١٦٥.

^(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٢.

ويوضح العكبري أن قراءة الباء هي الأحسن لأنه يقال إثم كبير وصغير ويقال في الفواحش العظام الكبائر وفيما دون ذلك الصغائر ويذكر أن القراءة بالثاء جيدة في المعنى لأن الكثرة كبر^(١).

- ويختار قرعة النصب في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِلَّذَّكَرِ ثُلُثُ الْوَارِثَةِ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (النساء: ١١) لاتفاق الجميع فقال: "الاختيار ما عليه الجماعة، لأن التي قبلها لها خبر منصوب وذلك قوله (فإن كن نساء فوق اثنتين... وإن كانت واحدة) أي: وإن كانت المتروكة واحدة كما أن الخبر في الأول وتقديره وإن كن المتروكات أو الوارثات نساء"^(٢).

وهو ما ذكره مكي بأن من نصب جعل كان هي الناقصة تحتاج إلى خبر فجعل واحدة خبرها وأضمر في كان اسمها تقديره وإن كانت المتروكة واحدة^(٣). فالاختيار في قراءة النصب للإجماع عليه.

- والضم في قراءة ﴿فَجَعَلَهُمْ جُودًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ (الانبيا: ٥٨) أكثر، لقوله: "جذاذ: فُعال من جذذت الشيء إذا قطعته.... والضم في هذا النحو أكثر"^(٤)، جذاذ مصدر مفرد لا يثنى ولا يجمع. وأيد أبو علي الفارسي رأي الطبري حيث قال: "جذاذ: ضم الجيم

^(١) العكبري، التبيان، ج ١، ص ١٧٥.

^(٢) الفارسي، الحجة: ج ٢، ص ٦٩.

^(٣) مكي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ١٩١.

^(٤) الفارسي الحجة: ج ٣، ص ١٥٩.

فهنا يوضح أبو علي الفارسي قاعدة عربية هي أن الكلام لا يبتدئ بساكن وإن حصل جلبوا همزة الوصل. وسبب الإتيان بالحركة وجوب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتح بأنها لا توهم بالاستفهام^(١).

- ولم يرجح قراءة ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفَقْرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٧١) بسكون العين. فقال: "من قرأ (فَنِعِمَّا) بسكون العين من (نِعِمَّا) لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين لأنه جمع بين ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول فيهما لين نحو دَابَّةٌ وشَابَةٌ....."^(٢). يبيّن أبو علي أن الجمع بين الساكنين يجوز إذا كان الحرف الأول حرف مد وإلا لا يستقيم ذلك عندهم.

- وعند توجيه القراءة نجده يختار ويرجح فذكر في قراءة ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُجِدَتْ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ (الكهف: ٣٦) أن الإفراد أولى من حيث كان أقرب إلى الجنة المنفردة من قوله ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا﴾ (الكهف: ٣٥) والتثنية لا تمتنع لتقدم ذكر الجنتين^(٣).

فهنا قرئت هذه الآية (مِنْهَا) و(مِنْهُمَا). ورجح أبو علي الفارسي الإفراد (مِنْهَا) لأنه الأولى من التثنية في كونه أقرب إلى الجنة المنفردة. وهو لا يرفض القراءة الثانية إلا أن الأولى أجدر.

^(١) ابن يعيش. شرح المفصل، ج ٣، ص ١٢٠.

^(٢) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٧٩.

^(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٨٦.

- وفي المقابل قد يوجه ما اختلفوا فيه دون ترجيح فعند اختلافهم في النصب والرفع من قوله تعالى

﴿ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ (يس: ٥) قال: " من رفع فعلى: هو تنزيل العزيز، أو على: تنزيل العزيز

الرحيم هذا، والنصب على نَزَلَ تنزيل العزيز"^(١).

نرى أنه وجه القراءة دون ترجيح. فالرفع (هو تنزيل العزيز) أي أنه حمل القراءة على حذف

المبتدأ و (تنزيل) خبره. وأمّا النصب (فتنزيل) مفعول مطلق.

- وقد يوجه القراءة دون تصريح باختيارها ذاهباً بها مذهب غيره ففي قراءة الرفع في (عالم) من قوله

تعالى ﴿ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ (المؤمنون: ٩٢) فيقول: " قال أبو الحسن: الجر أجود ليكون

الكلام. من وجه واحد، وأمّا الرفع فعلى أن تكون خبر ابتداء محذوف"^(٢).

ففي هذه القراءة نجد موافقة ضمنية لما ذهب إليه أبو الحسن وإن لم يقل هذا بصريح العبارة.

فذكر رأي أبي الحسن دون تعليق منه على رأي من قال السكوت علامة الرضا.

ونخلص مما سبق إلى أن أبا علي الفارسي يعتمد الصناعة النحوية بشكل كبير في

توجيهاته ويسير على قواعدها ولا يعارضها ويحترم آراء العلماء ولا يخالف ما اتفقوا عليه. وإذا وجد

رأياً ضعيفاً، أو لا يجوز حمل القرآن عليه أو لا يلتزم بما قعده النحاة ردّ من خالفه.

٥- مراعاة المعنى

إن المعنى من أهم الملامح البارزة في كتاب الحجة إذ أنه يقوم بدور كبير في توجيهات أبي علي

الفارسي النحوية والصرفية. فتوجد علاقة بين الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية ومعناها .

(١) الفارسي، الحجة، ج٣، ص٣٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص١٨٦.

والجدير بالذكر أن أبا علي الفارسي لا يتطرق إلى المعنى التركيبي للنصوص القرآنية فقط كما سنرى في الفصلين القادمين، وإنما المعنى اللغوي للكلمات ناله من الحظ نصيب فعلى سبيل المثال: قال فيما حكاه أبو عبيدة عن (العصف، والريحان): "العصف الذي يعصف فيؤكل من الزرع، وهو العصفية، قال: علقمة بن عبدة:

يَسْقِي مَذَانِبَ قَد مَالَتْ عَصِيْفَتُهَا حَدُّوْرُهَا مِنْ أَتِيِّ الْمَاءِ مَطْمُومٍ^(١)

مَطْمُومٍ^(١)

طمّها الماء: ملاًها، قال الريحان: الحبّ الذي يؤكل، تقول: سبحانك وريحانك، أي: رزقك. وروى عن ابن عباس: العصف: الورق، قتادة: العصف: النّبِق، وقيل العصف والعصفية: أعالي ورق الزرع^(٢) وفي موضع آخر قال أبو علي: "الجوابي: جمع جابية، وهو الحوض"^(٣). وذكر أيضاً- أن أن يعرشون بمعنى يبنون، والعرش: البناء ويقال عرش مكة أي بناؤه^(٤). وتحدث عن معنى (الخفية)، فقال: "الخُفْيَة: الإخْفَاء، والخِيفَة: الخوف والرهبَة"^(٥). ومنه قوله: "أن القِطْع: الجزء من الليل الذي فيه ظلمة"^(٦). وذكر أن "المرجان: صغار، اللؤلؤ، واحدها مرجانة"^(٧).

^(١) ابن عبدة، علقمة الفحل، الديوان، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة، دار الكتاب، ط ١، ١٩٦٩، ص ٥٥.

^(٢) الفارسي: الحجة، ج ٤، ص ١٣.

^(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٩١.

^(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٣.

^(٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٠٤.

^(٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٦١.

^(٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥.

استخدم أبو علي الفارسي المعاني اللغوية بكثرة فهي منثورة في ثنايا كتابه بحيث لو جمعت لشكلت كتيباً في المعاني. وهذا دليل على معرفته وإلمامه بها، فهو عالم باللغة.

وكذلك نجده قد استخدم عدة طرق بهدف توضيح المعنى فمثلاً:

- يستعين أبو علي بالسياق القرآني نفسه في توضيح معنى الكلمة، فحين فسر قراءة ضم النون

الأولى وترك الهمزة في (نُنسها) من قوله تعالى: ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ ﴾

﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (البقرة: ١٠٦). قال: "وأما من قرأ (نُنسها) من النسيان فإن لفظ

(نسي) المنقول منه أنسي على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعنى الترك، والآخر: النسيان الذي هو

مقابل الذكر، فمن الترك قوله: ﴿ أَيَدِيهِمْ نُسُوا اللَّهَ فَنَسِيهِمْ إِنَّكَ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

(التوبة: ٦٧) أي: تركوا طاعة الله فترك رحمتهم، أو ترك تخليصهم.... وقال جوبير عن الضحاك

في قوله ﴿ وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسِكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا وَمَأْوَأَكُمْ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ ﴾ (الجن: ٣٤) : اليوم

نترككم في النار كما تركتم أمري... فأما قوله: ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ ﴾

﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (البقرة: ١٠٦) فمنقول من نسيت الشيء إذا لم تذكره... وبدلك

على أن (نُنسها) من النسيان الذي هو خلاف الذكر من قولك: نسيت الشيء وأنسانيه غيري،

قراءة من قرأ: (ما ننسخ من آية أو ننسها)، وقراءة من قرأ (أو ننسها) (١).

(١) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٣٦١-٣٦٣.

ومنه تفسيره لكلمة (سواء) قال: " والسواء وسط الشيء، وفي التنزيل: ﴿ فَاطَّلَعَ فَرَءَهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ (الصافات: ٥٥) (١).

- ويستخدم أبو علي الفارسي الشعر في تحديد المعنى المعجمي للكلمة فعند شرحه لمعنى كلمة (زان) قال: " قال أبو عبيدة: ﴿ كَلَّابٌ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ (المطففين: ١٤) غلبت عليها والخمر ترين على عقل السكران، والموت يرين على الميت فيذهب به، ومن ذلك أصبح فلان قد رين به، أي ذهب به الموت، قال أبو زييد:

ثُمَّ لَمَّا رَأَهُ رَانَتْ بِهِ الْخَمْرُ وَأَلَّا تَرَيْنَهُ بَانَقَاءٍ (٢)

فمعنى رانت به الخمر: غلبت على قلبه وعقله.

وقال أبو علي الفارسي عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ

نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ، قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (البقرة: ٢٥٩) وأما من قرأ

(نُنشِزُهَا) بالزاي فالنشز: الارتفاع، وقالوا لما ارتفع من الأرض: نُشِزَ قَالَ:

تَرَى النَّعْلَبَ الْحَوْلِيَّ فِيهَا كَأَنَّهُ إِذَا مَا عَلَا نَشَزًا حِصَانٌ مُجَلَّلٌ (٣)

يريد: شرفاً من الأرض، مكاناً مرتفعاً . فتقدير (نُنشِزُهَا) نرفع بعضها إلى بعض للإحياء. (٤).

(١) المصدر نفسه: ج ١، ص ١٠٥.

(٢) انظر أبا زييد الطائي، الديوان، ص ٢٨ = ضمن شعر أبي زييد الطائي، تحقيق نوري حمودي القيسي، نشره المجمع العلمي العراقي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م. وانظر ابن منظور: لسان العرب (مادة رين)، ج ١٣، ص ١٩٣. والفارسي: الحجة، ج ٤، ص ١٠٥.

(٣) انظر الأخطل، غياث بن غوث، الديوان، ج ١ و ص ٢٣. وابن منظور: لسان العرب (مادة حول)، ج ١١، ص ١٨٥.

(٤) الفارسي الحجة، ج ١، ص ٤٧٢.

- وقد يذكر المرادف لهذه اللفظة فيقول في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة:

٢) أي: "بيناً لهم"^(١). وأيضاً في قوله تعالى: ﴿أءَاذًا كُنَّا عِظَمًا نَّحْرَةً﴾ (النازعات: ١١)، أي: بالية

^(٢) وكذلك قول أبي علي الفارسي: "من قال: (كيف ننشرها) فالمعنى فيه: كيف نحيتها"^(٣).

- ويذكر أبو علي الفارسي أن هنالك ألفاظاً متقاربة في المعنى فمثلاً في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَّنُوا وَلَا نَقُولُوا لِمَنْ آَلَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبَتُّعُونَ

عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ

فَتَّبِعُونَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء: ٩٤) قرئت (فتتبتوا) قال: أن التثبیت هو

خلاف الإقدام والمراد الثاني، وخلاف التقدم، والتثبیت أشد اختصاصاً بهذا الموضع، ومما يبين ذلك

قوله: ﴿وَلَوْ أَنَا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِن دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا

يُوعِظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبَتُّيًّا﴾ (النساء: ٦٦) أي أشد وقفاً لهم عما وعظوا بأن لا يقدموا

عليه ومما يقوي ذلك قولهم: تثبت في أمرك. ولا يكاد يقال في هذا المعنى: تبتين. ومن قرأ (فتبتينا) (

فحجته أن التبتين ليس وراءه شيء وقد يكون تبتنت أشد من تثبت، وقد جاء أن "التبتين من الله،

والعجلة من الشيطان"^(٤) فمقابلة التبتين بالعجلة دلالة على تقارب التثبیت والتبتين^(٥).

(١) المصدر نفسه، ج، ١، ص ١٢٩.

(٢) الفارسي، الحجة، ج، ٤، ص ٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ج، ١، ص ٤٧٠.

(٤) أخرجه: المتقي الهندي: كنز العمال، ص ٥٦٨٠.

(٥) الفارسي: الحجة، ج، ٢، ص ٨٩.

- ونراه أحياناً يوضح المعنى من خلال وضع الكلمة في سياق آخر مماثل كذكره لقول أبي زيد الأنصاري في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰرِئَ وَالصَّٰبِغِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ٦٢) حيث قال: "قال أبو زيد: صبأ الرجل في دينه يَصْبُأُ صُبُوءًا: إذا كان صائباً وصبأً وصبأً ناب الصبي تَصْبُأً صَبِيًّا: إذا طَلَعَ عليهم، وطرأت على القوم أطراً طَرَاءً وطُرُوءاً مثله. فكأن معنى الصابئ: التارك دينه الذي شرح له إلى دين غيرهن كما أن الصابئ على القوم تارك لأرضه، ومُنْتَقِلٌ إلى سواها والدين الذي فارقه، هو تركهم التوحيد إلى عبادة النجوم وتعظيمها"^(١).

ومما سبق يمكن القول بأن أبا علي الفارسي قد اتبع طرقاً متعددة في توضيح المعنى فاستخدم السياق القرآني لفهم المعنى لأن السياق يقوم بدور مهم في تحديد دلالة الكلمات. واستعان بالشعر - أيضاً - في تفسيره للمعنى ، وبيّن لنا أن المرادف للكلمة يؤدي المعنى تماماً وقد يكون قريباً في معناه من معنى الكلمة التي يريدون تفسيرها.

(١) الفارسي: الحجة، ج١، ص٣٠٩.

الفصل الثاني

المطلب الأول

المخلافات النحوية في القراءات الواردة في الأسماء وتوجيهها الدلالي:

- ما قرئ بالرفع والنصب .

- ما قرئ بالنصب والخفض .

- ما قرئ بالرفع والخفض .

المطلب الثاني

المخلافات النحوية في القراءات الواردة في الفعل المضارع وتوجيهها الدلالي:

- ما قرئ بالرفع والنصب .

- ما قرئ بالنصب والجر .

- ما قرئ بالرفع والجر .

المطلب الأول

الخلافات النحوية في القراءات الواردة في الأسماء وتوجيهها الدلالي:

١- ما قرئ بالرفع والنصب

واختلف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ {البقرة: ١٧٧}.

قرأ عاصم في رواية حفص وحمزة (لَيْسَ الْبِرُّ) بنصب الراء. وروى حفص عن عاصم أنه كان يقرأ بالنصب والرفع، وقرأ الباقر بالرفع^(١).

قال أبو علي الفارسي: "وحجة من قرأ بالرفع (البرُّ) أن يكون البرُّ كالفاعل أولى، لأن "ليس" تشبه الفعل وكون الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول به بعده"^(٢).

فهنا عُدت لفظة (البرُّ) بالرفع اسم (ليس)، والمصدر المؤول (أن تولوا) خبرها، ويقوي ذلك أن (ليس) واسمها مشبهة بالفعل ورتبة الفاعل أن يلي فعله.

وأما الفراء فقال: "أن شئت رفعت البرُّ وجعلت (أن تولوا) في موضع نصب"^(٣).

^١ ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، د.ت، ص ١٧٦.

^٢ الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: علي القهوجي وبشير حويجاتي- دار المأمون للتراث- دمشق- ط١- ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، الحجة، ج ٢، ص ٢٦٩- ٢٧٠.

^٣ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، (١٩٨٣م)، ج ١، ص ٨٩.

واختار الرفع؛ لأنّ المعنى في قوله: (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) أي ليس البرُّ كله في توجّهكم إلى الصلاة واختلاف القبلتين^(١)). وكذلك وجه الطبري قراءة الرفع على أنها اسم ليس^(٢). وهذا ما قاله النحاس^(٣) -أيضاً- . وكذلك رأى ابن زنجلة حيث قال: " (أن تولوا) الخبر، وحجتهم قراءة أبي (ليس البر بأن تولوا) ألا ترى كيف أدخل الباء على الخبر، والباء لا تدخل في اسم ليس إنما تدخل في خبرها)"^(٤). فهنا تقترن الباء بخبر ليس وهي زائدة تفيد التوكيد. وأيده أبو حيان إذ قال: قراءة الجمهور أولى من وجه أن توسط خبر (ليس) بينهما وبين اسمها قليل^(٥).. ونتيجة لما سبق نجد أن الجميع متفق على أن (البر) اسم ليس.

ويمكننا فهم قراءة الرفع من الجهة الإبلاغية إذا نظرنا في سبب النزول (قال ابن عباس وعطاء، والضحاك، وجماعة أنها نزلت في المؤمنين فقد سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً عن البر فنزلت^(٦)). فهذا السبب منسجم مع القراءة وهو أن يكون البر اسم ليس. والمعنى: ليس البر توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب، وهذا يتفق مع السؤال عن البر... فالبر هو الركيزة وهو المسؤول عنه

^١ الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٨٩.

^٢ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٩٩٢) ج٨، ص ٢٨٩.

^٣ (النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص ١٠٦.

^٤ (ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩، ص١٢٣.

^٥ أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص٢.

^٦ (الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد، أسباب النزول، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، ط٢، ١٩٩٢، ص ٣٠، والطبري، جامع البيان، ج٢، ص ٩٩.

فناسب أن يكون هو اسم ليس^(١). وذلك لأن ليس يقابل المبتدأ، والمبتدأ عنصر التركيز والمعنى البلاغي يتطلب أن يكون المسند إليه هو الأهم.

بينما وجهة قراءة النصب على جعل (أن تولوا) في موضع رفع وتقديره (ليس البرّ توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب)، أي جعلت (أن) وصلتها اسم ليس. وهذا ما حكاه أبو علي الفارسي عن بعض شيوخه حيث قال: "إنه قد حكى لي عن بعض شيوخنا أنه قال في هذا النحو: أن يكون الاسم (أن وصلتها) أولى وأحسن، لشبهها بالمضمر في أنها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فكأنه اجتمع مضمر ومظهر، والأولى إذا اجتمع مضمر ومظهر أن يكون المضمر الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر، فكذلك إذا اجتمع أن مع مظهرٍ غيره، وكان أن يكون أن والمظهر الخبر أولى"^(٢).

فهنا جعل المصدر المؤول (أن تولوا) اسم ليس و(البرّ) خبرها، أي: ليس البرّ توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب. والحجة في ذلك أن (أن وصلتها) شبهت بالمضمر من حيث كانت لا توصف كما لا يوصف المضمر، وعند اجتماع مضمر ومظهر فإن المضمر أولى أن يكون اسم ليس، إذ هو أخص في التعريف. وقد سبقه في هذا التوجيه الفراء إذ قال: "وإن شئت نصبتَه وجعلت أن تولوا في موضع رفع؛ كما قال: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ (الحشر/ ١٧) في كثير من القرآن"^(٣). ومثله قال الطبري: "إنهما جعلتا (أن) وصلتها في موضع الرفع

^١ (الجمل، محمد أحمد، الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط١، (٢٠٠٩م)، ص ٦٢٦.

^٢ (الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

^٣ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٨٩.

على اسم ليس، تقديره: ليس توليتكم وجوهكم البرّ، كقوله تعالى: (فكان عاقبتهما إنهما في النار)^(١).
وأما النحاس فقد أرجع هذه القراءة إلى الكوفيين لأنه لا يجيز في (البر) إلا الرفع فقال: "وقرأ الكوفيون: (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا) جعلوا "أَنْ تُولُوا" في موضع رفع"^(٢). إذن، وجهت (البر) بالنصب على أنها خبر ليس، و(أن تولوا) مصدر مؤول في محل رفع اسم ليس.

ونجد التوجيه المناسب لقراءة النصب للبرّ في مناسبة النزول التي حكاها: "قتادة والربيع ومقاتل وعوف الأعرابي: من أنها نزلت في اليهود حينما اعترضوا على المسلمين يوم أن حولت القبلة"^(٣). التي نفهم منها أن التولية هي محور الحديث وأن البرّ لا يكون في جهة التولية، أي تكون التولية هي اسم ليس أو (الذي كان مبتدأ) وجرى الإخبار عنها فالتوجيه الإعرابي يتحكم أو يبنى عليه التوجيه الدلالي. وهذا الكلام متسق مع القراءة؛ لأن نظم الآية على هذا يكون هكذا: ليست توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر، ف(أن) والفعل مؤول بمصدر هو اسم ليس... فتولية المشرق والمغرب كانت هي الأساس عند أولئك الذين أثاروا ضجة على المسلمين يوم أن تحولت القبلة، فكانت هذه التولية عندهم هي الجوهر والمرتكز، فناسب أن تكون مبتدأ، فجعلت اسم ليس^(٤).

ومجمل الكلام أن كلاً من القراءتين لها دلالة تتسجم مع ما قيل في الآية من أسباب النزول، أي فرغ البرّ يتناسب مع سياق السؤال عن البرّ، فالرفع على الابتداء يجعله محور السياق ومركز الاهتمام وهو المسؤول عنه فيتوجه الخبر إليه وعنه. أمّا النصب أقصد نصب البرّ فينقل الاهتمام إلى المرفوع (وهو المصدر المؤول من أن تولوا) الذي هو في محل رفع اسم ليس ويخبر عنه

^(١) الطبري، جامع البيان، ج ١، ص ٢٨٩.

^(٢) النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ١٠٦.

^(٣) الواحدي، أسباب النزول، ص ٣٠، والطبري، جامع البيان، ج ٢، ص ٩٩.

^(٤) الجمل، الوجوه البلاغية، ص ٦٢٦.

بالبر. وتدل هذه التوجيهات الدلالية في المحصلة النهائية إلى أن الرفع أوالتوجيه الإعرابي بالرفع يجعل المرفوع وهو هنا المبتدأ (اسم ليس) هو محور الحديث المقصود.

اختلف في ضم الناء والقاف والتتوين ونصبهما بغير تتوين في قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة/١٩٧).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ) بالضم فيهما والتتوين. وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابن عامر وحمزة والكسائي: (فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ) فيهما بغير تتوين، ولم يختلفوا في نصب اللام من (جِدَالَ) (١).

قال أبو علي الفارسي: "وحجة من رفع: أنه يُعلم من الفحوى أنه ليس المنفي رفثاً واحداً، ولكنه جميع ضروبه، وقد يكون اللفظ واحداً، والمعنى المراد به جميع... ومن حجته: أن هذا الكلام نفي، والنفي قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وأن لم يُبين فيه الاسم مع لا النافية نحو: ما رجلٌ في الدار" (٢).

فهنا رفع الاسم بعد (لا) النافية فلأنها تعمل عمل ليس.وهي بهذه الوظيفة تدل على نفي الوحدة في الظاهر رغم أن فحواها يدل على نفي الجنس؛ لأن أقل الرفث ممنوع فما بالك بالرفث الكثير؟! ويتفق مع هذا الرأي الفراء-أيضاً- في توجيهه قراءة الرفع إلى إعمال (لا) عمل ليس (٣). ومثل هذا التوجيه وجد عند مكّي، أي أنه جعل (لا) بمعنى (ليس)، وخبر ليس محذوف تقديره: ليس رفث فيه (٤). في

١ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٨٠.

٢ (الحجة، ج ٢، ص ٢٨٩-٢٩٢.

٣ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٠٠.

٤ (مكّي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤، ص ٦٧.

حين رأى النحاس أنه يمكن أن تكون (لا) بمعنى (ليس)، أو تكون (لا) غير عاملة، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبر^(١). وكذلك رأى العكبري^(٢).

وأما قراءة النصب فوجهها أبو علي الفارسي بقوله: "وحجة من فتح فقال: (فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ) أن يقول: إنه أشد مطابقة للمعنى المقصود، ألا ترى أنه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما أنه إذا قال: (لا ريبَ فيه) (البقرة: ٢) فقد نفى جميع هذا الجنس، فإذا رفع ونون فكأن النفي لواحدٍ منه... والفتح أولى، لأن النفي قد عم، والمعنى عليه، ألا ترى أنه لم يُرَخَّص في ضرب من الرفث والفسوق كما لم يُرَخَّص في ضرب من الجدال، وقد اتفق الجميع على فتح اللام من الجدال، ليتناول النفي جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذ كان في حكمه"^(٣).

ففي قراءة الفتح جعل (لا) للتبرئة، أي: لنفي الجنس، لما فيها من النفي العام، ولما فيها من عدم الترخيص في جميع أنواع الرفث والفسوق كما لم يرخص في ضرب من الجدال. واستدلوا على ذلك بإجماع القراء عليه. وقد فتح الاسم بعد (لا) النافية لأنها تعمل عمل (إن) وهي بذلك تدل على التبرئة ونفي الجنس. وسبقه إلى هذا التوجيه الفراء حين أعمل (لا) عمل (إن) وذلك بقوله في كتابه معاني القرآن: "فالقراءة على نصب ذلك كله (فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ) بالتبرئة (بلا التبرئة). وهي لا النافية للجنس"^(٤). وعلى هذا يكون معنى الآية (فلا رفث): فلا جماع لأنه يفسده ولا فحش من الكلام لأنه يبطل ثواب الحج، (ولا فسوق): ولا خروج عن حدود الشريعة في أي صورة كان ذلك، (ولا جدال): ولا مرآة مع الرفقاء والخدم والمكاريين وكل ما يندرج تحت اسم الجدال، والمراد بالنفي هنا

^١ (النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ١٢١).

^٢ (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ١٤١).

^٣ (الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٢٨٩-٢٩٢).

^٤ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٠٠).

للمبالغة وللدلالة على أنها حقيقة بأن لا تكون، وما كانت مستقبحة منها في نفسها ففي الحج أقبح؛ لأنه خروج عن مقتضى الطبع والعادة إلى محض العادة^(١).

وعلى هذه القراءة يكون نصب الأسماء الثلاثة على أن الجميع اسم (لا) الأولى و(لا) مكررة للتوكيد في المعنى، والخبر (في الحج). ويجوز أن تكون (لا) المكررة مستأنفة، فيكون (في الحج) خبر (لا جدال) وخبر (لا) الأولى والثانية محذوف، أي: فلا رفت في الحج ولا فسوق في الحج واستغنى عن ذلك بخبر الأخيرة^(٢).

إذن، ف(لا) نافية للجميع وتستغرق أفراد جنس اسمها سواء أكانت عاملة عمل (ليس) أم عمل (إن). فأبو علي الفارسي يرى تقارب معنيها - أي معنى النفي في القراءتين - فدخل (لا) النافية على الجملة يحول معناها من الإثبات إلى النفي. وبناء على هذا التحول يكون المعنى واحداً.

ومع أنه لم يرجح قراءة على أخرى إلا أنه يرى أن النفي يراد به العموم. فالنفي هنا يعدّ نفيًا عن جميع أقسامها؛ لأن اللفظ يراد به اللفظ المطلق لهذه الأقسام لا اللفظ الظاهر لها. فحصل عدول عن ظاهر اللفظ إلى اللفظ المطلق، أي يراد بالرفث الجماع ومقدماته وقول الفحش، وأن يراد بالفسوق جميع أنواعه وبالجدال جميع أنواعه. فالفتح لدلالة العموم، والرفع يدل على هذا المعنى؛ لأن سياق الكلام يبين أن المراد العموم، فالآية الكريمة فيها توجيه وإرشاد فهي تحت على التمسك بالأداب الحسنة والقيم الإسلامية والاحتراز عما يحبط ثواب الطاعات.

^(١) (البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر الشيرازي، تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦، ج ١، ص ١١١).

^(٢) (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ١٤١).

إذن، فمعنى القراءتين واحد. غير أن الفتح على نفي الجنس ويكون استغراق نفيه من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، لأنه لا يريد نفي رفث وفسوق وجدال واحد، بل نفي كل رفث وكل فسوق وكل جدال. والرفع يحتمل ذلك المعنى.

واختلف في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (البقرة/٢١٩).

فقرأ أبو عمرو وحده: (قل العفو) رفعاً. وقرأ الباقرن: (العفو) نصباً. وروى عن ابن عامرٍ نصب الواو أيضاً^(١).

قال أبو علي الفارسي في رفع (العفو): "وأما وجه قول من رفع فقال: (قل العفو) فإن ذا تُجْعَلُ بمنزلة الذي بعد ما. ولا تُجْعَلُ معها بمنزلة اسم واحد، فإذا قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا اسْتَطِيرَ الْأَوَّلِينَ﴾ (النحل / ٢٤) فكانه قال: ما الذي أنزله ربكم؟ فجواب هذا: قرآنٌ وموعظةٌ حسنة، فنُصِمِرُ المبتدأ الذي كان خبراً في سؤال السائل، كما تقول في جواب: ما الذي أنفقت؟ مالٌ زيد، أي: الذي أنفقتُه مال زيد... فقول من رفع فقال: (العفو) على هذا، كأنه لما قال: (ماذَا يُنْفِقُونَ) فكان المعنى: ما الذي يُنْفِقُونَ؟ قال: العفو، أي الذي يُنْفِقُونَ: العفو. فهذا وجهُ الرفع"^(٢).

فيرى أبو علي الفارسي في قراءة الرفع أن(ماذا) ليست كلمة واحدة، وإنما جعل(ذا) بمعنى (الذي) ، وجعل(ماذا) مبتدأ وخبراً. وعليه يوجه (العفو) على أنه خبر لمبتدأ محذوف كأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فقال: هو العفو. وقد دعم رأيه بالاحتجاج بالقرآن الكريم ، وكلام العرب. ومن الشواهد

^١ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٨٢.

^٢ (الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٣١٥ ما بعدها.

القرآنية قوله تعالى: " وإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنزِلَ رِيبَكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ " (النحل، ٢٤). فرفع (أساطير) لأن (ماذا) استخدمت بمعنى (ما الذي) فالتقدير (ما الذي أنزل ريبكم؟) فجواب هذا (أساطير الأولين) (١). ومن الشواهد الشعرية قول لبيد بن ربيعة:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرَّةَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحِبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالًا وَيَاطِلُ^(٢)

فرفعت كلمة (أنحب) لأن (ماذا) بمعنى (ما الذي) . فهذه الشواهد تدل على صواب رأي الفارسي ودقته في توجيهه لقراءة الرفع.

ورأى الفراء أن (ماذا) تستعمل بمعنى (ما الذي) (٣). ومثله ما ذكره الأخفش^(٤). وكذلك رأى مكي^(٥) ، وأيدهما الرازي بقوله: " فمن رفع جعل (ذا) بمعنى (الذي) و (ينفقون) صلته، كأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فقال: هو العفو " (٦). ووجه العكبري قراءة الرفع (قُلِ الْعَفْوَ) على أنه خبرٌ والمبتدأ محذوفٌ، تقديره: قُلِ الْمُنْفِقُ، وهذا إذا جعلت (ماذا) مبتدأ وخبراً^(٧). ويجوز أبو حيان " أن تكون ما استفهامية في موضع رفع بالابتداء وذا موصولة بمعنى الذي، وهي خبره ولا يكون إذ ذاك الجواب

^١ (سيبويه، الكتاب، ج٢ نص ٤١٧، والفارسي، الحجة، ج٢، ص ٣١٥ .

^٢ (لبيد، الديوان ، شرحه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة، لبنان-بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص ١١٠. والفارسي، الحجة، ج٢، ص ٣١٦.

^٣ (الفراء، معاني القرآن ، ج١، ص ١١٥ .

^٤ (الأخفش، معاني القرآن،: ح ١ ، ص ١٨٥ .

^٥ (مكي، مُشكل إعراب القرآن ، ص ٧١ .

^٦ (الرازي، محمد فخر الدين بن ضياء الدين عمر، مفاتيح الغيب المشهور بالتفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ج٦، ص ٤٢ .

^٧ (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص ١٥٣ .

مطابقاً للسؤال من حيث اللفظ، بل من حيث المعنى، ويكون العائد على الموصول محذوفاً شرط الحذف فيه، تقديره: ما الذي ينفقونه^(١).

ومجمل الكلام أنه لا خلاف بينهم في توجيه قراءة الرفع. وأميل إلى ما ذهبوا إليه في أن كلمة (ماذا) تستخدم بمعنى (ما الذي) وبالتالي يكون ما بعدها مرفوعاً. ومما يؤيد قراءة الرفع في (العفو) أن قوله سبحانه: (ماذا ينفقون) مسبوق بقوله: (يسألونك)، و(ما) لا يجوز أن تكون منصوبة به لعدم جواز عمل الصلة فيما قبل الموصول، ثم إن الفعل في الصلة مشغول بالعائد المنصوب المقدر ب: ما الذي ينفقون؟ فجاء الجواب: العفو، أي: هو العفو^(٢). ويعرب خبراً لمبتدأ محذوف.

وأرى أن أصل الكلمة (ما هذا) ولكن نتيجة لشيوع هذه الكلمة، وكثرة استعمالها عند العرب اختصرت إلى كلمة واحدة (ماذا) بهدف التخفيف والتسهيل.

وأما القراءة على نصب (العفو) فحملها أبو علي الفارسي على "أنها مفعول به لفعل محذوف، تقديره (ينفقون العفو) وجعل (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد، كأن قوله تعالى (ماذا ينفقون) بمنزلة قوله: (ما ينفقون). فهنا ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (ماذا) تعدّ كلمة واحدة وأن (العفو) يعرب مفعولاً به ولتقوية رأيه ودعمه فقد استدل أبو علي الفارسي بالشاهد الشعري قال الشاعر:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتِ....^(٣)

^(١) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ١٦٨.

^(٢) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ١٥٣.

^(٣) العبدى، المتقّب، عابد بن محسن، شرح الديوان، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ١٩٧١، ص ٢١٣. والفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٣١٧.

والبيت (دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتِ سَأْتَفِيهِ وَلَكُنْ بِالْمَغِيْبِ نَبِيْنِي)

فهنا (ماذا) كلمة واحدة بمعنى(ما) ولو كانت بمعنى(ما الذي) لم يكن كلاماً ولفسد المعنى فقد قال الفارسي: "دعي ماذا علمت... بمنزلة ما علمت ألا ترى أنك لو لم تجعلها اسماً واحداً، لجعلت ما استفهاماً، ولا يجوز وقوع دعي ونحوه من الأفعال قبل الاستفهام، ولا يُعَلَّقُ عنه"^(١).

وذكر الفراء^(٢) هذا التوجيه قبل أبي علي الفارسي. وسار على دربهما ابن زنجلة^(٣)، ومكي حيث قال في قراءة النصب أن " بأن (ما) و(ذا) اسم واحد في موضع نصب بـ(يُنْفِقُونَ)، ونصب (العفو)؛ لأنه جواب (ما)^(٤). ومثل هذا ما قاله الرازي: "ومن نصبَ كان التقدير: ما ينفقون؟ وجوابه: ينفقون العفو"^(٥). وكذلك وجه العكبري هذه القراءة بقوله: "أما قراءة النصب فوجهها العكبري على النصب بفعل محذوفٍ تقديره: يُنْفِقُونَ العفو، وهذا إذا جعلت " ما" و "ذا" اسماً واحداً؛ لأن (العفو) جوابٌ كإعراب السؤال^(٦). وشاركهم الرأي -أيضاً- أبو حيان الذي وضح أن "الجمهور قرأ (العفو) بالنصب، وهو منصوب بفعل مضمر تقديره قل ينفقون العفو، وعلى هذا قوله تعالى: (ماذا يُنْفِقُونَ) أن يكون ماذا في موضع نصب بـ(يُنْفِقُونَ) ويكون كلها استفهامية، والتقدير أي: شيء ينفقون، فأجيبوا بالنصب ليطابق الجواب السؤال"^(٧).

إذن المعنى (قل: ينفقون العفو) لتقدم ذكر الفعل (ينفقون) فكان قرينة على التقدير في قوله: (يسألونك ماذا ينفقون) فالمعنى جاء دليلاً على تقدير الفعل. وبناء عليه فإنه حصل تحولاً تركيبياً للقراءتين فعدل عن الجملة الفعلية، أي من النصب على المفعول باتحاد اللفظة إلى الجملة الاسمية،

^(١) (الفارسي، الحجة، ج٢، ٣١٥ ما بعدها.

^(٢) (الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ١١٥

^(٣) (ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١٣٤.

^(٤) (مكي، مشكل إعراب القرآن، ص ٧١.

^(٥) (الرازي، التفسير الكبير، ج٦، ص ٤٢.

^(٦) (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص ١٥٣.

^(٧) (أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص ١٦٨.

أي إلى الرفع على الإسناد بفصلها (١). وقراءة (العفو) بالرفع تجعل الكلام أثبت بوصفها جملة اسمية، لدالاتها على الثبوت من دون تغيير مهما كانت دلالة (العفو) من حيث المعنى، أي سواء أدلت على المال أم دلت على الصدقة عن ظهر غنى (٢) أم دلت على الانفاق الذي لا يبلغ الجهد واستفراغ الوسع، كقول الشاعر:

خُدِي الْعَفْو مَنِي تَسْتَدِيمِي مَوَدِّي وَلَا تَنْطَقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَعْضَب (٣)

واختلف في قوله عز وجل ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (البقرة ٢٤٠) في رفع وصية ونصبها.

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: (وصية لأزواجهم) برفع وصية (٤).

قال أبو علي الفارسي: حجة من قال: (وصية لأزواجهم) برفع، أنه يجوز أن يرتفع من وجهين. أحدهما: أن يجعل الوصية مبتدأ والظرف خبره، وحسن الابتداء بالنكرة، لأنه موضع

(١) أحمد، عبد العباس عبد الجاسم، التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، المجمع الثقافي، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ٩٤.

(٢) ابن جبر، مجاهد، تفسير مجاهد، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر، مطبعة المنشورات العلمية، بيروت، (د،ت)، ج ١، ص ١٠٦.

(٣) هو بلا نسبة انظر الطبري، جامع البيان، ج ٢، ص ٢١٣. وابن منظور، لسان العرب، (مادة عفا)، ج ١٥، ص ٧٥. ويعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج ١، ص ٢٢٤.

(٤) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٨٤.

تحضيض، كما حسن أن يرتفع: سلامٌ عليك، وخيرٌ بين يديك، و"أمتٌ في حجر لا فيك" وقوله:..... لِمُلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ (١)

لأنها مواضعٌ دعاء؛ فجاز فيها الابتداء بالنكرة لما كان معناها كمعنى المنصوب، والآخر: أن تُضمَر له خبراً فيكون قوله: (لأزواجهم) صفة وتقدير الخبر المضمَر: فعليهم وصية لأزواجهم(٢). أي إن الله عز وجل يحضهم ويدعوهم(من يتوفى) إلى أن يجعلوا لزوجاتهم جزءاً أموالهم وصية منهم.

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (وصية) مبتدأ، وخبرها إما شبه الجملة من الجار والمجرور (لأزواجهم) ، وإما مضمَر تقديره(عليهم). فقد رجح قراءة الرفع لحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنها في سياق تحضيض. فالشواهد التي جاء بها (سلامٌ، وخيرٌ، وأمتٌ، وأهلٌ) كلها مرفوعة على أنها مبتدأ ، وجاء المبتدأ نكرة لأنها في مواضع دعاء.

ووجهها الزجاج(٣) قبل أبي علي الفارسي على تقدير(فعليهم وصية لأزواجهم) أي أنه جعل(وصية) مبتدأ لخبر محذوف تقديره (عليهم). وكذلك يرى النحاس أن " من قرأ (وصية) بالرفع فتقديره(والذين يتوفون منكم عليهم وصية لأزواجهم) (٤)".

وقد بنى أبو علي الفارسي الرأي الثاني في قراءة رفع (وصية) على توجيهيهما، ووافق ابن زنجلة(١)، ومكي(٢)، والأنباري(٣)، والعكبري(٤). وقد أضاف الأخير وجه آخر إلى قراءة الرفع وهو أن خبر(وصية) هو (لأزواجهم) وبذلك يؤيد الوجه الأول لهذه القراءة عند أبي علي الفارسي .

١ (الغنوي، طفيل بن عوف، الديوان، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٦٨، ص٣٨. و صدر البيت: وَيَالسَهْبِ مَيْمُونُ الْخَلِيقَةِ قَوْلُهُ.

٢ (الفارسي، الحجة، ج٢، ص٣٤١.

٣ (الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، دار الحديث، القاهرة، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص٢٧٥،

٤ (النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص١٤٥-١٤٦.

في حين يرى ابن خالويه أنها إما خبر (كان) المحذوفة على تقدير (فلتكن وصية) فتكون منصوبة وبالتالي ليس مع الرفع، ولكنه يرى أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أمرنا وصية) ودليله على ذلك قراءة ابن مسعود (فالوصية لأزواجهم) (°). فهنا يعدّ ابن خالويه (وصية) خبراً على خلاف أبي علي الفارسي ومن وافقه كما ذكرنا سابقاً، والذين يجمعون على أنها رفعت على الابتداء وأنها ليست خبراً.

وأما قراءة النصب فوجهها أبو علي الفارسي بقوله: "ومن قرأ: (وصية) حمله على الفعل ليوصوا وصية، ويكون قوله: (لأزواجهم) وصفاً" (١). فقد جعل (وصية) مفعولاً مطلقاً. وهذا ما حكاه الزجاج قبل أبي علي الفارسي حيث قال: "فمن نصب أراد فليوصوا وصية لأزواجهم" (٢). وكذلك ذهب ابن خالويه إلى أن "الحجة لمن نصب أنها مصدر، والاختيار في المصادر النصب إذا وقعت موقع الأمر" (٣). وسار على دربه ابن زنجلة (٤)، وحملها - أيضاً - على الفعل المقدر (ليوصوا) مكي (٥)، الأنباري (٦)، والعكبري (٧).

١ (ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١٣٨.

٢ مكي، مُشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ١٢٣.

٣ (الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ١٤٩.

٤ (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ١٩٢.

٥ (ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٩٨.

٦ (الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٣٤١.

٧ (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص ٢٧٥.

٨ (ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٩٨.

٩ (ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١٣٨.

١٠ (مكي، مُشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ١٢٣.

١١ (الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١، ص ١٤٩.

١٢ (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ١٩٢.

فهم متفقون بما فيهم أبو علي الفارسي على أن (وصية) مصدر نائب عن فعله، أي نصب (وصية) على المصدر الواقع بدلاً من الفعل (يوصوا). ووصية من الألفاظ التي جاءت بدلاً من أفعالها في معنى الإخبار، فأصله النصب على المفعول المطلق على أنه بدل من فعله وهذا ما أورده الزمخشري في الكشاف حيث يقول: "وأصله النصب بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار، كقولهم: شكراً، وكفراً، وما أشبه ذلك... ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها" (١).

وعليه فالذي يهمننا هو أن قراءة (وصية) بالنصب تكون الجملة معها جملة فعلية، وقراءة الرفع على اختلاف توجيهاتها الإعرابية، تكون الجملة معها جملة اسمية (٢)، ومعلوم أن دلالة الجملة الاسمية تختلف عن دلالة الجملة الفعلية (٣)، ويقول السيوطي في الإتقان: "قال ابن عطية، سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعاً كقوله تعالى: (فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ) (البقرة: ٢٢٩) وسبيل المندوبات، الإتيان به منصوباً كقوله تعالى: { فَضْرَبَ الرَّقَابِ } (محمد: ٤)، ولهذا اختلفوا، هل كانت الوصية للزوجات واجبة؟- يقصد اختلافهم في بقاء الزوجات في بيوتهن بعد وفاة أزواجهن مدة حول كامل- لاختلاف القراءة في قوله تعالى: { وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ }، بالرفع والنصب. قال أبو حيان: والأصل في هذه التفرقة قوله تعالى: { قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعَجَلٍ حَنِيذٍ } (هود: ٦٩)، فإن الأول مندوب والثاني واجب، والنكتة في ذلك، أن الجملة الاسمية أثبتت وأكد من الفعلية (٤). فيذهب إلى أن قراءة الرفع تفيد الوجوب، أي وجوب البقاء في البيت بعد وفاة الزوج حول،

(١) (الزمخشري، الكشاف، ج١، ص٩.

(٢) (الجم، سليمان بن عمر العجلي، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، مكان النشر (د.م)، ١٢٠٤هـ، ج١، ص٢٩٥.

(٣) (أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص٢٥٣.

(٤) (السيوطي، الإتقان، مطبعة الكتب العلمية، ج١، ص ٤٢٢-٤٢٣،.

وعليهن الالتزام بذلك، لأنها أمر من أوامر الله عز وجل. فلا خيار لهن بهذا ولذا جاءت قراءة الرفع لدلالة على الدوام والثبات. وأما قراءة النصب فتفيد الندب لأن الزوجة مخيرة في قبول وصية زوجها بعد وفاته بالمكوث في بيتها أو بالخروج منه، فهي غير ملزمة بأمر زوجها بانقضاء المدة المحددة لها في بيت الزوجية. وبيّن أن الجملة الاسمية تدل على ثبات المعنى واستقراره وهي بدورها آكد من الجملة الفعلية. التي تدل على معنى الأمر بالنيابة عن فعله.

و يرى محمد أحمد الجمل أن قراءتي الرفع والنصب تتعاونان لبيان هذا المعنى، فقراءة النصب كأنها صريحة في إفادة الندب، وقراءة الرفع ترتفع بهذا الندب إلى ما يقارب الوجوب إذ يقول: " إن الجملة الفعلية لا تدل على الثبات واللزوم فإن قراءة النصب تشير إلى ذلك كما أنها تشير إلى ضرورة تجديد هذه الوصية بين الفينة والفينة وعدم تأخيرها إلى وقت الوفاة لأن الإنسان لا يعلم متى تأتي منيته. وجاءت قراءة الرفع لتعطي معنى المبالغة في أهمية هذه الوصية وضرورتها، فمع أن الأمر بالوصية كان أمر ندب لا يصل إلى درجة الوجوب، إلا أنه ندب مؤكد مشدد عليه، كأنه في قوة ندبه يقابل الكراهة التحريمية في قوة نهيبها، وذلك بما تفيده الجملة الاسمية من معنى الثبات والاستقرار واللزوم، وهي: لهذا تشير إلى ضرورة المداومة عليها وتجديدها حتى كأنها لا تنقطع (١).

فمهما يكن من أن قراءة(وصية) بالنصب مندوب إلا أن قراءة الرفع تصل بهذا الندب إلى الاقتراب من الوجوب، فهو أمر مندوب مؤكد.

(١) الجمل، الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ص ٦٣١. وانظر ابن زحلة، حجة القراءات، ص ٥٨٦ - ٥٨٧.

وأرى هنا أن لا تحمل القراءتان على الاختلاف؛ لأن القراءتين مكملتان لبعضهما، ومتعاونتان لتوضيح المعنى. فهما تدلان على ضرورة المداومة على الوصية وتجديدها قبل الوفاة فلا خيار بعد وقوع الفرقة. فهي ملزمة بالمكوث بالبيت حال صدور الوصية.

واختلف في رفع اللام ونصبها من قوله جَلَّ وعز: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٤). قرأ أبو عمرو وحده (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) رفعاً، وقرأ الباقر نصباً^(١).

قال أبو علي الفارسي: "وحجة أبي عمرو في رفعه (كُلُّهُ) وابتدائه به أنه وإن كان في أكثر الأمر بمنزلة أجمعين لعمومها، فإنه قد (ابتدى بها كما) ابتدئ بسائر الأسماء في نحو قوله: (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا) (مريم/ ٩٥) فابتدأ به في الآية"^(٢). فوجهها بالرفع على الابتداء، و(الله) الخبر.

وقال الأخفش: "قال تعالى: (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) إذا جعلت "كلاً" اسماً كقولك: "إن الأمر بعضه لِرِزْدٍ) برفع بعض"^(٣). فكلاهما يوجه (كله) بالرفع على أنها مبتدأ، وما بعدها الخبر. وهذا ما حكاه الزجاج حيث قال: "ومن رفع فعلى الابتداء، و(الله) الخبر، ومعنى (الأمر كُلُّهُ لِلَّهِ) أي النصر وما يلقى من الرعب في القلوب لله، أي كل ذلك لله"^(٤).

إذن، وافق أبو علي الفارسي الأخفش، والزجاج قراءة الرفع في حملها على الابتداء. والذي يقوي قراءة الرفع أن لفظه (كل) نقيض لفظه (بعض) فكما يجوز الرفع في (بعض) يجوز الرفع في (كل). و(كل) إذا أضيفت إلى الضمير الملفوظ لا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء، إذ الابتداء عامل معنوي^(٥).

^(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢١٧.

^(٢) الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ٩٠ - ٩١.

^(٣) الأخفش، معاني القرآن، ص ١٤٨.

^(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعراجه، ج ١، ص ٤٠٣.

^(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ١٩٥.

وأما قراءة النصب فوجهها أبو علي الفارسي على التوكيد حيث قال: "حجة من نصب: أن (كُلَّهُ) بمنزلة أجمعين وُجِعَ في أنه للإحاطة والعموم، فكما أنه لو قال: (إِنَّ الأَمْرَ) أجمع؛ لم يكن إلا نصباً، كذلك إذا قال: (كُلَّهُ) لأنه بمنزلة أجمعين"^(١). وهنا يرى أن كلمة (كُلَّهُ) منصوبة على التوكيد.

وكذلك اختار الأخفش قراءة النصب على التوكيد؛ لأنها الأجود والأولى عنده، وإن ذكر وجه آخر لهذه القراءة وهو نصبها على البدل^(٢). وقال الزجاج: "فمن نصب فعلى توكيد (الأمر)"^(٣). ومثل هذا التوجيه ذكره ابن خالويه^(٤)، وكذلك ابن زنجلة فقد جعله تأكيداً للأمر^(٥). وهذا ما حكاه الرازي^(٦) - أيضاً - في تفسيره الكبير. وبيّن العكبري أنه يُقرأ بالنصب على التوكيد أو البدل^(٧).

وصفة القول إن أبا علي الفارسي وجه نصب (كُلَّهُ) على التوكيد. و(كُلَّهُ) من ألفاظ التوكيد المعنوي وقد سبقه الرأي فيها الزجاج، وابن خالويه، وشاركهم الرأي فيها ابن زنجلة، والرازي. وأما الأخفش، والعكبري فقد اتفقا وأبا علي الفارسي في أنها منصوبة على التوكيد. ولكنهما أضافا وجهاً آخر لها وهو حملها على البدلية إلا أن نصبها على التوكيد أجود عند الأخفش.

وأرى أن قراءة النصب على التوكيد أقوى وأعم وأشمل من قراءة الرفع، وانسب للمعنى فالمراد به تمكين المعنى في النفس، ورفع اللبس عن الأمر المؤكد. فالمقام يقتضي إزالة الشك وإعادة الثقة إلى نفوس المؤمنين حتى لا يتزعزع إيمانهم بأقوال المنافقين، ولذا استخدم أسلوب التوكيد فقال: (قل إنَّ

^(١) الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ٩٠ - ٩١.

^(٢) الأخفش، معاني القرآن، ص ١٤٨.

^(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص ٤٠٣.

^(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات، ص ١١٤.

^(٥) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١٧٧.

^(٦) الرازي، التفسير الكبير، ج ٩، ص ٣٩.

^(٧) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٦٠.

الأمر كله لله) فالآية ردت على موقف المنافقين الذين كانوا يخفون خلاف ما يُظهرون، وكانت نفوسهم تهتمُّ وتصبح محور تفكيرهم لعدم اكتمال حقيقة الإيمان في نفوسهم، حتى أضحوا في قلق وتردد، وحسبوا ذلك ضياعاً؛ لدفعهم إلى المعركة من غير إرادة، يتعرضون فيه للبلاء المرير، فيظنون بالله ظنَّ الجاهلية الأولى، فمن أجل ذلك أكد الله سبحانه أن الأمر في الدين والجهاد، وتقرير نظامه في الأرض وهداية القلوب كلها لله سبحانه، لا للبشر ولا سيّما إذا كان معنى (الأمر) هو الدولة والنصرة^(١). ولا يمنع هذا الكلام من أن الجملة الاسمية (قراءة الرفع) حين يكون خبرها جملة تكون أوقع في الدلالة، وأكثر مما لو كان الخبر مفرداً. وكذلك وقوعها في صدر جملة اسمية أعطت مدلول الآية قوة في التأكيد على عودة الأمور جميعها لقدرة الله عز وجل أكثر مما لو وقعت موقع التوكيد.

واختلف في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٩٥).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) برفع الراء. حدثنا أحمد قال: حدثني الصوفي الحسين بن بشر ل: حدثنا روح بن عبد المؤمن قال: حدثنا محمد ابن صالح عن شبلي عن ابن كثير أنه قرأ: (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) بنصب الراء. وقرأ نافع و الكسائي (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) بنصب الراء^(٢).

وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع بقوله: "من رفع الراء جعل (غَيْرُ) صفة للقاعدين"^(٣).

^١ (قطب، سيد، في ظلال القرآن ، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٧، ج٤، ص ١٠٩.

^٢ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٣٧. والفارسي، الحجة، ج٣، ص ١٧٨.

^٣ (الفارسي، الحجة، ج٣، ص ١٧٨.

فقد ذهب إلى أنها وصف لـ(القاعدين). ويكون بذلك قد وافق الفراء^(١) ، والأخفش^(٢)، ووافقه الزمخشري^(٣) - أيضاً- في توجيهه لهذه القراءة. وأما الزجاج فأجاز "أن يكون(غير) رفعاً على جهة الاستثناء، والمعنى: (لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولو الضرر، فإنهم يساؤون المجاهدين)؛ لأن الذي أقعدهم عن الجهاد الضرر"^(٤). أي أنها تتضمن معنى الاستثناء، فالاستثناء لأولي الضرر من القاعدين.

بينما وجهها مكي على البدلية من (القاعدين) وذكر أنها لو كانت نعتاً لنزلت مع (لا يستوي القاعدون) في الوقت نفسه(٥).

نلاحظ أن الجميع متفق على أنها صفة للقاعدين؛ "لأنهم غير معينين، ولم يقصد بهم قوماً بأعيانهم؛ فصاروا كالنكرة؛ ولذلك جاز أن يوصفوا بـ (غَيْر) فأولوا الضرر يغيرون القاعدين في صفاتهم، فهم لا يخرجون إلى الجهاد لعذر أصابهم. والمعنى: (لا يستوي القاعدون الذين هم غير أولى الضرر)، أي: (لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون وإن كانوا كلهم مؤمنين)"^(٦). أي: لا يستوي القاعدون القادرون على الغزو مع المجاهدين في الدرجة والفضل. بينما عدّها مكي بدلاً من القاعدين(٧).

^١ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢١٧.

^٢ (الأخفش، معاني القرآن، ص ١٦٢.

^٣ (الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل ، تحقيق:مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي الرملة البيضاء ، ج ١، ص ٤٩٣.

^٤ (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ٧٥.

^٥ مكي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ١٢٨.

^٦ ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢١٠.

^٧ مكي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ١٢٩.

اختار أبو علي الفارسي قراءة النصب ووجهها بقوله: أن من نصب غير جعله استثناء من القاعدين....^(١). فجعلها على معنى الاستثناء؛ لأنها نزلت من بعد قوله (لا يستوي القاعدون) (النساء: ٩٥) ولم تنزل معها، وإنما هي استثناء عنى بها قوماً لم يقدروا على الخروج، ثم قال (والمجاهدون) يعطفه على القاعدين لأن المعنى (لا يستوي القاعدون)^(٢). أي: نصبت على الاستثناء لأن نزول الآية جاء في وقتين لا في وقت واحد، فاستثنت الآية الأشخاص المضطرين للقعود عن الجهاد.

وقد ذكر الفراء أن (غَيْرَ) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام. فتقول في الكلام: لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً^(٣). ثم بين الفراء أن لهذه القراءة وجهاً آخر وهو أن تكون نصبت على الحال^(٤) أي: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون . وكذلك حملها الزجاج^(٥)، والنحاس^(٦)، والزمخشري^(٧) على أنها حال.

ووجه كل من الأخفش^(٨)، والنحاس^(٩)، ومكي^(١٠)، والزمخشري^(١١) أن (غير) منصوبة على الاستثناء.

^١ (الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ١٨٠.

^٢ (الأخفش، معاني القرآن، ص ١٦٢.

^٣ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢١٧.

^٤ (المصدر نفسه والصفحة نفسها.

^٥ (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ٧٦.

^٦ (النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٨٤.

^٧ (الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٤٩٣.

^٨ (الأخفش، معاني القرآن، ص ١٦٢.

^٩ (النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٨٤.

^(١٠) مكي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ١٢٩.

^(١١) (الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٤٩٣.

إذن، تكون قراءة النصب إما على الاستثناء، وإما على الحال. وأميل إلى ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من توجيه القراءة على النصب على الاستثناء لأنها مناسبة مع المقام الذي نزلت فيه. وهو نزولها في قوم يقعدون عن الجهاد، وهؤلاء يختلفون في الذات والصفة عن ابن مكتوم الذي يود الخروج إلى الجهاد فلا يستطيع ذلك لأنه أعمى، وقد شكا ضرره إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. فأنزل الله سبحانه الآية (غير أولي الضرر) بعد قوله سبحانه: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) مما سوغ لقراءة النصب؛ الغاية من هذا الاستثناء هو خروج (أولي الضرر) من الحكم الواقع عليهم وهو عدم مساواتهم مع المجاهدين في الفضل، فجئ بالاستثناء ليخرج هؤلاء المتضررين المضطرين للقعود من الإثم الواقع فيه القاعدون الأصحاء، فهم مشتركون معهم في القعود عن الجهاد ولكنهم تخاذلوا عنه لوجود عذر عضوي يمنعهم من ذلك.

ولكن المجاشعي ردّ قراءة النصب على معنى الاستثناء بقوله: "وهذا ليس بشيء؛ لأن (غَيْرًا) - وإن كانت صفة - فهي تدل على معنى الاستثناء؛ لأنها في كلتا الحالتين قد خصت القاعدين عن الجهاد بانتفاء الضرر"^(١٢). وإن كانت (غَيْر) صفة للقاعدين، فهي متضمنة معنى الاستثناء لأن المعنى فيهما (أن القاعدين والمجاهدين غير متساويين إلا أولو الضرر فهم متساوون معهم لأن الضرر هو الذي أقعدهم عن الجهاد). أي أن الله تعالى استثنى أهل الضرر من القاعدين. وتوجيهه (غَيْرًا) بالرفع على جهة الاستثناء رأيه ذكره الزجاج قبله. وهو ما يسمى بالمغايرة الوصفية، أي (الاستثناء بالصفة).

^(١٢) المجاشعي، ابن فضال، النكت في القرآن، تحقيق إبراهيم محمود الحاج علي، مكتبة الرشد ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ج ١، ص ٢١٠ - ص ٢١٨.

وبناء على ما سبق فإن القراءتين متكاملتان في المعنى؛ لأنهما قد شملتا كلا النوعين من المغايرة: الذاتية والوصفية. فقراءة النصب تشير إلى المغايرة الذاتية، وأما قراءة الرفع فتشير إلى المغايرة الوصفية^(١). والجدير بالذكر أن نبين أن لهذه القراءة وجهاً آخر غير قراءتي الرفع والنصب وهو القراءة بالجر، "والجر وجه جيد إلا أن أهل الأمصار لم يقرؤوا به وإن كان وجهاً، لأن القراءة سنة متبعة"^(٢).

واختلف في رفع السين ونصبها من قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ النَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف: ٢٦).
فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحزمة: {وَلِبَاسُ النَّقْوَى} رفعاً.
وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: {وَلِبَاسُ النَّقْوَى} نصباً^(٣).

قال أبو علي الفارسي: "ومن رفع فقال: {وَلِبَاسُ النَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} قطع اللباس من الأول واستأنف به فجعله مبتدأ. وقوله (ذلك) صفة أو بدل أو عطف بيان، ومن قال: إن ذلك (لغو) لم يكن على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على ما ذكرنا، و(خير) خبر للباس والمعنى: لباس النقوى خير لصاحبه إذا أخذ به وأقرب له إلى الله مما خلق له من اللباس والرياش الذي يتجمل به، وأضيف اللباس إلى النقوى، كما أضيف في قوله: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقًا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (النحل: ١١٢) إلى الجوع"^(٤).

(١) عزيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن، دار الحديث، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٤، ج ٢، ص ١٧٧.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ٧٥-٧٦.

(٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٨٠.

(٤) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٤، ص ١٢-١٣.

بين أبو علي الفارسي أن لفظة (اللباس) مبتدأ لأن الكلام قد قطع عندها وابتدأه بالواو. لا يرب في ذلك لأن المعنى يقتضي هذا فلباس التقوى خير وأقرب لصاحبها إلى الله من اللباس والريش التي يتحلّى بها. فالأفضل هنا لباس المتقين.

وذهب الزجاج إلى أن الأبين في العربية في رفع اللباس فقال: "أن يكون مبتدأ ويكون ذلك من صفته، ويكون (خَيْرٌ) خبر الابتداء، المعنى: ولباس التقوى المشار إليه خير" (١). وأيده النحاس حيث قال: "فإن رفعت فقرأت (ولباسُ التقوى) فأولى ما قيل فيه: أن ترفعه بالابتداء و(ذلك) نعت، أي: ولباسُ التقوى ذلك الذي علمتموه خير لكم من لباس الثياب التي توارى سواتكم ومن الرياش الذي أنزلناه إليكم فالبسوه (ذلك من آيات الله) أي: مما يدلُّ على أن له خالقاً (لعلهم يذكرون) أي: ليكونوا على رجاء من التذكير" (٢). وهذا ما سار عليه أبو علي الفارسي، وعنه أخذ ابن عطية الذي وصف قول أبي علي الفارسي في هذه المسألة من أنبل الأقوال (٣). وكذلك وافقه الرأي الأنباري (٤).

فهنا نرى أن الزجاج، والنحاس، وأبا علي الفارسي، وابن عطية، و الأنباري قد ذهبوا إلى أن كلمة (اللباس) مبتدأ، و(ذلك) صفة، و(خير) خبر للباس. إلا أن ابن خالويه رأى في (ذلك) بأنها نعت ل(لباس) حيث قال: "الحجة لمن قرأ بالرفع: أنه ابتدأه بالواو والخبر خير وذلك نعت ل(لباس). ودليله أن في قراءة عبد الله وأبي: (ولباس التقوى خير) ليس فيه (ذلك) ومعناه: أنه الحياء" (٥).

١ (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٢، ص ٢٦٦.

٢ (النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٤١٤.

٣ (ابن عطية، القاضي أبي محمد عبد الخالق بن غالب الأندلسي، تفسير ابن عطية المحرر الوجيز، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال إبراهيم، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ج ٥، ص ٤٧٢.

٤ (الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ١ ، ص ٣٥٨.

٥ (ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١٥٤.

ويجوز أن يكون (لباس) مرفوعاً على إضمار مبتدأ تقديره: وهو لباس، أي وستر العورة لباس المتقين. وهذا ما قاله الزجاج^(١)، والنحاس^(٢)، وابن زنجلة^(٣)، ومكي^(٤)، وابن عطية الذي ذكر أنه " قيل: هو خبر ابتداء مضمرة تقديره: وهو لباس" ^(٥)، وكذلك قال العكبري: " وقيل (لباس التقوى) خبر مبتدأ محذوف تقديره وسائر عوراتكم لباس التقوى أو على العكس ولباس التقوى سائر عوراتكم وفي الكلام حذف مضاف أي ولباس أهل التقوى^(٦). ووافقه ابن عصفور^(٧). فجميعهم وضحو أن (لباس) خبر لمبتدأ محذوف.

وذكر الأخفش وجهاً آخر لقراءة الرفع وهو أن قوله: (ولباس التقوى) رفع على الابتداء وجعل خبره في قوله { ذَلِكَ خَيْرٌ }^(٨)، أي أن (لباس) مبتدأ، و(ذلك) مبتدأ آخر، و(خير) خبر (ذلك)، والجملة (ذلك) والجملة (ذلك خير) خبر الأول. وسار على هذا الرأي ابن عطية^(٩)، و الأنباري^(١٠).

ويظهر مما سبق أن لقراءة الرفع ثلاثة أوجه: الأول أن كلمة (لباس) مبتدأ، و(خير) خبره. على تقدير: ولباس التقوى المشار إليه خيرٌ. والثاني: أنها خبر مبتدأ محذوف. تقديره: هو لباس التقوى، أي: وستر العورة لباس المتقين. والثالث: أنها مبتدأ وخبرها جملة (ذلك خير). ونوع الخبر جملة

^(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ٢٦٦.

^(٢) النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٤١٥.

^(٣) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٨١.

^(٤) مكي، مُشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٨٦.

^(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النحاس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠، ج ٢، ص ٥٠.

^(٦) العكبري، التبيان، ج ١، ص ٥٦٢.

^(٧) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوازي، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨١م، ص ٨٩.

^(٨) الأخفش، معاني القرآن، ص ١٩١.

^(٩) ابن عطية، تفسير ابن عطية المحرر الوجيز، ج ٥، ص ٤٧٢.

^(١٠) الأنباري، البيان، ج ١، ص ٣٥٨.

اسمية، فخير بها عن المبتدأ، بحيث تكون (ذلك) بمنزلة (هو) كأنه: ولباس التقوى هو خير؛ لأن أسماء الإشارة تكون بمثابة الضمير الرابط لحاجة الجملة إلى رابط على الأغلب^(١) فأسما الإشارة كالضمائر في صلاح العود بسببها. ومهما تعددت هذه الوجوه فإن أبا علي الفارسي ذكر أن الوجه الأول هو الأولى والأبين في العربية لما في الآية من توجيه دلالي حيث فضل الله تعالى لباس أهل التقوى على أي لباس آخر يتجمل به. وهذا الوجه أقرب عندي إلى المعنى لأنه أقرب إلى الله تعالى ولهذا أذهب إلى ما ذهب أبو علي الفارسي فيما توجيهه. فالفائدة الحاصلة من قراءة الرفع على الابتداء هو أن المراد باللباس: تقوى الله تعالى وخشيته. وأطلق عليها اللباس إما بتخيل التقوى لباساً يلبس، وإما بتشبيهه ملازمة تقوى الله بملازمة اللباس للباسه، وهذا المعنى أنسب وأليق بمراد الله تعالى، لما له من دور في التحريض على تقوى الله تعالى التي هي خير للعباد من المنافع والزينة الزائلة^(٢).

وأما قراءة النصب فوجهها أبو علي الفارسي بقوله: "وأما النصب فعلى أنه حمل على (أنزل) من قوله: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ {الأعراف: ٢٦}، وأنزلنا هنا كقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ {الحديد/ ٢٥}، وكقوله: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ {الزمر: ٦}، أي: خلق، وقوله: (ذلك) على هذا: مبتدأ، وخبره (خير)^(٣).

عدّ أبا علي الفارسي كلمة (لباس) معطوفة على سابق الآية، فجميعها تؤول إلى الستر والعفة مع الإيمان، فحملها على قوله تعالى (أنزلنا). وعدّها مثل قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥٨.

(٢) ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر، تونس، ١٩٩٨، ج ٨، ص ٧٦.

(٣) الفارسي، الحجة، ج ٤، ص ١٢-١٣.

(الحديد/٢٥). والعلة في ذلك أنه" بنبت بالمطر الذي ينزل من السماء"^(١). والتقدير: قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم، وريشاً، ولباس التقوى هذا الذي أنزلناه عليكم اللباس الذي يواري سوءاتكم والريش، ولباس التقوى خير لكم من التعري والتجرد من الثياب في طوافكم بالبيت الحرام فاتقوا الله ولا تطيعوا الشيطان. وقد تكون بمعنى خلق كقوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾ (الزمر: ٦). وحملها الأخفش^(٢) قبله على العطف. وكذلك الزجاج حيث قال: "فمن نصب عطف به على الريش، يكون المعنى: أنزلنا عليكم لباس التقوى، ويرفع خيراً بذلك - أي يكون خيراً والمبتدأ ذلك، أي ذلك اللباس أفضل -"^(٣). ويقصد الزجاج بالريش ما يستر من لباس أو معاش. وكذلك حمل النحاس^(٤) قراءة النصب على العطف، ووافقه ابن زنجلة^(٥) الذي عدّها اسماً معطوفاً (لباساً وريشاً) . والريش هو ما ظهر من اللباس.

وعليه فإن لفظ (ولباس) يكون من اللباس المنزّل فيتعين أنه لباس حقيقي أي شيء يلبس، والتقوى على هذه القراءة (النصب) مصدر بمعنى الوقاية، والمراد لبوس الحرب من الدروع وغيره^(٦).

وانني أرى أن عدّها اسماً معطوفاً أقرب إلى الواقع اللغوي، والعطف موجود في الجملة.

إذن، يكون الحمل في قراءة النصب بمعنى العطف، فجاء قوله: (لباس التقوى) مشاركاً في المعنى لما ذكر في الآية الكريمة. وجاءت قراءة الرفع على الاستئناف بتركيب مقطوع من حيث الإعراب عن

^(١) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، (د.م)، ١٩٨٨م، ج٤، ص٤٠٦.

^(٢) الأخفش، معاني القرآن، ص١٩١.

^(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص٢٦٦.

^(٤) النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص٤١٥.

^(٥) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٢٨١.

^(٦) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٨، ص٧٥.

سابقه إلى العطف. وجاءت (لباس التقوى) للدلالة على العموم في المعنى . فالنصب يفيد التشريك، والرفع يفيد العموم والشمول بالإضافة إلى ما تفيده الجملة الاسمية من الثبات. كما أن اللباس فيه دلالة على الخير سواء أكانت في قراءة النصب، أي لباس الحرب أو في قراءة الرفع، أي الالتزام بتقوى الله تعالى ففيهما من الخير للعباد ما فيهما. وهكذا تعددت المعاني بالتقاء اختلاف القراءات.

واختلف في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُم ۖ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الأعراف: ١٦٤)

قرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (معذرة) رفعاً.

واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر في رواية يحيى بن آدم عنه، غيره (معذرة) رفعاً مثل حمزة.

وروى الحسين بن علي الجعفي عن أبي بكرٍ وحفص عن عاصم (مَعذِرَةً) نصباً^(١).

رجح أبو علي الفارسي قراءة رفع (مَعذِرَةً) لأنها الأقرب إلى السياق تبعاً لسيبويه للدلالة على حالهم "لأنهم لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم"^(٢).

فرفع (معذرة) على خبر مبتدأ تقديره (هي معذرة) أو (موعظتنا معذرة) وقد سار أبو علي الفارسي

على درب الفراء في هذا التوجيه الذي ذكر أن "القراء آثرت رفعها فمن رفع قال: هي معذرة"^(٣). وكذلك

^١ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٩٦. والفارسي، الحجة، ج ٤، ص ٩٧-٩٨.

^٢ (سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٢١. والفارسي، الحجة، ج ٤، ص ٩٧.

^٣ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٩٩.

وجهها النحاس^(١)، وابن خالويه^(٢). وكذلك حملها مكي^(٣)، والعكبري^(٤) على الخبرية. ولم يخالف أبوحيان^(٥) هذا التوجيه، وعلى رأيه سار تلميذه السمين الحلبي^(٦).

إذن قراءة الرفع جاءت على إضمار مبتدأ دل عليه الكلام كأنهم لما قيل (لَمْ تَعْظُونَ) قوماً قالوا: موعظتنا معذرة لهم فهو أمر قد قضى منهم فعله.

ووجه أبو علي قراءة النصب على أن (مَعذِرَةٌ) مصدر نائب عن فعله محتجاً بقول سيبويه: أنه "لو قال رجل لرجل معذرة إلى الله، وإليك من كذا وكذا لنصب"^(٧).

فهنا عدّ (مَعذِرَةٌ) مفعولاً مطلقاً. وقد وافق أبو علي الفارسي الفراء^(٨)، ومثله قال مكي: "من نصب (مَعذِرَةٌ) فعلى المصدر"^(٩)، أي مفعول مطلق. بينما يرى النحاس^(١٠) أنها مفعولاً لأجله. ومثل ذلك ذكر ابن خالويه^(١١). وقال العكبري- أيضاً-: "يُقرئ بالنصب على المفعول له، أي: وعظنا للمعذرة، وقيل: هو مفعول مطلق، أي نعتنرُ معذرة"^(١٢).

^١ (النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص ٤٤٦.

^٢ (ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٦٦.

^٣ (مكي، مشكل إعراب القرآن، ص ٢٠٠.

^٤ (العكبري، التبيان، ج١، ص ٥١٥.

^٥ (أبوحيان، البحر المحيط، ج٤، ص٤١٢.

^٦ (السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص ٣٦١.

^٧ (الفارسي، الحجة، ج٤، ص٩٧-٩٨.

^٨ (الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٢٩٩.

^٩ (مكي، مشكل إعراب القرآن، ص ٢٠٠.

^{١٠} (النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص ٤٤٦.

^{١١} (ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٦٦.

^{١٢} (العكبري، التبيان، ج١، ص ٥١٥.

إذن، توجه قراءة النصب من جهتين: الأولى: أنها مصدر نائب عن فعله. والثاني: أنها مفعول له.

ومهما يكن فإن قراءة النصب على المفعولية- بغض النظر عن كونها مفعولاً مطلقاً، أو مفعولاً لأجله- فإنها جاءت جواباً عن سؤال من الله تعالى لهم (لِمَ لَمْ تَعْظَوْهُمْ؟) فلعلهم أيضاً بالوعظ يتعظون^(١). أو يكون جوابهم بقولهم: نعظهم اعتذاراً، أو معذرة لهم^(٢). وأما الرفع فعلى تقدير (هي معذرة معذرة أو موعظتنا معذرة). أي أن قراءة (مَعْذِرَةٌ) بالرفع أقرب إلى السياق؛ لأن المعنى يتضح بتقدير: يجب علينا أن نعظكم لعلكم تتقون، بوصفها أمراً للمؤمنين بالقضاء على المنكر. فمن هذا المنطلق في التحليلين نجد تحويلاً في التركيب بين الجملة الاسمية في قراءة الرفع، والجملة الفعلية في قراءة النصب وهو تحويل يناسب المقام ، ولا يبعد الآية عن هدفها (يجب علينا أن نعظكم لعلكم تتعظون). بالإضافة إلى ذلك هذا التحول في التركيب من قراءة النصب إلى قراءة الرفع يعطي للمعنى دلالة الثبات والاستمرار حيث أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والمداومة، والجملة الفعلية تفيد التجدد والاستمرارية. ولذا أرى أن القراءتين جاءتا لتكمل إحداهما الأخرى، فهما موافقتان لسياق الآية.

واختلف في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ أَذُنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (النور: ٥٨).

^(١) ابن زنجله، حجة القراءات، ص ١٦٦.

^(٢) الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج ٩، ص ٤٦. وابن كثير، أبو الفداء الحافظ اسماعيل: تفسير القرآن الكريم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، د.ت، ج ٣، ص ٢٥٧.

قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) نصباً.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) رفعاً^(١).

وقال أبو علي الفارسي من رفع فقال: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ) كان خبر ابتداء محذوف لما قال: (الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) وفصل الثلاث بقوله: (مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهيرةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) فصار كأنه قال: هذه ثلاث عورات، فأجمل بعد التفصيل^(٢).

ف(ثلاث) خبر مبتدأ محذوف تقديره (هذه ثلاث عورات) فحصل إجمال بعد ذكر العورات الثلاث التي قام بتفصيلها.

واختار الفراء قراءة الرفع، وقد وصفها بقوله: "والرفع في العربية أحبُّ إليَّ"^(٣). وعلل اختياره بأن المعنى "هذه الخصال وقت العورات ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهنَّ. فمعها ضمير يرفع الثلاث. كأنك قلت: هذه ثلاث خصال"^(٤). وكذلك رجح النحاس هذه القراءة فقال: "وإنما اخترت الرفع، لأن المعنى: هذه الخصال ثلاث عورات"^(٥).

نجد أن أبا علي الفارسي لم يخالف الفراء والنحاس في توجيه رفع (ثلاث عورات). وأميل إلى رأيهم فيها على أنها خبر لا ابتداء مضمرة، أي (هذه ثلاث عورات) فأجمل بعد التفصيل.

^(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٥٩.

^(٢) الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ٣٣٣.

^(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٥٧٧.

^(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٥٧٧.

^(٥) النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٢٦٦.

وقال أبو علي الفارسي في قراءة النصب: "ومن قال: (ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ) جعله بدلاً من قوله (ثَلَاثَ مَرَاتٍ)"^(١). فحملها على البدلية.

ووافق الزمخشري في الكشف أبا علي الفارسي حيث قال: "وقرئ ثلاث عورات بالنصب بدلاً عن ثلاث مرات. أي: أوقات ثلاث عورات"^(٢). بينما ضعّف النحاس هذه القراءة بقوله: "هي ضعيفة مردودة"^(٣). فهي عند أبي علي الفارسي والزمخشري بدل من ثلاث مرات، وإن ردها النحاس ووصفها بالضعف. وأرى أنه لا يجوز ردّ القراءة؛ لأنها قراءة متواترة.

ونخلص مما سبق أن القراءتين وجهتا بما يناسب معنى الآية، فجعلت بالرفع على الخبرية، وبالنصب على البدلية إلا أنني أرجح قراءة الرفع لما فيها من إجمال بعد تفصيل؛ لما في ذلك من توكيد للمعنى وتثبيت له في الأذهان.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (العنكبوت: ٢٥). فقد اختلف القراء في قراءة (مودة) وكانت اختلافاتهم على النحو الآتي:

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (مَوَدَّةً بَيْنِكُمْ) بالرفع مع الإضافة.
وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (مَوَدَّةً بَيْنِكُمْ) بنصب (مودة) مع الإضافة.^(٤)

قال أبو علي الفارسي: "يجوز فيمن قال: (مَوَدَّةً بَيْنِكُمْ) أن يجعل (ما) اسم (إن)، ويضم له ذكراً يعود إلى (ما) ... فيكون التقدير: إن الذين اتخذتموهم من دون الله أوثاناً، مودةً بينكم،

^١ (الفارسي، الحجة، ج ٥ ، ص ٣٣٣.

^٢ (الزمخشري، الكشف، ج ٣، ص ٢٢٢.

^٣ (النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٢٦٦.

^٤ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٩٨.

فيصير (مَوَدَّةً بَيْنَكُمْ) خبر إن وتجعل المودة: ما اتخذوا على الاتساع، أو تحذف المضاف تقديره: إن الذين اتخذتموهم أوثاناً ذوو مودة بينكم، فيكون دخول (إن) على (ما) لأنه بمنزلة الذي... لعود الذكر، ويجوز أن يُضمّر "هو" ويجعل (مَوَدَّةً بَيْنَكُمْ) خبراً عنه، والجملة تكون في محل خبر "إن" (١).

رأى أبو علي الفارسي بأن (مودة) إما إنها خبر (إن) و(ما) اسم الموصول اسم (إن)، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو مودة) وعليه تكون الجملة الاسمية في محل رفع خبر إن. وقد اتبع أبو علي الفارسي في توجيهه رأي الفراء حيث قال: "وقد تكون رفعاً على أن تجعلها خبراً لإنما وتجعل (ما) على جهة (الذي) كأنك قلت: إن الذين اتخذتموهم أوثاناً مودةً بينكم فتكون المودة كالخبر، ويكون رفعها على ضمير (هي) القراءة برفع (مودة) مع الإضافة (٢). ومثل هذا الرأي حكاه النحاس (٣) الذي ذهب إلى أنها خبر إن، وما اسم موصول اسم إن، والتقدير (إن الذي اتخذتموه من دون الله أوثاناً مودة بينكم) فمودة خبر (إن).

في حين رأى ابن خالويه وجهاً آخر لقراءة الرفع بالإضافة إلى ما ذكروا وهو "أنها قد تكون مبتدأ وقوله: (في الحياة الدنيا) الخبر عنه" (٤). وأما مكي فوجهها على أنها خبر إن (٥). ومثل هذا الوجه ما ذكره العكبري (٦).

(١) الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ٤٢٨ - ص ٤٢٩.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٦٢٧.

(٣) النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج ٢، ص ٥٦٨.

(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٢٨٠.

(٥) مكي، الكشف، ج ٢، ص ١٧٨.

(٦) العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٠٣١.

نلاحظ هنا أن الرأي الغالب في رفع (مَوَدَّة) أنها خبر (إن) وهو الأقرب إلى الواقع اللغوي ؛ لأن المعنى لا يكتمل عند قولنا (أوثاناً) إلا بعد ذكر (مَوَدَّة) التي بدورها تتم المعنى وعليه تكون (مَوَدَّة) خبر (إن) واسمها (ما) اسم موصول.

وأما قراءة (مودة) بالنصب فوجهها أبو علي الفارسي بقوله: "وانتصب (مَوَدَّة) على أنه مفعول له، أي اتخذتم الأوثان للمودة"^(١). ووافقه صاحب الكشف في أنها مفعول له^(٢).

وأضاف الفراء توجيهاً آخر فقال: "ومن نصب أوقع عليها الاتخاذ: إنما اتخذتموهم مودةً بينكم في الحياة الدنيا"^(٣)، أي أنها مفعولاً به. وسار على منواله الطبري^(٤).

ونخلص مما سبق إلى أنها جاءت مفعولاً لأجله. فنحن نعلم أن المفعول لأجله يأتي جواباً لسؤال يبدأ بـ(لماذا) فلو سألنا السؤال التالي: لماذا اتخذتم من دون الله اوثاناً؟ يكون الجواب: مودةً بينكم. فلذلك تعرب (مودة) مفعولاً لأجله.

ولاحظنا أن أبا علي الفارسي لم يرجح بين القراءتين فهذا فيه دلالة على تقارب معنى القراءتين . لأن قراءة الرفع تخبرنا عن سبب اتخاذهم الأوثان آلهة لهم وهو المودة في الحياة الدنيا. وقراءة النصب تخبرنا عن السبب ذاته فهم يعبدون الأوثان من أجل المودة في الحياة.

^١ (الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ٤٢٩.

^٢ مكى، الكشف، ج ٢، ص ١٧٨.

^٣ الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٦٢٨.

^٤(الطبري، جامع البيان، ج ٥، ص ٩٨.

٢- ما قرئ بالخفض والنصب

ففي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ

مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (النساء: ١)

اختلف في نصب الميم وكسرها من قوله (جَلَّ وعز) : (والأرحام) . فقرأ حمزة وحده:
(والأرحام) بالخفض. وقرأ الباقون: (والأرحام) نصباً^(١).

قال أبو علي الفارسي : "من نصب الأرحام احتمل انتصابه وجهين : أحدهما : أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن يكون معطوفاً على قوله : (واتَّقُوا) ، التقدير : اتقوا الله الذي تساءلون به. واتقوا الأرحام أي اتقوا حقَّ الأرحام فصلوها ولا تقطعوها"^(٢).

حمل أبو علي الفارسي قراءة النصب على العطف، إما أنه محمول على محل الجار والمجرور قبله، كمثل (مررت بزيد وعمراً). والتقدير: الذي تعظمونه والأرحام. وإما أنه معطوف على لفظ الجلالة (الله) قبله، والتقدير: واتقوا الله الذي تساءلون به واتقوا الأرحام أن تقطعوها. فيكون الأمر باتقاء الأرحام وهو على حذف المضاف، أي اتقاء حقَّ الأرحام فصلوها ولا تقطعوها.

ووجه الفراء^(٣) قبل أبي علي الفارسي القراءة بنصب الأرحام، والتقدير عنده (واتقوا الأرحام أن تقطعوها). وبين الزجاج^(٤) أن القراءة الجيدة النصب، فالمعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها. وذهب

^(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ، ص ٢٦٢.

^(٢) الفارسي، الحجة للقراء السبعة ، ج ٣، ص ١١٨.

^(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٥٢.

^(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ٦.

مكي^(١) إلى أنها عطف على اسم الله جل ذكره على معنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها. فقراءة النصب جاءت عندهم بمعنى اتقوا الله واتقوا الأرحام.

ووجه أبو علي الفارسي قراءة الخفض بقوله: "وأما من جر الأرحام فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن"^(٢). فجر الأرحام بعطفها على الضمير المجرور بالباء، أي عطفت الأرحام على الضمير العائد من الصلة على لفظ الجلالة (به). ورأى أنه من الأحسن تركه. فبالرغم من انحياز أبي علي الفارسي إلى رأي أهل البصرة في أنهم لا يجيزون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، ولم يرفض قراءة الجر، بل عدّها ضعيفة في القياس، وقليلة في الاستعمال.

وأما الفراء فأخذ برأي البصريين، وهو بذلك" ينفرد عن بقية الكوفيين في عدم قبول هذه القراءة ويردّ ما ذهبوا إليه ويصفه بالقبح، وفيه قبح لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه (٣)". وكذلك قال الطبري: "قال محمد- يعني نفسه-: وعلى هذا التأويل قول بعض من قرأ قوله (والأرحام) بالخفض عطفاً بالأرحام على الهاء التي في قوله (به)، كأنه أراد: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام، فعطف بظاهر على مكني مخفوض. وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض إلا في ضرورة شعر، وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والردئ في الإعراب منه"^(٤). فهو لا يستجيز للقارئ

^(١) مكي، الكشف، ج١، ص٣٧٦.

^(٢) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج٣، ص١١٨.

^(٣) الفراء معاني القرآن، ج١، ص٢٥٢.

^(٤) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٤، ص٢٨١.

أن يقرأ فيها ويمنع القراءة بها؛ لما فيها من ضعف. وخطأ الزجاج القراءة حيث قال: "فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر"^(١). فهو لا يرى جوازها إلا للضرورة الشعرية.

وأما ابن جني فإنه دافع عن هذه القراءة، ولم يكن كالمبرد ينكرها ويرفضها. قال: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس"^(٢). يقصد بأبي العباس المبرد، الذي لا يجيز القراءة إلا في اضطرار الشعر. فردّ عليه ابن جني بقوله: "لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمّر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، كما حذفتم لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمر، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل أمر به، ولا أنزل عليه، لكن حذفتم الحرفين لتقدم ذكرهما"^(٣). فهو يسقط الباء ولا يكررها لتقدم ذكرها.

كما ردّ ابن يعيش موقف المبرد من إنكاره هذه الرواية؛ لأن الراوي حمزة هو أحد القراء السبعة وهو إمام ثقة. وقد أجاز ابن هشام: العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار مطلقا واستدل على الجواز بقراءة جر الأرحام^(٤).

^(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ٦.

^(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٩٨٦، ج ١، ص ٢٨٥.

^(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

^(٤) ابن هشام، محمد بن عبد الله، شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت)، ص ٤٤٩.

وأرى أن (والأرحام) مجرورة على تقدير تكرير الجار (تتساءلون به وبالأرحام). وقد اتخذ العلماء منها موقفين : الأول: أجازها كالفرء، وأبي علي الفارسي مع تضعيفها، وابن جني، وابن يعيش، وابن هشام. والثاني: ردها كالطبري، والزجاج، والمبرد .

ومما سبق نخلص إلى أن أبا علي الفارسي لم يرجح قراءة على أخرى رغم ميله إلى قراءة النصب، ولكنه لم يرفض قراءة الجر وإن وصفها بالضعف. فالمعنى في القراءتين متقارب، أي أنها تقرأ (الأرحام) على وجه النصب لقرن تقوى الأرحام بتقوى الله، مع الاختلاف في الدلالة بينهما فتقوى العبد ربه باتباع أوامره واجتتاب نواهيه. وأما تقوى الرحم فتكون بصلتها. وتبعه صاحب البحر المحيط في ذلك^(١). وقرئت على وجه الجر بسبب من أسباب تقوى الله للتبنيه على هؤلاء الذين يتساءلون فيما بينهم بالله وبالرحم ثم هم أولاء يتناسون حقوقهما فلا يتعاطون أسبابها. فقرن سؤال الرحم بسؤال الله مع اختلاف معناهما؛ لأن السؤال بالله هو طلب العون باسم الله. وأما السؤال بالرحم فهو سؤال العبد بالله تلميحاً لأن إعطائها حقها يعدّ تنفيذاً لأمر الله. وعليه يكون سؤال بعضكم بعضاً بها تعظيماً لشأن الأرحام. فأبو علي الفارسي يربط بين تقوى الله وصلة الأرحام ليؤكد أهمية وصل الرحم، وعظم ذنب قاطعها عند الله عز وجل سواء قرنت بتقوى الله، أو بسؤاله.

وأيد الزمخشري أبا علي الفارسي في هذا التفسير حيث قال: "أنهم كانوا يصرون بأن لهم خالقاً، وكانوا يتساءلون بذكر الله والرحم، فقليل لهم: اتقوا الله الذي خلقكم واتقوا الله الذي تتناشدون به، واتقوا الأرحام فلا تقطعوها، أو اتقوا الله الذي تتعاطفون بإذكاره وبإذكار الرحم. وقد آذن عز وجل - إذ قرن الأرحام باسمه - أن صلتها منه بمكان كما قال تعالى: ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٣، ص ١٥٦-١٥٧ .

(الاسراء: ٢٣) وعن الحسن : إذ سألك بالله فأعطه، وإذا سألك بالرحم فأعطه" (١). وصفوة القول إن الجانب الدلالي يتناسب وسياق الآية وسبب نزولها، ففيها يذكر الله عباده بأنهم خلقوا من نفس واحدة تربطهم جميعاً صلة الأرحام فتقوى الله مقرونة بها. فتحت الآية الكريمة العباد على صلة القربى والتتديد بقاطعها لعظم ذنبه، فالمراد واتقوا الله وقطع الأرحام، ثم تذكرهم الآية بأن الله عز وجل هو الرقيب عليهم.

اختلف في قوله تعالى: ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ {المائدة: ٦}. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وحمزة وروى أبو بكر عن عاصم (وَأَرْجُلِكُمْ) خفضاً . وقرأ نافع، وابن عامر ،والكسائي، وحفص عن عاصم (وَأَرْجُلَكُمْ) نصباً (٢) .

ووجه قراءة النصب قائلاً: "وجه من نصب، فقال (وَأَرْجُلَكُمْ) أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح، لأن العمل من فقهاء الأمصار فيما علمت على الغسل دون المسح وروي أن النبي . صلى الله عليه وسلم . رأى قوماً وقد توضؤوا وأعقابهم تلوح، فقال عليه السلام: "ويل للعراقيب من النار" (٣) وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسل لأن إفاضة الماء لا يكاد يكون في غير عام العضو" (٤). فقد حمل القراءة على معنى الغسل دون المسح، أي غسل الأرجل وهي بذلك تخرج من حكم المسح إلى حكم الغسل. وعليه تكون (أرجلكم) منصوبة بإضمار الفعل (واغسلوا أرجلكم).

(١) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٤٦٢ .

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٤٢. الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٣، ص ١٢٩. والقاضي، البذور الزاهرة، ص ٨٩.

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث ٢٠١٢، ص ٤٠٧.

(٤) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٣، ص ١٢٩.

وحمل الطبري قراءة النصب على معنى الغسل لما في ذلك من معنى عمومها بامرار الماء على الرجلين وإصابتهما بالماء^(١). ورأى الزجاج أن المعنى (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم) على التقديم والتأخير والواو جائز فيها. فقد قاس ذلك على قوله تعالى: { يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ } (آل عمران ٤٣) والمعنى: اركعي واسجدي، لأن الركوع مثل السجود . وكذلك يبين الزجاج أن ما يوجب قراءة النصب على معنى غسل الرجلين هو تحديد الغسل إلى الكعبين كما حدد غسل الأيدي إلى المرفقين، فلو أراد المسح كمسح الرأس لم يجز ذلك^(٢). وعليه فإنها عند الزجاج منصوبة على الفعل المحذوف (اغسلوا).

وأخذ الزمخشري بقراءة النصب، فقال: (وأرجلكم) بالنصب، فدل على أن الأرجل مغسولة^(٣). فإياها منصوبة ب(اغسلوا). وعند العكبري فلها وجهان: الأول: أنه معطوف على الوجوه والأيدي، أي (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم). والثاني: أنه معطوف على موضع برؤوسكم^(٤). فهو يختار الوجه الأول لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع.

وعليه فالنصب يقتضي غسل الرجلين كما تغسل الأيدي. وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وبهذا الرأي وافق الطبري، والزجاج الذي قوى وجوب الغسل بتحديد مكانه (غسل القدمين إلى الكعبين) قياساً ب(غسل اليدين إلى المرفقين)، وسار الزمخشري في توجيهه القراءة على منهج أبي علي الفارسي. وأيدهما العكبري في الوجه الأول الذي حكاه وهو العطف على اللفظ. وأرى رأيهم في قراءة النصب لعلتين: الأولى: لاتفاقهم على هذا التوجيه. والثانية: العطف على ما هو محدد أنسب مما لو عطف على غير المحدد.

^١ (الطبري، تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٤، ص ٤٧٠.

^٢ (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ١٢٣.

^٣ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، ج ١، ص ٤٧٤،

^٤ (العكبري، إملأ ما منَّ به الرحمن، مطبعة البابي الحلبي، ط ١، القاهرة، ١٩٦٩م، ج ١، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

وأما قراءة الجر فقد وجهها أبو علي الفارسي بقوله: الحجة لمن جر فقال (وَأَرْجُلِكُمْ) أنه وجد في الكلام عاملين: أحدهما الفعل، والآخر الباء الجارة ، ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما، دون الأبعد....(فاغسلوا) وكان ذلك الموضع واجباً، لما قام من الدلالة على المراد بالمسح الغسل "(١).

ونلاحظ أن أبا علي الفارسي في توجيهه قد ذكر أن الفقهاء قد أجمعوا على وجوب غسل القدمين في الوضوء، وعلى الرغم من أن أبا علي الفارسي لم ينكر ذلك، إلا أنه رجح القراءة الأخرى التي تنتصر لرأيه النحوي، مع ما يستلزم ذلك من اللجوء الى تأويل القراءة، ونقله لأقوال من اللغويين على أن المسح قد يراد به الغسل، ونقل روايات عن أبي زيد الأنصاري على أن: "المسح خفيف الغسل"، لئلا يخرج على ما ذهب إليه الفقهاء في انتصاره لرأيه النحوي. وإن "إصرار الفارسي على رأيه النحوي قد أوقعه في مخالفة رأي جمهور الفقهاء، فلجأ إلى التأويل"(٢).

ذهب الطبري إلى صواب قراءة الجر لما في ذلك من إمرار اليد على الرجلين، أو قام مقام اليد مسحاً بهما. فهو يرى أن المسح بمعنى الغسل(٣). وأما الزجاج فوجهها بالجر عطفاً على الرؤوس(٤). وكذلك ذهب الطباطبائي(٥) إلى أنها مجرورة لا محالة بالعطف على (برؤوسكم) ، أي: وامسحوا بأرجلكم. وقد نقل الفيومي عن ابن قتيبة أنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بمدّ وكان يمسح بالماء يديه ورجليه وهو لها غاسل، قال: ومنه قوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ)

^١ (الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة، ج٣، ص١٢٩.

^٢ (راضي، سحر سويلم، التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي، (٢٠٠٨)، بلنسية للنشر والتوزيع ص٣٢٣.

^٣ (الطبري، ، تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٤، ص ٤٧١.

^٤ (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص١٢٤.

^٥ (الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٥، مطبعة التجارية،بيروت، ط٢، ١٩٧٠، ص٢٢٢.

{المائدة:٦} المراد بمسح الأرجل غسلها، ويستدل بمسحه صلى الله عليه وسلم برأسه وغسله رجله، بأن فعله يبين أن المسح يستعمل في المعنيين المذكورين^(١). وعليه يكون المسح حقيقة في إمرار اليد، مجازاً في الغسل، فيراد بمسح الرأس إمرار اليد وبمسح الرجل غسلها ويكون المسح مشتركاً بين المعنيين.

وعندما سئل الزمخشري عن هذه القراءة ودخولها في حكم المسح. أجاب: "قلت للأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة الإسراف المذموم المنهي عنه، فعُطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد"^(٢).

فهنا يذهب إلى أن المسح بمعنى الغسل. فالغاية من عطفها على الممسوح هو التنبية من عدم الإسراف وهدر الماء في الغسل، والاقتصاد فيه لا أن تمسح مسحاً. وعليه فإن أبا علي الفارسي حمل قراءة الجر على العامل الأقرب (فاغسلوا) لما قام من الدلالة على المراد بالمسح الغسل. وسار على دربه الزمخشري.

ففي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (الأنعام: ٢٣).
اختلف في الخفض والنصب من قوله تعالى: (واللهِ رَبَّنَا). فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بالكسر فيهما. وقرأ حمزة والكسائي: (واللهِ رَبَّنَا) بالنصب^(٣).

^١ (الفيومي، أحمد محمد علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، مسح، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، مصر، ص ٦٠ . وانظر السعدي، عبد القادر عبد الرحمن، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠، ص ٧٨.

^٢ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج١، ص ٤٧٤،

^٣ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٥٥.

قال أبو علي الفارسي في قراءة النصب: "ومن قال: (والله ربنا)، فصل بالاسم المنادى بين

القسم والمقسم عليه بالنداء، والفصل به لا يمتنع...^(١). فكان توجيهه في قراءة النصب إما

على النداء والتقدير (والله يا ربنا)، وإما على إضمار فعل تقديره (أعني أو أذكر).

ورأى الفراء^(٢)، وابن زنجلة^(٣)، والزمخشري^(٤) أنها تقرأ بالنصب على النداء. وأما العكبري^(٥)

فيسير على درب أبي علي الفارسي في الأخذ بوجهي هذه القراءة، أي نصبها على النداء، أو

بفعل محذوف.

وصفة القول إن الفراء، وأبا علي الفارسي، وابن زنجلة، والزمخشري وجهوا قراءة النصب

على النداء، والمعنى: والله يا ربنا. بينما أيده العكبري فيما تحمل هذه القراءة من توجيهات.

وطرح أبو علي الفارسي هنا قضية جواز الفصل بين المتلازمين بالنداء. فيذكر أن الفصل به

لا يمتنع وذلك لكثرة النداء في الكلام، أي أن العرب تستعمل النداء في كلامها كثيراً. فهذا هو المسوغ

للفصل بالنداء بين المتلازمين. وعليه فإنني اتفق وأبا علي الفارسي في أن القراءة منصوبة على

النداء. فقد جعلت (ربنا) جواباً لسؤال ابتدأت به الآية الكريمة في قوله تعالى: (أين شركاؤكم)،

ولمخاطبته إياهم، فأجابوه مخاطبين كما سألهم مخاطبين، فحق أن تكون (ربنا) منادى؛ إذ النداء

^١ (الفارسي، الحجة، ج٣، ص ٢٩٠.

^٢ (الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٢٥٠.

^٣ (ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٢٤٤.

^٤ (الزمخشري، الكشاف، ج١، ص ٦١٨.

^٥ (العكبري، التبيان، ج١، ص ٤٢١.

ملائم لجملة السؤال لكي يقوى الجواب، وإن فصل بين القسم وجوابه؛ لأن ذلك حسن، وغير متبع لكثرتة في الكلام^(١).

وأما القراءة بالجر فوجهها أبو علي الفارسي بقوله: " من قرأ (والله ربنا): جعل الاسم المضاف وصفاً للمفرد"^(٢). فذهب إلى أن (ربنا) صفة لاسم الله تعالى.

وقال ابن زنجلة: " أما قراءة الجر (ربنا) فعلى النعت والثناء"^(٣). وقد وجهها العكبري على أنها صفة لاسم الله^(٤). ومثل هذا ما ذكر أبوحيان^(٥).

وافق الجميع التوجيه الذي حكاه أبو علي الفارسي. ولذلك أوافقهم رأيهم لما أجمعوا على حملها على الوصف. ومجمل الكلام أن توجيه أبو علي الفارسي لقراءتي النصب والجر جاء موافقاً للسياق الذي وردت فيه الآية. مع أن النصب أوفق من الجر لسياق الآية، لما في النداء من الدعاء والتضرع ما فيه، إذ المشركون توجهوا إلى الله لمحاولة التخلص من العذاب حين رأوا أن الله عز وجل غفر للمؤمنين، فنظنوا إنه تعالى يغفر لهم ذنوبهم^(٦) ولكن بعد فوات الأوان وهذا ما ورد في تفسير مجاهد في أن " نفيهم الشرك كان عن أنفسهم لما رأوه من خروج المذنبين من النار بعد عقابهم ما عدا أهل الشرك، ورأوا الذنوب تغفر، ولا يغفر الشرك للمشرك"^(٧). وأما قراءة النصب على المدح، بتقدير: أعني

^١ (الأندلسي، أبو طاهر إسماعيل بن خلف، العنوان في القراءات السبع، تحقيق: خليل العطية، وزهير غازي زاهد، مطبعة عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٦، ص٩٠.

^٢ (الفارسي، الحجة، ج٣، ص٢٩٢.

^٣ (ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٢٤٤.

^٤ (العكبري، التبيان، ج١، ص٤٢١.

^٥ (ابن حيان، البحر المحيط، ج٤، ص١٠٠.

^٦ (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٦، ص٤٠١.

^٧ (ابن جبر، مجاهد، تفسير مجاهد، ج١، ص٢١٣.

رتنا. فهي بعيدة عن معنى الآية؛ لأن الفتنة الواردة في الآية تعني الاعتذار أو المحنة^(١). والمشركون في ذلك الموقف منهمكون في التوسل للخلاص من العذاب^(٢).

إذن، النصب على النداء أقرب إلى سياق الآية ومعناها من النصب على فعل مضمر.

واختلف في قوله (جَلَّ وَعَزَّ) ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ (سورة الانعام ١٣٧). فقرأ ابن عامر وحده (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ) برفع الزاي (لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ) برفع اللام، (أَوْلَادَهُمْ) بنصب الدال، (شُرَكَاءَهُمْ) بياء. وقرأ الباقر (زَيْنٌ) بفتح الزاي (قَتَلَ) بنصب اللام، (أَوْلَادَهُمْ) خفض (شُرَكَاءَهُمْ) رَفْعًا^(٣).

وأبو علي الفارسي لم يرفض الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه يعده من القبيح والعدول عنه أولى فقد قال: "وجه ذلك على ضعفه، وقلة الاستعمال أنه قد جاء في الشعر الفصل على حد ما قرأه، قال الطرماح:

يَطْفَنَ بِحُوزِيٍّ الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَنَائِنِ^(٤).

هذا البيت مثل قراءة ابن عامر، إلا ترى أنه قد فصل فيهما بين المصدر والمضاف إليهما، كما فصل ابن عامر بين المصدر، وما حكمه أن يكون مضافاً إليه؟^(٥).

^١ (الطوسي، التبيان، ج٤، ص١٠٣.

^٢ (أحمد، التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، ص١٧٨.

^٣ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٧٠، الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج٣، ص٤٠٩.

^٤ (مر سابقاً، ص٤٩.

^٥ (الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج٣، ص٤٠٩، ص٤١٠، ص٤١١.

ومن المعروف أن هذه القضية اختلف البصريون والكوفيون فيها حيث يرى أهل البصرة عدم جواز الفصل بين المتضايين بغير الظرف وحرف الجر. وعللوا لذلك مخالفته لقواعدهم، وأصولهم. وأما ما جاء للضرورة الشعرية فلا حجة فيه، وذلك لقولهم: "إن الإجماع واقع على امتناع الفصل بينهما بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار ، سقط الاحتجاج على حالة الاضطرار"^(١). بينما يرى أهل الكوفة جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه لما في ذلك من شواهد تدعم رأيهم.

أما أبو علي الفارسي فيقف موقفاً وسطاً في مسألة الفصل بين المتضايين فلم يمنعه، بالرغم من ضعفه ففي هذه القراءة فصل بين المضاف (قَتَلَ) والمضاف إليه (شُرَكَائِهِمْ) بالمفعول به للمصدر (أَوْلَادِهِمْ). وعليه يكون المعنى (قتل شركائهم أولادهم).

واتخذ العلماء من قراءة ابن عامر فريقين: الأول: يجيز القراءة كالزجاج الذي وجه القراءة على التقديم والتأخير إذ قال: "من التقديم والتأخير قراءة ابن عامر... والتقدير قتل شركائهم أولادهم، فقدم المفعول على المضاف إليه، قالوا: وهذا ضرورة ليست بضرورة، لأنه قد كثر عندهم ذلك وأنشدوا منه:

بين ذراعِي وَجِبْهَةَ الأَسَدِ^(٢)

أي بين ذراعي الأسد وجبهته^(٣). فهو يجيز القراءة على الفصل بين المتضايين، ولا يعدّه من الاضطرار لما كثر من الشواهد التي تثبت ذلك.

^(١) (الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، (مسألة ٦٠) ، ج ١ ، ص ٢٧٧.

^(٢) (النحاس، إعراب القرآن، ج ٣، ص ٢٦٣، وذراعا الأسد، وجبهة الأسد: أسماء.

^(٣) (الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأنباري، عالم الكتاب اللبناني، بيروت ، ط ٣، (١٩٨٦) م ، ص ١٦٨ .

وقد أجاز ابن مالك أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بما نصبه المضاف ، من مفعول أو ظرف أو ما يشبهه، خالف في ذلك المدرسة البصرية التي ينتمي إليها (١). ويعدّ قراءة ابن عامر من أقوى الأدلة على ذلك ؛ لأنها قراءة ثابتة بالتواتر، وراويها ممن يشهد له بالضبط والثقة. وذهب السيوطي إلى جوازه بشرط أن يكون المضاف عاملاً في الظرف والجار والمجرور والمفعول. وأما إذا لم يكن المضاف عاملاً في الثلاثة فلا يجوز الفصل بواحد منها إلا ضرورة (٢) وممن أيد قراءة ابن عامر الرافي (٣) فهو يستنكر على النحاة المعارضين موقفهم من هذه القراءة، ومن راويها ابن عامر، وهو من العرب الأقحاح الذين يعتدّ بكلامهم.

وأما الفريق الثاني فقد ردّ هذه القراءة ، فذكر الفراء أنه لم يعرف جهتها (٤)، وهو بذلك يخرج عن رأي أصحابه الكوفيين الذين يقبلون الفصل بين المتضامين. وكذلك استتبع الطبري هذه القراءة فردها معتمد على القاعدة النحوية لدى البصريين التي لا تحيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول حيث قال: "قرأ أهل الشام (وكذلك زَيْن) بضم الزاي لكثير من المشركين قتل بالرفع، أولادهم بالنصب، شركائهم بالخفض، بمعنى: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم ففرقوا بين الخافض والمخفوض... وذلك في كلام العرب قبيح _ غير فصيح _" (٥). وكذلك وصفها ابن خالويه (٦)

١ (ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مكة، دار المأمون للتراث، ط ١٤٠٢، ١، ١٩٨٢م، ج ٢، ص ٩٧٩ وما بعدها.

٢ (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ٢، ص ٥٢٣.

٣ (الرافي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٥، ص ٥١.

٤ (الفراء ، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٥٧-٣٥٨.

٥ (الطبري، تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٨، ص ٤٤، ٤٣، ٣١.

٦ (ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ج ١، ص ١٥٠-١٥١.

بالقبح. وقام الزمخشري^(١) - أيضاً - بردها. وممن لا يعتدّ بهذه القراءة الانباري الذي عدّها واهية غير صحيحة^(٢). ووصفها العكبري بالبعد فقال: "ويقرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم يُسمّ فاعله ، و قتل بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل ، وأولادهم بالنصب على أنه مفعول القتل ، شركائهم بالجر على الإضافة ، وقد فصل بينهما بالمفعول هو بعيد"^(٣) . إلا أن هنالك نحاة هبوا للدفاع عنها كابن الجزري^(٤)، وأبو حيان الذي ردّ على الزمخشري بقوله: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت. وأعجب لسوء ظن الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيّرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم، وديانتهم"^(٥). وقد سوغ أبو حيان لكلامه أمرين: الأول: أن العرب فصلوا بين المتضايين بالجملة كقولهم (هو غلام _ إن شاء الله _ أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل). والثاني: أنها لغة لم تبلغنا ووقع عليها ابن عامر فلا بد من حسن الظن به. ومن المسوغات لهذه القراءة - أيضاً - هو أن مصاحف أهل الشام مكتوبة بالياء ولذا فإنه اتبع الخط. وبما أن القراءة صحيحة متواترة، وراويها إمام ثقة فأنني أرى جواز القراءة بها.

وأما بالنسبة إلى قراءة الرفع فيقول أبو علي الفارسي: " (وقتل أولادهم) مفعول (زَيْن)، وفاعل (زَيْن) (شركائهم)، ولا يجوز أن يكون (الشركاء) فاعل المصدر الذي هو القتل كقوله: "ولولا دفاع الله الناس) (البقرة ٢٥١)، لأن (زَيْن) حينئذٍ يبقى بلا فاعل ، ولأن الشركاء ليسوا قاتلين ، إنما هم مزينون

^١ (الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ج ٢، ص ٥٤.

^٢ (الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (مسألة ٦٠) ، ج ١، ص ٢٧٧.

^٣ (العكبري ، إملاء ما منَّ به الرحمن، ج ١ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ، .

^٤ (بن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الفكر، ج ٢، ص ٢٦٤، ٢٦٣، ١٩٨.

^٥ (أبو حيان، البحر المحيط، ج ٤، ص ٢٢٩، ٢٣٠.

القتل للمشركين ،وأضيف المصدر الذي هو القتل إلى المفعولين الذين هم الأولاد والمعنى:قتلهم أولادهم، فحذف المضاف إليه الذي هو الفاعل"(١).

ف(شركاؤهم) بالرفع فاعل (زَيْن). كذلك ذهب الطبري إلى جواز القراءة بها لإجماع القراء عليه فقال:" إن القراءة بفتح الزاي من زين ، (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) ، ونصب القتل بوقوع زين عليه، وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم، ورفع الشركاء بفعلهم لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم وإنما قلت لا أستجيز القراءة بغيرها ، لإجماع الحجة من القراءة عليه"(٢).

ورأى العكبري أنه "يقراً بفتح الزاي والياء على تسمية الفاعل وهو شركاؤهم والمفعول قتل وهو مصدر مضاف إليه المفعول"(٣).

وقال فضل عباس عن قراءة الجمهور:" يكون المعنى إن الشركاء هم المزينون للكافرين قتل أولادهم، حيث بنى الفعل (زَيْنَ) للفاعل، إلا أنه قدم المفعول، وهو (قَتَلَ) وأخر الفاعل وهو الشركاء،(فَقَتَلَ)مضاف، (وأولاد) مضاف إليه(٤). فمعنى القراءة هنا واضح وبين فالشركاء هو فاعل التزيين.فلا خلاف فيها.

وأما (زَيْنَ) بضم الزاي، فهو فعل ماض مبني للمجهول، ورفع (قَتَلَ) نائباً للفاعل، ورفع (شُرَكَاءَهُمْ) على إضمار فعل. وقد قرأ بالرفع لأن (زَيْنَ) يدل على ذلك المضمرة، أي زينه شركاؤهم(٥).

١ (الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج٣، ص، ٤١-٤١١ .

٢ (الطبري، تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، ج٨، ص٤٣ .

٣ (العكبري ، إملاء ما مَنَّ به الرحمن، ج ١ ص٢٠٨- ٢٠٩ .،

٤ (عباس، فضل حسن، القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، دار النفائس، عمان،٢٠٠٨، ص ٤١، ٤٠ .

شركاؤهم^(١). فلما قال: (قتل أولادهم) تم الكلام؛ فقيل: شركاؤهم على المعنى؛ لأنه علم أن لهذا التزيين مزيناً، فالمعنى: زينه شركاؤهم. أي أن الفعل المبني للمعلوم (زَيْن) يفهم من المبني للمجهول (زُيِّن). فيكون إعراب (شركاؤهم) فاعلاً مرفوعاً على المعنى، أو فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: زينه شركاؤهم؛ لأنه لو وقفنا على كلمة أولادهم في الآية لقليل: من زينه لهم؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم^(٢).

وبناء على منزلة المعنى فان قوله تعالى: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) يترتب في العام إلى الخاص والأصل فيها (وكذلك زين الشركاء قتل الأولاد لكثير من المشركين ليردوهم ويلبسوا عليهم دينهم) وقد تأخر الفاعل من أجل اتصاله بما بعده (ليردوهم) أي ليرد الشركاء المشركين من أجل أمن اللبس.

واختلف في قوله عزَّ جلّ: ﴿إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ (الصفافات: ٦) فقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص: (زِينَةَ) خفض منونة، و(الْكَوَاكِبِ) بكسر الباء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (زِينَةَ) خفض، و(الْكَوَاكِبِ) بفتح الباء. وقرأ الباقون: (بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ) مضافاً^(٣).

وجه أبو علي الفارسي قراءة (بزينة الكواكب) بقوله: "جعل الكواكب بدلاً من الزينة؛ لأنها هي الزينة"^(٤). وقال الزجاج: "قرئت بالتثوين وخفض الكواكب، والمعنى أن الكواكب بدل من الزينة"^(٥). ورأى النحاس - أيضاً - أنها بدل المعرفة من النكرة^(٦). وكذلك فإن ابن خالويه^(٧)، ومكي^(٨)،

^١ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٥٧).

^٢ (ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٣٣٩).

^٣ (ابن مجاهد، السبعة، ص ٥٤٦).

^٤ (الفارسي، الحجة، ج ٦، ص ٥٠).

^٥ (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص ٢٢٤-٢٢٥).

^٦ (النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤٦٦).

^٧ (ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٣٠١).

والزَمْخْشَرِيّ^(٢) أبدلوا (الْكَوَاكِبَ) من (زَيْنَةَ) لأنها هي الزينة للسماء، أي: زينا السماء القريبة منكم بالكواكب. فقد حملت القراءة على البدلية باتفاق الجميع.

وأما القراءة بنتوين (زَيْنَةَ) ونصب (الْكَوَاكِبَ) فقال أبو علي الفارسي فيها: "ومن قال: (بِرَيْنَةَ الْكَوَاكِبَ)، أعمل الزينة في الكواكب، والمعنى: بأن زينا الكواكب فيها...ومن قال: (بِرَيْنَةَ الْكَوَاكِبَ) أضاف المصدر إلى المفعول به كقوله: (مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) (فصلت: ٤٩) و(بِسْؤَالِ نَعَجَتِكَ) (ص: ٢٤) ولو جاء إطعام يتيم في يوم ذي مسغبةٍ جاز في القياس، والمعنى: بأن زينا الكواكب فيها^(٣).

ويجوز عند الزجاج أن يكون الكواكب في النصب بدلاً من قوله (بِرَيْنَةَ) في موضع نصب. وقدم النحاس فيها ثلاثة أقوال: الأول: أن تكون "الكواكب" منصوبة بوقوع الفعل عليها، أي: بأننا زينا الكواكب. والثاني: على تقدير: أعني الكواكب. والثالث: ذهب مذهب الزجاج في أن الكواكب" بدلاً من "زينة" على الموضع؛ لأن موضعها نصب^(٤). وذكر مكي^(٥) هذه الأوجه الثلاث أيضاً. وحكى الزَمْخْشَرِيّ: "ويجوز في نصب الكواكب أن يكون بدلاً من محلّ برينة"^(٦).

ومما سبق نرى أنهم ذكروا ثلاثة أوجه لهذه القراءة وهي إعمال الزينة في الكواكب، أي: (بأن زينا الكواكب فيها)، أي أن تكون الزينة مصدرًا والكواكب مفعول به فأعملها في الكواكب والفاعل محذوف التقدير: بأن زين الله الكواكب في السماء في كونها مضيئة حسنة في أنفسها. وإما أن تكون

^(١) مكي، مشكل إعراب القرآن، ص ٤٠٤.

^(٢) الزَمْخْشَرِيّ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج ٤، ص ٣٣-٣٤.

^(٣) الفارسي، الجحة، ج ٦، ص ٥١-٥٢.

^(٤) النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤٦٦.

^(٥) مكي، مشكل إعراب القرآن، ص ٤٠٤.

^(٦) الزَمْخْشَرِيّ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج ٤، ص ٣٣-٣٤.

الزينة اسم لما يزان به وعليه تكون الكواكب منصوبة على إضمار أعني، وإما على البدل من زينة على الموضع.

وأما قراءة الجمهور بحذف التنوين والإضافة، فهي قراءة بيّنة حسنة؛ لأنه على تقدير (إنا زينا السماء الدنيا بتزيين الكواكب، أي: بحسن الكواكب).

فهذه القراءة هي القراءة الظاهرة ولا خلاف فيها عند العلماء كالقراء^(١)، والنحاس^(٢)، وأبي علي الفارسي^(٣)، ومكي^(٤)، والزمخشري^(٥).

والإضافة هنا توضيحية بيانية حيث الزينة مبهمة صادقة على كل ما يزان به فتقع الكواكب بياناً لها^(٦). ويرى أبو علي الفارسي أن قراءة التنوين تفيد ما تفيده الإضافة وهذا ما ذكره في توجيهه فإضافة المصدر إلى المفعول، أي بأن زان الله الكواكب وحسنها؛ لأنها إنما زينت السماء لحسنها في أنفسها وأصله بزينة الكواكب.

وأما كونها بدلاً من محل بزينة فالبديل يكون للإيضاح بعد الإبهام ولذا فإنه يفيد البيان والتأكيد^(٧). لأنه على نية تكرار العامل^(٨) علاوة على ما يضيفه إبهام الزينة وتكثيرها من تحريك للذهن ثم تعظيم لأمرها. وأقول: إن كلا الوجهين التي خرجت بهما القراءة يحتمل في الآية:

^(١) (الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص٦٨٩.

^(٢) (النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص٤٦٦.

^(٣) (الفارسي، الحجة، ج٦، ص٥٢.

^(٤) (مكي، مشكل إعراب القرآن، ص٤٠٤.

^(٥) (الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج٤، ص٣٣-٣٤.

^(٦) (المصدر نفسه، ج٤، ص٣٤.

^(٧) (الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد البيطار، مطبوع المجمع العلمي، دمشق، ١٩٥٧، ص٢٩٨.

^(٨) (ابن يعيش، أبو البقاء يعيش، شرح المفصل، القاهرة إدارة الطباعة المنيرية، ح٣، ص٦٤.

٣- ما قرئ بالرفع والخفض

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ (فاطر: ٣)*. قرأ حمزة والكسائي: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) خفضاً. وقرأ الباقر: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) رفعاً^(١).

وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع عدة توجيهات قال: احتتمل الرفع غير وجه:

الوجه الأول: يجوز أن يكون (غَيْرُ) خبر المبتدأ والمبتدأ خالق مجرور لفظاً مرفوع محلاً.

الوجه الثاني: يجوز أن يكون صفة على الموضع والخبر مضمرة تقديره هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم^(٢). أي رفع غير على أساس أنها صفة مرفوعة بـ(خالق) المجرورة لفظاً المرفوعة محلاً، أو موضعاً لأنها مبتدأ.

ورأى النحاس أن "(غَيْرُ) نعت على المحل؛ لأن المعنى: هل خالق غير الله"^(٣). وعليه سار مكِّي^(٤)، والعكبري، وأضاف الأخير وجهاً آخر لغير وهو أن فاعل (خالق)، أي: هل يخلق غير الله شيئاً^(٥).

إن، جميعهم وافقوا أبا علي الفارسي في توجيهه (غَيْرُ) بالرفع بأنها صفة على المحل، لأن المعنى الذي يفيد الاستفهام هو النفي والتقدير (لا خالق غير الله في الوجود أو العالم). وبناء عليه

^(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٢٦.

* سورة فاطر سماها الفارسي في كتابه الحجة سورة الملائكة.

^(٢) الفارسي، الحجة، ج ٦، ص ٢٦ - ٢٧.

^(٣) النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤٢٧.

^(٤) مكِّي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص ٢١٠.

^(٥) العكبري، التبيان، ج ٢، ص ٣٥٧.

جعلوا (غَيْرَ) نعتاً على الموضع، لأن (مِنْ) زائدة تفيد التوكيد، ويكون الخبر (يَرْزُقُكُمْ) أو محذوفاً والتقدير (هل خالق رازق غير الله موجود). وأرى أن هذا التوجيه صحيح وموافق للسياق الذي جاءت به (غَيْرُ) مرفوعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفارسي تفرد في توجيهه قراءة الرفع على الخبرية، أي جعل (غَيْرُ) خبراً للمبتدأ (خالق).

وأما قراءة الخفض فقال فيها أبو علي الفارسي: "من قال (غَيْرِ) جعله صفة على اللفظ، وذلك حسن لإتباعه الجرّ الجرّ، فأما الخبر على قولهما فيجوز أن يكون: (يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) (فاطر: ٣) ويرزقكم في موضع رفع على أنه الخبر^(١). فقد حملها على اللفظ، أي خالق مجرورة لفظاً مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ خبره قوله تعالى: (يرزقكم من السماء والأرض). وهذا ما ورد عند النحاس حيث قال: "والخفض على اللفظ"^(٢). وقال العكبري-أيضاً-: "ويقرأ بالجرّ على الصفة لفظاً، و(يَرْزُقُكُمْ) يجوز أن يكون مستأنفاً، ويجوز أن يكون صفة لـ(خالق)"^(٣). نجدهم يذهبون إلى أن (غَيْرُ) صفة على اللفظ .

واختلف في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ (الواقعة: ٢٢)

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: (وَحُورٌ عِينٌ) بالرفع، والمفضل عن عاصم وحمزة والكسائي: (وَحُورٍ عِينٍ) خفض^(٤).

رأى أبو علي الفارسي أن قراءة (وَحُورٌ عِينٌ) بالرفع على أنه "لما قال: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ

مُحَلِّدُونَ ﴿١٧﴾ يَا كُورِبَ وَأَبَارِيْقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ (الواقعة: ١٧، ١٨) دل هذا الكلام على ما ذكر بعد على:

^١ (الفارسي، الحجة، ج ٦، ص ٢٦.

^٢ (النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤٢٨.

^٣ (العكبري، التبيان، ج ٢، ص ٣٥٧.

^٤ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٢٢.

لهم فيها كذا، ولهم حورٌ عينٌ، وكذلك من نصب من غير السبعة، حمل على المعنى، لأن الكلام دل على يمنحون وعلى يملكون. وهذا مذهب سيبويه، ومثل ذلك:

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مَنَاخَ مَطِيَّةٍ تَجَافَى بِهَا زَوْراً نَبِيلاً وَكَلْكَلاً

وَسُمِرَ ظِمَاءً وَاتَّرَتْهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجَعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ دُبُّهُ (١)

لأن معنى لم يجدا إلا مناخ مطية: ثم مناخ مطية، فحمل سمر على ذلك، كما أن معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مُخْلَدُونَ﴾ (١٧) يَا كَوَّابِ وَأَبَارِيْقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينِ ﴿﴾ لهم أكواب، فحمل الرفع على المعنى... ويجوز أن يحمل الرفع على قوله: ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ (الواقعة: ١٥) يريد: وعلى سرر موضونة حور عين، أو: وحور عين على سرر موضونة، لأن الوصف قد جرى عليهن فاختصن، فجاز أن يرفع بالابتداء، ولم يكن كالنكرة إذا لم توصف نحو ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ (الغاشية: ١٢) (٢).

فهنا رفعت على الابتداء لأن أبا علي الفارسي حمل القراءة على المعنى، فالكلام دل على لهم فيها كذا، ولهم حور عين)، أي أنه لما كان المعنى في قوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مُخْلَدُونَ﴾ (١٧) يَا كَوَّابِ وَأَبَارِيْقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينِ ﴿﴾: لهم أكواب، حمل الرفع على المعنى (ولهم حور عين). كما جاز حملها على قوله (على سرر موضونة)، أي وحور عين على سرر موضونة.

ووجهها الزمخشري - أيضاً - على أنها قرئت بالرفع على (وفيها حور عين) (٣).

ونخلص مما سبق أن الاستئناف، وإن كان يدل على الابتداء بمعنى جديد فهو لا يدل على أن هذا المعنى منقطع عما قبله بل هو مرتبط بسياق الآية الكريمة ارتباطاً وثيقاً كما رأينا في أنه لما

١ (البيت لكعب بن زهير ، الديوان، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص ٧١.

٢ (الفارسي، الحجة: ج ٦، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

٣ (الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٣٩٣.

كان معنى الحديث (لهم أكواب) حمل حوراً عيناً على ذلك كأنه: لهم أكواب ولهم حور عين. وجاءت لفظة (وحور) مرفوعة في السياق القرآني، مع أنها معطوفة على ما قبلها من اللفاظ المجرورة (بأكواب وأباريق وكأس... وفاكهة... ولحم). فكان القياس أن ترد مجرورة على ما قبلها بالعطف فتكون (وحورعين). فعُدل عن الجر على العطف إلى الرفع على الاستئناف، فحملت القراءة على تقدير خبر محذوف يستقيم ودلالة السياق فإنه يطاق بالأكواب، والأباريق، والفاكهة، ولكنه لا يطاق بالحور العين، فكان التقدير بالرفع (لهم حور عين) أي رفعت الحور استناداً إلى أن الحور لا يطاق بهن. لذا فإن المعنى دعا إلى خبر يفي بهذا الغرض. والمعنى: وعندهم حور عين أو لهم حور عين.

وقال أبو علي الفارسي في قراءة الجر: "ووجه الجر: أن تحمله على قوله: ﴿فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾ (الواقعة: ١٢)، التقدير: أولئك المقربون في جنات النعيم، وفي حور عين، أي: في مقارنة حور عين ومعاشرة حور عين، فحذفت المضاف" (١). عطفها على قوله: (أولئك المقربون في جنات النعيم) يريد في مقارنة حورعين، فاضمر المضاف (مقارنة أو معاشرة).

ووجهها الزمخشري بالعطف على جنات النعيم (٢). وكذلك خرجها الألويسي على العطف على جنات النعيم وفيه مضاف محذوف كأنه قيل في جنات وفاكهة ولحم ومصاحبة حور (٣). فهما يذهبان إلى مثل ما ذكره أبو علي الفارسي.

وذكر أبو علي الفارسي أنه كان بالإمكان حمل قراءة الجر على الجار في قوله: يطوف عليهم ولدان بكذا، وبحور عين، إلا أنه لا يفضلته تبعاً لقول أبي الحسن: في هذا بعض الوحشة (١). فالقصد أن لا تتساوى منزلة الحور مع الفاكهة ولحم الطير لما في ذلك من وحشة.

(١) الفارسي، الحجة: ج ٦، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٣٩٣.

(٣) الألويسي، شهاب الدين أبو الفضل محمود بن عبدالله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر، بيروت، ص ٢٧ - ص ١٣٨.

وهذا ما جعل العكبري يوجه قراءة الجر معطوفة على (أكواب) في اللفظ دون المعنى؛ لأن المعنى مختلف إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحورعين؛ لأن الحور لا يطاف بهن (٢). ف(حور) معطوفة في المعنى على (ولدان)؛ لأن معنى الآية أن الحور يَطْفَنَ على أهل الجنة كالولدان، لا أن الولدان يطوفون بهن كما يطوفون بالأكواب، والأباريق (٣).

وأرى أن هذه المسألة تعدّ شاهداً من شواهد الجر على الجوار . وقد اجاز الجر على الجوار من النحاة سيبويه (٤) ، والأخفش (٥)، وابن هشام (٦) لورده في كلام العرب شعراً ونثراً، غير أن كلاً منهم وضع لذلك شروط كالمطابقة في التعريف والتكثير والتذكير والتأنيث وغيرها . وأنكر الجر على الجوار الزجاج (٧) وابن خالويه (٨) وابن جني (٩).

وأرى في هذه المسألة جواز الجر على الجوار مطلقاً، فالخفض بالمجاورة يعدّ أسلوباً من أساليب اللغة العربية، لمجيئه في القرآن، وفي كلام العرب بشقيه الشعري والنثري. إلا أن ما يهمنا هو التحول الدلالي الذي أحدث في التركيب من الجر إلى الرفع، فهذا التحول لم يحدث عبثاً بل مقصوداً وذلك لإبراز القيمة الدلالية فالحديث في الآية عمّا منحه الله تعالى من عطاء لأهل الجنة فمنحوا أولاً الطعام

(١) الفارسي، الحجة، ج٦، ص٢٥٨. والرازي، التفسير الكبير، ج٢٩، ص١٥٥.

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٤٨٢.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص١٩٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٣٦.

(٥) الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص١١، ١٢.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد حمدالله، وراجعه الأفغاني، ط٥، ١٩٧٩، دار الفكر، بيروت، ص٨٩٤.

(٧) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص١٦٧.

(٨) ابن خالويه، الحجة في القراءات، ص١٢٩.

(٩) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٩١، ١٩٢.

وبعده جيء بالخورعين ليتم به هذا العطاء الكثير. فبدأ بتلبية الحاجة الأولى (سدّ الجوع) ليتحول بعده إلى إحضار الثانية (إشباع الرغبة من الحور).

وقال الهتاري: "وكأن السياق القرآني يوحي بالمفارقة في النعيم والتدرج فيه، فذكر الأكواب، والأباريق، والفاكهة، واللحم يمثل نوعاً من النعيم، لذا شرك بينه في العطف، وجعل النعيم بالحور العين نعيماً قائماً بذاته، مستقلاً عن العطف على سابقه، مكان الاستئناف"^(١).

وصفوة القول إن المعنى يستقيم والسياق القرآني للآية. فجاءت قراءة الجر بالعطف لتفيد معنى الطواف في حين جيء بالرفع على الاستئناف ليفيد معنى إتمام العطاء.

ومجمل الكلام كله أننا نجد أبا علي الفارسي قد استند على المعنى استناداً كبيراً، فهو يعدّه الركيزة الأولى في توجيهاته للقراءات. وهذا ناتج عما يتمثل فيه من تطور فكره، فإدراكه التام للقيمة الدلالية بارزاً في توجيهاته.

كما نرى أن سيطرة السياق القرآني عليه تبدو واضحة أثناء تحليلاته للصيغ والتراكيب. إذ نجده يتعامل مع النص القرآني وقراءاته من خلال سياقه ومقامه رابطاً إياه بنظرائه من الشواهد القرآنية، والشواهد العربية.

^(١) الهتاري، عبدالله علي، الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤، ص ٨٧.

المطلب الثاني

المخلافات النحوية في القراءات الواردة في الفعل المضارع وتوجيهها الدلالي:

١- ما قُرئ بالرفع والجرم

اختلف في ضم التاء ورفع اللام، وفتحها وجرم اللام. من قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ {البقرة: ١١٩}. قرأ نافعٌ وحده: (وَلَا تُسْأَلُ) مفتوحة التاء مجزومة اللام. وقرأ الباقون (وَلَا تُسْأَلُ) مضمومة التاء، مرفوعة اللام^(١).

قال أبو علي الفارسي: "فالحجة لمن قرأ: (لا تُسْأَلُ) بالرفع والرفع يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون حالاً فيكون مثل ما عُطِفَ عليه من قوله: (بَشِيرًا وَنَذِيرًا) (البقرة: ١١٩) وَغَيْرَ مَسْئُولٍ. والآخر: أن يكون منقطعاً من الأول مستأنفاً به، ويقوي هذا الوجه ما روي من أن عبد الله أو أباياً قرأ أحدهما: (وما تُسْأَلُ)، والآخر: (ولن تُسْأَلُ)، فكل واحدة من هاتين القراءتين يؤكد حمله على الاستئناف"^(٢).

رأى أبو علي الفارسي أن (لا تُسْأَلُ) بالرفع إما على الحالية؛ أي (غير مسؤل)، وإما على الخبرية كأنه قيل: ولست تُسأل عن أصحاب الجحيم. والدليل على ذلك قراءة أبيي (وما تُسْأَلُ)، وقراءة عبد الله (ولن تُسْأَلُ). والقراءتان تؤيدان معنى القطع والاستئناف في غيرهما.

وكذلك عدّها الفراء أنها على الخبر حيث قال: "والقرء بعد على رفعها على الخبر: ولست تُسْأَلُ، وفي قراءة أبيي (ما تُسْأَلُ) وفي قراءة عبد الله: (ولن تُسْأَلُ) وهما شاهدان للرفع^(٣). ونقل النحاس عن الأخفش رأيه في هذه القراءة قائلاً: "قال الأخفش سعيد: ويجوز" وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ

^(١) ابن مجاهد، السبعة، ص ١٦٩.

^(٢) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٢١٥.

^(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٧٠.

الجحيم) بفتح التاء وضم اللام ويكون في موضع الحال تعطفه على (بشيراً ونذيراً)^(١). فهنا تم اختيار قراءة الرفع على الحال. ولم يخالف العكبري من سبقه حيث قال: "من قرأ بالرفع وضم التاء فموضعه حال أيضاً، أي: وعير مسؤل. ويجوز أن يكون مستأنفاً"^(٢). نجد أنها حملت عندهم على محل حال لعطفه على الحال الذي قبله فيكون مثل ما عطف عليه من قوله: (بشيراً ونذيراً) كأنه قال: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً وغير مسؤل أو خبر.

وأما قراءة الجزم فجعلت نهياً حيث قال أبو علي الفارسي: "وجه قراءة نافع بالجزم للنهي: ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل: أي أبويه كان أحدث مؤثماً، وأراد أن يستغفر له، فأنزل الله: (وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ) (البقرة: ١١٩) وهذا إذا ثبت معنى صحيح"^(٣). وذكر أبو علي الفارسي أن أبا الحسن يجوز في القراءة من جزم على أن يكون على تعظيم الأمر كما تقول: لا تسألني عن كذا، إذا أردت تعظيم الأمر فيه. فالمعنى أنهم في أمر عظيم، وإن كان اللفظ لفظ الأمر، أي: أنه لعظم أمر ما حدث للكفار من عذاب لا تسألني عنه.

وبين الزمخشري أن وجه التعظيم آت من "أن المستخير يجزأ أن يجري على لسانه ما هو فيه لفظاً عنه، فلا تسأله ولا تكلفه ما يضجره، أو أنت يا مستخير لا تقدِر على استماع خبره لإحاشيه

^١ (النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٨٨.

^٢ (العكبري، التبيان، ج ١، ص ٩٩.

^٣ (الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٢١٧.

السامع وإضجاره، فلا تسأل^(١). وجاءت القراءة - أيضاً - بهذا التوجيه عند الفراء^(٢)، والزمخشري^(٣)،
والعكبري^(٤).

فالنهى جاء على سبيل المجاز لتعظيم حال الكفار من العذاب، كقولك: فلان لا تسأل عنه
وعما وقع له، أي حلّ به أمر عظيم إمّا من الخير، وإمّا من الشر^(٥).

إذن، وجهت قراءة الجزم على النهي لمناسبتها المقام وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم
سأل عن أبويه فنزلت الآية لتنتهي عن السؤال عن أحوال الكفار والاهتمام بهم. وأن معناها تعظيم ما
وقعوا فيه أي أنهم في أمر عظيم فالمعنى على تفخيم ما أعدّ لهم من العقاب. لذا دلّ النهي على
صحة الجزم. وعليه فإن القراءة جاءت ملائمة ومناسبة لمعنى الآية. ولذا فإن قراءة الجزم جعلت على
النهي؛ لأنك أردت تعظيم الأمر فيهم. وأمّا قراءة الرفع فجعلت على موضع الحال، والمعنى: أرسلناك
غير سائل عن أصحاب الجحيم، أو على الاستئناف، أي: ولست تسأل عن أصحاب الجحيم. فلا
تسأل يا رسول الله عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا، ولا عن ذنوبهم، فهم يسألون عنها فهذا السؤال ليس
إليك؛ لأنه ليس على الرسول إلا البلاغ المبين.

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ

لَكُمْ وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٧١).

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: (وَنُكْفَرُ) بالنون والرفع.

^١ (الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ١٨١.

^٢ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٦٩.

^٣ (الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ١٨٢.

^٤ (العكبري، التبيان، ج ١، ص ٩٩.

^٥ (المهدي، أحمد بن عمار، شرح الهداية، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، د.ت، ص ٥٥.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي (وَكُفِّرَ) بالنون وجزم الراء. وروى أبو جعفر عن نافع (وَكُفِّرَ)
بالنون والرفع. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم (وَكُفِّرَ) جزم بالنون. وقرأ ابن عامر (وَيُكْفِّرُ)
بالياء والرفع وكذلك حفص عن عاصم^(١).

وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع بقوله : من قرأ (وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ) فرفع،
كان رفعه من وجهين: أحدهما: أن يجعله خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره: ونحن نُكْفِّرُ عنكم سيئاتكم.
والآخر: أن يستأنف الكلام ويقطعه مما قبله، فلا يجعل الحرف العاطف للاشتراك ولكن لعطف جملة
على جملة^(٢).

فتراه يذهب إلى أنها خبر لمبتدأ محذوف (نحن نكفر عنكم سيئاتكم)، أو أنها جملة مقطوعة
عن سبقتها. وذلك ليشمل التكفير من أبدى الصدقات أو أخفاها. كما أن القراءة على الاستئناف تحت
على عمل الخير. وعليه فإن قوله تعالى: (ويكفر عنكم سيئاتكم) جملة اسمية مقدره ب(والله يكفر
عنكم) أو (هو يكفر عنكم من سيئاتكم) فلا تكون الواو العاطفة للاشتراك ولكنها لعطف جملة على
جملة ليتسع بذلك التكفير عن السيئات.

وقد وردت عند مكى على القطع فقال: " ومن رفع فعلى القطع، فمن قرأ: (بالنون) ورفع
قدره: (ونحن نكفر). ومن قرأ: (بالياء) ورفع قدره: (والله يكفر عنكم)^(٣). ومثله ما ذكره
الزمخشري^(٤). فالجميع قدموا للقراءة وجهين هما: الخبرية، أو الاستئناف.

^(١) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص ١٩١.

^(٢) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٣٩٩.

^(٣) مكى، مشكل، ص ٨١.

^(٤) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢٩٦.

وأما النون، والياء في قوله: (نكفر، ويكفر) فذكر أبو علي الفارسي أن من قرأ: "ويكفر فلأن ما بعده على لفظ الإفراد، فيكفر أشبه بما بعده من الإفراد منه بالجمع. وأما من قال: نكفر على لفظ الجمع، فإنه أتى بلفظ الجمع، ثم أفرد بعد" (١).

وتحدث العكبري عنها بقوله: " (وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ) يُقْرَأُ بِالنُّونِ عَلَى إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيُقْرَأُ بِالْيَاءِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَيْضًا، وَعَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرَ الْإِخْفَاءِ. وَيُقْرَأُ " وَتُكْفَرُ " بِالتَّاءِ عَلَى أَنْ الْفِعْلَ مَسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِ الصَّدَقَةِ " (٢). وهذا قول سبقه الزمخشري (٣) في الحديث عنه. فالفعل في قراءة النون لله تعالى، وتكون كذلك عند القراءة بالياء إضافة إلى أنها للإخفاء. وأما بالتاء فيكون للصدقات. وسواء قرأت رفعا بالنون، أو بالياء، أو بالتاء فالمعنى واحد.

وقال أبو علي الفارسي بالجزم: " وأما من جزم فقال: (نُكْفَرُ عَنْكُمْ) فَإِنَّهُ حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى مَوْضِعِ قَوْلِهِ: (فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) لِأَنَّ قَوْلَهُ: (فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) فِي مَوْضِعِ جِزْمٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَإِنْ تَخَفَوْهَا يَكُنْ أَعْظَمَ لِأَجْرِكُمْ، لَجَزَمَ" (٤). فقد جعلها مجزومة محلاً. ومثله حكى مكي: " (من) جزمه عطفه على موضع (الفاء) في قوله: (فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)" (٥). وبين الزمخشري -أيضاً- أنها عطفت على محل الفاء وما بعده؛ لأنه جواب الشرط (٦). ووافقهم العكبري (٧) فيما ذهبوا إليه. أي: بعطفها على موضع الجزم في قوله (فهو خير لكم) وتقديره: يكن خيراً لكم.

(١) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٤٠١.

(٢) العكبري، التبيان، ج ١، ص ١٩١.

(٣) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢٩٦.

(٤) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٣٩٩.

(٥) مكي، مشكل، ص ٨١.

(٦) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٢٩٦.

(٧) العكبري، التبيان، ج ١، ص ١٩١.

نلاحظ أنهم متفقون على جزم الراء في (يَكْفُرُ) عطفاً على المحل. وأيدهم بحملها على موضع الجزم (فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ). بدليل أنه لو قال: إن تخفوها يكن أعظم لكم، وهذا الحمل على الموضع وارد عند القراء وبه يأخذ النحويون، ويسمونه: الحمل على المعنى. فيحمل التكفير على أن يكون داخلاً في وعد الله تعالى ومجازاته له؛ لأن الجزم يؤذن بذلك كونه مشروطاً إن وقع الإخفاء، أي: إن الله سبحانه سيكفر سيئات الذين ينفقون ويؤتون الصدقات بالإخفاء فقط، وهو مما يحمل التكفير على الإلغاء إذا كانت الصدقات معلنة، لأن الإخفاء فيها أفضل من الإظهار وكذلك سائر العبادات لانتفاء الرياء عنها^(١).

فهنا حملت قراءة الجزم بالعطف على المحل فتكون على معنى الخبر من الله تعالى "أنه يُجازي المخفي الذي يكون صدقته التطوع؛ ابتغاء وجه الله عز وجل ومرضاته بتكفير سيئاته"^(٢)، وحملت قراءة الرفع على الاستئناف لتدل على معنى اتساع التكفير.

وفي قوله تعالى: (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(البقرة: ٢٨٤). اختلف في الجزم والرفع من قوله تعالى: (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ). فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ) جزماً. قرأ ابن عامر وعاصم: (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ، وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ) رفعاً^(٣).

^١ (القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣، ج٣، ص ٣٣٢ .

^٢ (الطبري، جامع البيان، ج٥، ص ١٧ .

^٣ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٧٢ .

وجه أبو علي الفارسي القراءة بالرفع بقوله: "ومن لم يجزم قَطَعَهُ من الأول، وقطعه منه على أحد وجهين إما أن يجعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوفٍ فَيَرْتَفِعَ الفعلُ لوقوعه موقع خبر المبتدأ، وإمّا أن يعطف جملةً من فعلٍ وفاعلٍ على ما تقدمها"^(١).

فيرى أنها إما خبر لمبتدأ مضمّر تقديره (هو يغفر)، وإما عطف جملة على جملة سبقتها. وهي على القطع من الأول عند مكي^(٢)، والعكبري^(٣). نرى أنهم حملوا القراءة على الاستئناف.

وقال أبو علي الفارسي في الجزم: "وجه قول من جزم أنّه أُتْبِعَهُ ما قبله، ولم يقطعه منه..."^(٤). فقد اختار أبو علي الفارسي الجزم لكونه مشاكلاً لما قبله في اللفظ مع عدم الإخلال بالمعنى. ووافق مكي حيث قال: "من جزم عطف على (يُحَاسِبُكُمْ) الذي هو جواب الشرط"^(٥). ووجهها العكبري بالجزم عطفاً على جواب الشرط^(٦). نرى أنهم وجهوا هذه القراءة بالعطف على ما قبلها أي على الجزاء المجزوم (يحاسبكم) وهو أقرب للمشكلة بين أول الكلام وآخره، إذ أتبع ما قبله ولم يقطعه منه، فجاء الكلام متصلاً بعبءه ببعض، فهذا ما اتفقوا عليه.

وبالنظر إلى الوجهة الدلالية فقد حصل تحول في تركيب القراءتين، فورد الفعل المضارع (يغفر) في الآية مرفوعاً لما تحول عن الجزم على العطف إلى الرفع على الإخبار. ولذلك فإن قراءة الرفع تفيد معنى الاختصاص فالله عز وجل اختص بالمغفرة وحده لا سواه. فقد قال سميّر استنيتية: "

^١ (الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٤٦٥.

^٢ (مكي، مشكل، ص ٨٤.

^٣ (العكبري، التبيان، ج ١، ص ٢٠٠.

^٤ (الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٤٦٣-٤٦٤.

^٥ (مكي، مشكل، ص ٨٤.

^٦ (العكبري، التبيان، ج ١، ص ٢٠٠.

فالقراءة على الاستئناف المرفوع (فيغفرُ) تشير إلى إسناد المغفرة إليه، دون غيره- تعالى- بعد تمام الحساب ولذلك كان التقدير: فهو - لا غير- يغفر لمن يشاء، ويعذب مما يشاء" (١).

وأما قراءة الجزم فقد جيء بحرف العطف (الفاء) للدلالة على التراخي في الزمن؛ لأن الإخبار عن المغفرة لن يطول فهو مباشرة عقب الحساب ولهذا قال سمير استيتية: "والقراءة بالجزم عطفاً على المجزوم (يحاسبكم) تهدف إلى إبراز ما تشير إليه (الفاء) من مباشرة وتعقيب من غير تراخ، وذلك من أجل إدخال الطمأنينة في نفوس المؤمنين، فكأن الآية تخبرهم بأن الله سيغفر لمن يشاء عقب الحساب مباشرة، دون أن يطول الزمن بين الحساب والمغفرة" (٢). فالفائدة الحاصلة من القراءتين أن قراءة الرفع جاءت للدلالة على الاختصاص فالمغفرة خاصة بالله وحده فهو غفار الذنوب، بينما جاءت قراءة الجزم للدلالة على التراخي في الزمن.

اختلف في الرفع والجزم من قوله عز وجل: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ (مريم: ٦). فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: (يرثني ويرث) برفعهما. وقرأ أبو عمرو والكسائي: (يرثني ويرث) بالجزم فيهما (٣).

قال أبو علي الفارسي: "وجه الرفع: أنه سأل ولياً وارثاً علمه ونبوته، وليس المعنى على يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن تقول: إن وهبته ورث، لأنه فقد يهب ولياً لا يرث،

١ (استيتية، سمير شريف، منازل الرؤية- منهج تكاملي في قراءة النص- دار وائل، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٣٢٦.

٢ (المصدر نفسه ، ص ٣٢٧.

٣ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٠٧.

وكون ولياً فاصلةً لا يدلّ على أن يرثني ليس بصفةٍ، ألا ترى أن الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلاً بها فلا توجب الفاصلة قطع ما بعدها عنها" (١).

ذهب أبو علي الفارسي إلى أنها صفة لولي والتقدير (فهب لي من لدونك ولياً وارثاً علمي ونبوتي)، أي أن زكريا عليه السلام سأل الله سبحانه ولياً وبين صفته على القطع بتقدير: فهب لي من لدنك ولياً وارثاً علمي ونبوتي. ومثله ما ذكره مكي (٢)، والعكبري الذي رجحها؛ لأن المعنى سأل ولياً هذه صفته، أي يكون بهذه الصفة لا أن زكريا عليه السلام سأل ربه أن يهب له ولياً ثم أخبر أنه إذا وهب ذلك كانت هذه صفته، فهذا دخول في علم الغيب وهو غير جائز (٣). بينما وجهها الفراء أنها صلة للولي حيث قال: "وإذا رفعت كانت صلة للولي: هب لي الذي يرثني" (٤)، أي أن التقدير: هب لي من لدنك الولي الذي يرثني؛ لأن الأولياء منهم لا يرث على العكس مما هو في الشرط الذي يجيز ذلك لكل وارث، لما فيه من المجازاة التي تتردد بين حصول الشيء وعدمه.

نرى أنها وردت وصفاً للولي عند أبي علي الفارسي والمعنى (يرثني ويرث من آل يعقوب النبوة والعلم) ، ومكي، والعكبري. ولكنها بمعنى (الذي) عند الفراء. ويقوي الرفع أن لفظة (ولياً) رأس آية فاستغنى الكلام عن الجواب (٥). وتجدر الإشارة هنا إلى أن المراد بالإرث هنا: إرث الشرع

١ (الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ١٩١.

٢ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٩٠.

٣ (الطبري، جامع البيان، ج ٨، ص ٣٠١.

٤ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٩٠.

٥ (ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٧، ص ٦٨.

والعلم؛ لأن الأنبياء لا تورث المال" (١). لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تُورث ما تركناه صدقة" (٢).

وقال أبو علي الفارسي في قراءة الجزم: "ووجه الجزم: أنه أوقع الولي الذي هو اسم عام موضع الخاص أراد بالولي ولياً وارثاً... قوله: (ولياً) لفظاً عامة تقع على الوارث وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره، فعلى هذا يصح معنى الجزم" (٣).

فالمعنى يكون صحيحاً إذا جعل الولي ولياً وارثاً؛ لأن الولي كلمة تدل على العموم فجئ بالوارث ليخص الولي. فحول دلالة الكلمة من العام إلى الخاص ليصح فيها معنى الجزم. وقد جعلت (يرثي ويرث) جواباً للطلب لأنه كالأمر في الحكم. وهذا ما قاله مكي، ومثله ورد عند العكبري الذي قال: " يُفْرَأُ بِالْجَزْمِ فِيهِمَا عَلَى الْجَوَابِ أَيُّ: أَنَّ يَهَبُ يَرِثُ" (٤). ذهبوا إلى أنها تقع جواباً للطلب. فحمل على معنى المجازة بتقدير: إن تهب لي يرث. فقد جعلت قراءة الجزم جواباً للأمر وهو قوله: (فهب لي من لدنك ولياً) فجزمه وعطف عليه، ولأن الأمر مع جوابه بمنزلة الشرط والجزم صار جواب الأمر مجزوماً، والمعنى: هب لي ولياً فإنك إن وهبته لي يرثني (٥). وما يقوي الجزم أن لفظة (ولياً) رأس آية مستغن عن أن يكون ما بعده صفة له، وبذا يكون جواباً لا صفة. ولا يستحسن النحاس القراءة بالجزم

١ (الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٥٠٣.

٢ (أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجهاد، رقم ١٧٥٨، ج ٣، ص ١٣٧٨ - ص ١٣٧٩. وأخرجه ابن حنبل، أحمد، المسند، ج ١، ص ٤، ص ٦.

٣ (الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ١٩١.

٤ (العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١٧٦.

٥ (ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١٠.

لِمَا فِي جَوَابِ الْأَمْرِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْمَجَازَةِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِنْ وَهَبْتَهُ لِي وَرَثْتِي، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ وَالْمَعْنَى، لِأَنَّ فِيهِ إِخْبَارًا لِلَّهِ بِمَا هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُ^(١).

اختلف في قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ (الفرقان: ٦٩). فقرأ ابن كثير: (يُضَعَّفُ. وَيَخْلُدُ فِيهِ) جزمًا و (يُضَعَّفُ) مشددة العين بغير ألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر بالرفع فيهما: (يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ). (وَيَخْلُدُ)^(٢).

وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع على الاستئناف فقال: "ومن رفع فقال: (يُضَاعَفُ وَيَخْلُدُ) لم يُبَدَّلْ ولكنه قطعه ممًا قبله واستأنف"^(٣). وقال الفراء - أيضاً - : "رفع عاصم (يُضَاعَفُ لَهُ) لأنه أراد الاستئناف كما تقول: إن تأتينا نكرمك نعطيك كل ما تريد، لا على الجزاء"^(٤). ووافقهما مكي في هذا التوجيه، إلا أنه أضاف وجهاً آخرًا لها وهو حملها على الحالية^(٥).

فهنا استؤنف الكلام بقوله: (يُضَاعَفُ) لبيان استمرار العذاب في موضع واحد من دون مضاعفة وهو (آثامًا)، والمقصود به وادٍ في جهنم، وقيل: غيٌّ واثام بئران في جهنم، لقوله سبحانه ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾^(٦).

وجه أبو علي الفارسي قراءة الجزم بقوله: "من قال: (يُضَاعَفُ لَهُ) (وَيَخْلُدُ) جعل قوله (يُضَاعَفُ)، بدلاً من الفعل الذي هو جزاء الشرط، وهو قوله: ﴿يُضَعَّفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ﴾

^١ (النحاس، إعراب القرآن، ج ٣، ص ٥).

^٢ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٦٧).

^٣ (الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ٣٥٢).

^٤ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٥٨٩).

^٥ (مكي، مشكل، ص ٣٥١).

^٦ (الفيروز أبادي، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، مطبعة دار الفكر، د.ت، ص ٢٥٧).

مُهَانًا ﴿ (الفرقان: ٦٩) وذلك أن مضاعفة العذاب أجزاء الآثام في المعنى، فلمَّا كان إيَّاه أبدلُه منه" (١). فالقراءة تكون على البدلية، أي أن الفعل (يضاعف) بدلاً من (يلق)؛ لأن مضاعفة العذاب أجزاء الآثام لكونها عقوبة. فالعقاب على قدر الآثام. فلا يجوز أن يعاقب المذنب بأكثر من الاستحقاق على معنى مضاعفة استحقاق العذاب؛ لأنه يعدّ ظلماً. وهذا مردود لأن الله عز وجل لا يفعل ذلك مطلقاً. ولذا جاءت قراءة الجزم على معنى مضاعفة أجزاء العذاب من خلال خلودهم فيه.

وقد وردت عند مكي - أيضاً- إذ قال: " قوله: (يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ) من جزم جعله بدلاً من: (يُلْقَى)؛ لأنه جواب الشرط، ولأن لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود، فأبدل منه؛ إذ المعنى يشتمل بعضه على بعض" (٢).

فهما أبداً (يضاعف) من جواب الشرط (يلق)؛ لأن جزاء لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود.

٢- ما قرئ بالنصب والجزم

اختلف في التاء ونصب العين، والياء والجزم، من قوله عز وجل ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٨٤)

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو: (فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا) بالتاء ونصب العين في

الحرفين جميعاً. وقرأ حمزة والكسائي: (فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا) بالياء، وجزم العين (٣).

(١) الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ٣٥٠-٣٥١.

(٢) مكي، مشكل، ص ٣٥١.

(٣) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٢٤٤.

قال أبو علي الفارسي: "من قرأ: ((فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا)) احتمل قوله: (تَطَوَّعَ) أمرين: أحدهما: أن يكون موضعهُ جزءًا، والآخر: أن لا يكون له موضعٌ. فأما الوجه الذي يجعلُ (تَطَوَّعَ) فيه في موضعِ جزمٍ، فإنَّ تُجْعَلَ (من) للجزاء كالتي في قوله: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا)(الفرقان/ ٦٨) فإذا جعلته كذلك كان في موضعِ جزمٍ، وكانتِ الفاءُ مع ما بعدها أيضًا في موضعِ جزمٍ لوقوعها موقعِ الفعلِ المجزوم الذي هو جزءٌ، والفعلُ الذي هو "تَطَوَّعَ" على لفظِ المثالِ الماضي والتقديرُ بهِ المستقبلُ، كما أن قولك: إن أتيتني أتيتك كذلك. والآخرُ: أن تجعلهُ جزءًا، ولكونِ يكونُ بمنزلةِ "الذي" ولا موضعَ حينئذٍ للفعل الذي هو (تَطَوَّعَ)، ولو كان له موضعٌ لم تُكسِرَ (إن) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَرُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَءَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ (القصص/ ٧٦) والفاءُ على هذا في قوله: (فهو خيرٌ له) مع ما بعدها في موضعِ رفعٍ من حيث كان خبرَ المبتدأ الموصول- والمعنى معنى الجزء، وإن لم يكن به جزمٌ، لأن هذه الفاء، إذا دخلت في خبرِ الموصول، أدنت أن الثاني وجب لوجوب الأول، والنكرة الموصوفة في ذلك، كالأسماء الموصولة^(١).

ف(تطوع) فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط؛ لأن (من) شرطية، و(فهو خير له) جواب الشرط. واستخدم الفعل الماضي بمعنى المستقبل. وورد مثله عند ابن خالويه حيث قال: "الحجة لمن قرأ بالتاء والفتح: أنه جعله فعلاً ماضياً على بنائه في موضع الاستقبال، لأن الماضي يقوم مقام المستقبل في الشرط، والجواب الفاء في قوله (فهو خير له)"^(٢).

^(١) (الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٢٤٤ وما بعدها.

^(٢) (ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ج ١، ص ٩٠.

وقد تكون (من) بمعنى (الذي) أي مبتدأ والخبر (فهو خير له). وجاء عند مكي بأنه "يحتمل أن تكون من بمعنى الذي فيكون تطوع فعلاً ماضياً..."^(١) أي صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وقال السمين الحلبي: "تكون موصولة و(تطوع) صلتها فلا محل لها من الإعراب، وتكون في محل رفع بالابتداء و فهو خير خبره، ودخلت الفاء لما تضمن من معنى للشرط"^(٢). وذهب العكبري^(٣) مذهبهم فيها. فقد استغني بحرف الشرط عن لفظ الاستقبال؛ لأن حرف الشرط يدل على الاستقبال فأتى بلفظ الماضي، وكان ذلك أخف من لفظ المستقبل الذي تلزمه الزيادة والإدغام والتشديد، والماضي في موضع جزم بالشرط. ويجوز في هذه القراءة أن تكون خبراً غير شرط. و(من) بمعنى الذي، والماضي لفضلة كمعناه ماض أيضاً. والمعنى (فالذي تطوع فيما مضى (خيراً)، فإن الله شاكر لفعله عليم به، وهو (فهو خير له) أي: مؤخر له، ولا للماضي موضع الإعراب على هذا. وورد في التحرير والتنوير أن قوله سبحانه (فمن تطوع): "تفريع على قوله (وعلى الذين يطيقونه فدية) والتطوع: السعي في أن يكون طائعاً غير مكره أي: طاع طوعاً من تلقاء نفسه. والخير مصدر خار إذا حسُن وشُرِف وهو منصوب لتضمين (تطوع) معنى (أتى) أو يكون خيراً صفة لمصدر محذوف أي تطوعاً خيراً. ولا شك أن الخير هنا متطوع به فهو الزيادة من الأمر الذي الكلام بصدده وهو الإطعام لا محالة وذلك إطعام غير واجب فيحتمل أن يكون المراد فمن زاد على إطعام مسكين واحد فهو خير^(٤)."

^(١) مكي ، مشكل إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ١١٤ - ص ١١٥ .

^(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٢، ص ١٩٢ .

^(٣) العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص ٧١ .

^(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢، ص ١٦٧ .

وأما توجيهه لقوله (ومن يطَّوع) فقد قال أبو علي الفارسي: "وأما من قرأ (ومن يطَّوع) فتقديره: يتطَّوع، إلا أنه أدغم التاء في الطاء لتقاربهما. وجزم العين التي هي لام (من) التي للجزاء. وهذا حسن لأن المعنى على الاستقبال" (١).

ف(تَطَّوع) فعل مستقبل مجزوم ب(من) الشرطية. ووافقه مكي حيث قال: "فأما من شددتها وقرأ بالياء فمن للشرط لا غير، والفعل مجزوم به" (٢). وكذلك قال ابن خالويه: "والحجة لمن قرأ بالياء وإسكان العين أنه أراد يتطَّوع فأسكن التاء، وأدغمها في الطاء، وبقي الياء ليبدل بها على الاستقبال، وجزمه بحرف الشرط" (٣). ورأى العكبري أنه "على لفظ المستقبل فمن على هذا شرط لا غير. وجزم بها وادغم التاء في الطاء" (٤).

اختلف في قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون: ١٠).

قرأ أبو عمرو وحده: وأكون بواو. وقرأ الباقر: وأكن بغير واو (٥).

وجه أبو علي الفارسي قراءة النصب فقال: "وأما من نصب فقال "وأكون من الصالحين" فإنه عطفه على النصب الظاهر في قوله "فَأَصَّدَّقَ" وذلك أن (أَصَّدَّقَ) فعل مضارع مسند إلى المتكلم، فالنصب في " وَأَكُونُ " ظاهر في الإعراب" (٦).

١ (الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٢٤٨.

٢ (مكي ، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ١١٤-١١٥.

٣ (ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ج ١، ص ٩٠.

٤ (العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص ٧١.

٥ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٣٧.

٦ (الفارسي، الحجة، ج ٦، ص ٢٩٣-٢٩٤.

فهو يرى أن النصب على اللفظ الظاهر. وقد سبقه الفراء (١) في ذلك، وكذلك رأى مكّي (٢).
وأيدهم الزمخشري في ذلك فقال: "ومن قرأ وأكُونَ على النصب فعلى اللفظ" (٣). ورأى العكبري -
أيضاً- أن في قوله تعالى: (وَأَكُونُ) بالنصب هو عطف على ما قبله.

ومما سبق يتضح لنا أن الفراء، وأبا علي الفارسي، ومكّي، والزمخشري، والعكبري كلهم وجه
القراءة على العطف على اللفظ (فَأَصَدَّقَ).

وأما قراءة الجزم فوجهها بقوله: "أما قراءة الجزم " فَأَصَدَّقَ " في موضع جزم لأنه لو لم تدخل
الفاء لكان لولا أخرتني أصدق كما تقول أخرني أصدق ، الفاء مع الفعل المنصوب الذي بعدها في
موضع جزم ، فجاز أن تعطف الفعل الذي بعده على هذا الموضع كما أنك لو قلت أخرني أصدق
وأكن كان معطوفاً على الجزم الظاهر في " أَصَدَّقُ " (٤).

فيذهب أنها عطفت على الموضع، كأن المعنى "أخرني أصدق وأكن، فتكون أصدق مجزومة
في جواب الطلب (أخرني) والجزم يعني هنا أنه يطلب أو يؤخر في أجله حتى يتصدق. وقد قال
الفراء: "يقال كيف جزم "وأكن" وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك أن الفاء لو لم تكن
في فأصدق كانت مجزومة فلما رددت وأكن رددت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء" (٥). فالعلة
في جزم (وَأَكُونُ) وهو عطفها على موضع الفاء فلولا دخولها في (فَأَصَدَّقَ) لكانت مجزومة فالفاء مع
الفعل المنصوب في موضع جزم، ولذا عطف (وَأَكُونُ) على موضع الجزم.

(١) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٨٧٥.

(٢) مكّي، مُشكَلُ إعراب القرآن، ص ٤٨٩.

(٣) الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٤٦٢.

(٤) الفارسي، الحجة، ج٦، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ٨٧٥.

وأما مكي فيرى أن قوله: "قوله: (فَأَصَدَّقَ وَأَكُنَّ) من حذف الواو عطفه على موضع الفاء^(١)). وهذا توجيه لا يخالفه الزمخشري حيث يقول: "وقرئ: وأكن عطفاً على محلِّ فأصدَّق. كأنه قيل إن أخرتني أصدَّق وأكن"^(٢). وحمل العكبري القراءة بالجزم على المعنى: إن أخرتني أكن^(٣).
ويبين سمير إستيتية أن (الفاء) في هذا السياق قد عطفت الجملة الإخبارية (وأكن من الصالحين) على الجملة الإنشائية الطلبية (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدَّق) وهذا يقتضي أن تكون الجملة المعطوفة (وأكن من الصالحين) جملة شرطية حذف منها أداة الشرط (إن)، وفعل الشرط (أخرتني)، بمعنى (إن أخرتني أكن من الصالحين)^(٤). فهو يذهب إلى أن (الفاء) عطفت جملة على جملة لا فعلاً على فعل.

وأما فاضل السامرائي فيقول: "فعبّر عن كونه من الصالحين بأسلوب الشرط (وأكن من الصالحين)؛ لأنه أقوى في الدلالة على التعهد والتوثيق فأعطى الأهم والأولى أسلوب الشرط الدال على القوة في الأخذ على النفس والالتزام، وأعطى ما هو دونه في الأهمية والأولوية أسلوب التعليل ولم يجعلهما بمرتبة واحدة"^(٥). فيتبين من كلامه أن قراءة الجزم هي الأقوى في الدلالة على التقيد بالعهد ولذلك جيء بأسلوب الشرط لما فيه من التزام.

^(١) مكي، مُشكل إعراب القرآن، ص ٤٨٩.

^(٢) الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٤٦٢.

^(٣) العكبري، التبيان، ج ٢، ص ٥٠٤.

^(٤) إستيتية، منازل الرؤية، ص ٣٢٨ وما بعدها.

^(٥) السامرائي، فاضل صالح، لمسات بيانية في نصوص التنزيل، دار عمار، الأردن، ١٩٩٩، ص ١٩١.

٣- ما قُرئ بالرفع والنصب

اختلف في نصب اللام رفعها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة: ٢١٤).

فقرأ نافع وحده (حَتَّى يَقُولُ) رفعاً. وقرأ الباقر (حَتَّى يَقُولُ) نصباً^(١).

وبيّن أبو علي الفارسي أن الفعل (يَقُولُ) مضارع ولكن المعنى يدل على أنه ماض في قوله

تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة: ٢١٤) برفع (يَقُولُ) ونصبه، قال: "النصب فالمعنى

وَزُلْزِلُوا إِلَى أَنْ قَالَ الرَّسُولُ. وما ينتصب بعد حتى من الأفعال المضارعة على ضربين، الأول:

بمعنى إلى وهو الذي تحمل عليه الآية. والآخر: أن يكون بمعنى كي، وذلك قولك: أسلمت حتى

ادخل الجنة، فهذا تقديره: أسلمت كي أدخل الجنة، فالإسلام قد كان، والدخول لم يكن، والوجه الأول

من النصب قد يكون الفعل الذي قبل حتى مع ما حدث عنه قد مضياً جميعاً، ألا ترى أن الأمرين

في الآية كذلك والرفع بعد حتى إذا كان مضارعاً لا يكون إلا فعل حال ويجيء على ضربين: الأول:

أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي بعد حتى قد مضى والفعل المسبب له لم يمض، مثال

ذلك (مرض حتى لا يرجونه)، و(شربت الإبل حتى يجئ البعير يجر بطنه)، وتتجه على هذا الوجه

الآية: كان المعنى: وزلزلوا فيما مضى حتى أن الرسول يقول: متى نصر الله؟ وحكي الحال التي

كانوا عليها، كما حكيت الحال في قوله تعالى قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ ()

القصص: ١٥)، وقوله: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف: ١٨). والوجه الثاني من

وجهي الرفع: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضياً، نحو: سرتُ حتى أدخلها، فالدخول متصل بالسير بلا

فصل بينهما كما كان في الوجه الأول بينهما فصل، والحال في هذا الوجه محكية كما كانت محكية

في الوجه الآخر بينهما فصل، ألا ترى أن ما مضى لا يكون حالاً؟ وحتى إذا رفع الفعل بعدها،

^(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٨١.

حرف، يصرف الكلام بعدها إلى الابتداء، وليست العاطفة ولا الجارة وهي إذا انتصب الفعل بعدها.

الجارّة للاسم، وينتصب الفعل بعدها بإضمار أن ، كما ينتصب بعد اللام بإضمارها^(١).

إن أبا علي ينحى منحى سببويه في أن النصب لا يكون الفعل الذي قبل حتى سبباً لما بعده وموجباً له، ويمثل على ذلك (سرت حتى تطلع الشمس) فليس السير في طلوع الشمس، وتأويل الجملة (سرت إلى أن) أمّا الرفع فإن الفعل الذي قبل حتى موجب لما بعدها وسبب له^(٢) فالزلزلة والقول قد مضيا، أي زلزلوا إلى أن يقول الرسول. أمّا الوجه الثاني للنصب (كي أدخلها) فهو في غير الآية. وفي الرفع سرت حتى أدخلها، أي سرت فأدخلها وقد مضيا جميعاً فدخلت أي كنت سرت فدخلت، ولا تعمل حتى ها هنا بإضمار أن لأنّ ما بعدها جملة^(٣).

وأما النحاس فيقول: " القراءة بالرفع أبين وأصح معنى، أي وزلزلوا حتى الرسول يقول، أي حتى هذه حاله، لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى^(٤) فالنصب على إضمار (أن) ومعنى الاستقبال، لأن (أن) عَلَمَ له. والرفع في معنى الحال، كقولك: شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه، إلا أنها ماضية محكية. ويرى ابن هشام أن الفعل المضارع بعد حتى كانت حالته ليست حقيقية. بل كانت محكية، رفع وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية والرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ الرسول والذين آمنوا معهم يقولون كذا^(٥).

(١) الفارسي، الحجة، ج١، ص ٤٢٩.

(٢) سببويه: الكتاب، ج٣، ص ٢٥.

(٣) المبرد: المقتضب، ج٢، ص ٤١. وانظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج٨، ص ٦٢.

(٤) النحاس: إعراب القرآن، ج١، ص ١٠٧.

(٥) ابن هشام: مغنى اللبيب، ص ١٧٠.

ويذهب الفراء إلى أن لها وجهين في العربية نصب ورفع فأما النصب فلان الفعل الذي قبلها مما يتناول كالترداد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بـ(حتى) وهو في المعنى ماضٍ فإذا كان الفعل قبل(حتى) لا يتناول وهو ماضٍ، رفع الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً.

وإنما رفع مجاهد لأن فعل يحسن في مثله من الكلام، كقولك: زلزلوا حتى قال الرسول^(١). وقال علي البواب من المحدثين: يرفع المضارع بعد حتى إذا كان حالاً مسبباً عما قبله، فضلة، ومنه حتى يقول الرسول في قراءة نافع لأنه مؤول بالحال أي: حتى حاله الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون. وقراءة العشرة إلا نافعاً بالنصب وذلك أن حتى جعلت غاية للزلزلة فنصبت بمعنى (إلى أن) والمعنى وزلزلوا إلى أن قال الرسول... أما قراءة نافع برفع (يَقُولُ) فالحجة فيها أن الفعل دال على الحال لا على الاستقبال والمعنى وزلزلوا فيما مضى حتى يقول الرسول فحكي الحال أو فزلزلوا حتى قال الرسول فالزلزلة سبب القول^(٢).

فهنا بين أبو علي الفارسي أن الفعل بلفظ المضارع ولكن المقصود منه الماضي وفسر ذلك باعتماده على المعنى كما رأينا. وعليه فإن قراءة الرفع تكون على معنى وجوب التأدية، فقد جاءت على الحكاية: وزلزلوا حتى قال الرسول أو حتى كان من شأنه أن يقول على جهة الدعاء والتمني من لدنه صلى الله عليه وسلم. وهو أمر واقع ممكن؛ تشوقاً للنصر ورغبة فيه. ثم جاءت قراءة النصب لتزيد الأمر وضوحاً فكانت على معنى وجوب الغاية، فالغاية تبين ثبات الرسل واصطبارهم وبيان سعة صدرهم، فإذا نفذ صبرهم حتى ضجوا كان ذلك الغاية في الشدة التي لا مطمع وراءها، فقيل لهم: إن نصر الله قريب؛ إجابة لهم لما أرادوه من عاجل النصر.

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٣٢، والمبرد: المقتضب، ج ٢، ص ٤٢.

(٢) البواب: علي حسين، القراءات القرآنية والاحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك لابن هشام، ط ١، ص ٤٦.

اختلف في تشديد العين وتخفيفها ورفع الفاء ونصبها وإسقاط الألف وإثباتها في (فيضاعفه) من قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (البقرة: ٢٤٥).

فقرأ ابن كثير (فَيُضَاعَفُهُ) برفع الفاء من غير ألف في جميع القرآن. وقرأ (نافعٌ وحمرَةُ والكسائيُّ) بالألف، وَرَفَعَ الفاء (١).

وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع بقوله: " للرفع في قوله: (فيضاعفه) وجهان: أحدهما: أن تعطفه على ما في الصلة، والآخر: أن تستأنفه" (٢).

رجح القراءة وهي عنده إما أنها عطف على (يقرض)، وإما أنها على القطع. وبهذا وجهها الفراء حيث قال: " . فمن رفع جعل الفاء منسوقة على صلة (الذي)" (٣). ومثله قال مكي: " من رفعه عطفه على ما في الصلة وهو: (يقرض)، ويجوز رفعه على القطع مما قبله" (٤). وكذلك رأى العكبري (٥).

إذن، اتفق الجميع أن التوجيه في قراءة الرفع إما بالعطف على صلة الذي، أي بالعطف على يقرض التقدير: من ذا الذي يقرض الله فيضاعف له، وإما مستأنفة، أي (فالله يضاعفه)؛ لأنه قطعها عما قبله ولم يدخله في صلة (الذي).

^١ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٨٥

^٢ (الفارسي، الحجة، ج ٢ ، ص ٣٤٣.

^٣ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٢٧.

^٤ (مكي، مشكل، ص ٧٥.

^٥ (العكبري، التبيان، ج ١، ص ١٦٨.

ووجه قراءة النصب بالحمل على المعنى دون اللفظ بقوله: " فأما النصبُ في: (فيضاعفهُ) فإن الرفعَ أحسن منه، ألا ترى أن الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض؛ فإذا كان كذلك لم يكن مثل قولك: أنْفِرْضَنِي فأشكرَكَ، لأن الاستفهام هنا عن الإقراض... يُحْمَلُ فِيهِ الْكَلَامُ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ الْلِفْظِ" (١).

وقد أخرج الفراء النصب من الصلة وجعلها جواباً لـ (من)؛ لأنها استفهام (٢). وحملها مكي على العطف بالفاء على المعنى دون اللفظ فأضمر بعد الفاء (أنْ) ليكون مع الفعل مصدرًا، فتعطف مصدرًا على مصدر، فلما أضمرت (أنْ) نصبت الفعل. وذلك أن معنى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا): من يكن منه قرض يتبعه أضعاف، فلما كان معنى صدر الكلام المصدر جعل الثاني المعطوف (بالفاء) مصدرًا ليعطف مصدرًا على مصدر، فاحتاج إلى إضمار (أنْ) لتكون مع الفعل مصدرًا فنصب الفعل (٣).

ومكي كأبي علي الفارسي لا يستحسن أن تكون (فيضاعفه) بالنصب جواباً للاستفهام (بالفاء)؛ لأن القرض غير مستفهم عنه، إنما الاستفهام فاعل القرض. وقد ضرب مثالاً لذلك فالنصب لم يجز على جواب الاستفهام في (أزيد يقرضني فأشكره) لأن الاستفهام واقع على زيد لا على القرض. بينما يجوز ذلك إذا قلت (أيقرضني زيد فأشكره) لأن الاستفهام واقع على القرض (٤).

١ (الفارسي، الحجة، ج ٢، ٣٤٥ - ٣٤٦.

٢ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٢٧.

٣ (مكي، مشكل، ص ٧٥.

٤ (المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وكذلك أيدهما العكبري إذ قال: "أَنْ يَكُونَ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُقْرَضُ فِي اللَّفْظِ فَهُوَ عَنِ الْإِقْرَاضِ فِي الْمَعْنَى، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَيُقْرَضُ اللَّهُ أَحَدٌ فَيُضَاعَفُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ اللَّفْظِي؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ فِي اللَّفْظِ الْمُقْرَضُ لَا الْقَرَضُ"^(١).

فقرأة النصب على وجهين: الأول: معطوفة على مصدر يقرض في المعنى وذلك بإضمار (أن) ليصبح مصدراً معطوفاً على مصدر وعليه يكون التقدير: (من ذا الذي يكون منه قرض فمضاعفته من الله). والثاني: حمله على جواب الاستفهام على المعنى؛ لأن الاستفهام وإن وقع على المقرض لفظاً فهو عن القرض معنى كأنه قال: أيقرض الله أحد فيضاعفه له؟

وصفوة القول إن أبا علي الفارسي فضل قراءة العطف على (يقرض) لقوة المعنى على الاستئناف. بينما حمل النصب على جواب الاستفهام في المعنى لا في اللفظ.

وأرى أن القراءتين متقاربتان فالغاية من التحول الذي يكون بين التركيب هو الجمع بين الأمر في آن معاً. إلا أنني أميل إلى قراءة النصب لما تحمله على معنى الاستفهام.

اختلف في كسر الألف وفتحها من قوله تعالى: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) ورفع الراء ونصبها من (فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (البقرة: ٢٨٢).

فقرأ حمزة وحده: (أَنْ تَضِلَّ) بكسر الألف (فَتَذَكَّرُ) بالتشديد والرفع وكسر إن.

قرأ الباقر: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرُ) نصباً، غير أن ابن كثير وأبا عمرو خففا الكاف

وشددها الباقر.

^(١) العكبري، التبيان، ج ١، ص ١٦٨.

وجه أبو علي الفارسي قراءة النصب بقوله: "وأما موضع أن فنصب وتعلقه إنما بأحد ثلاثة أشياء: أحدهما: الفعل المضمر الذي يدل عليه قوله: (واستشهدوا شهيدين). والثاني: الفعل الذي هو: (فليشهد رجل وامرأتان). والثالث: الفعل الذي هو خبر المبتدأ (فرجل وامرأتان يشهدون" ^(١)). (فأن تضل) على أن المصدر المؤول في موضع نصب مفعول له، و(فَتُنْكَرُ) معطوفة على (أن تضل). وتبع أبو علي الفارسي النحاس ^(٢) في توجيه قراءة النصب لهذه الآية على أنه مفعول له. وكذلك وجه مكي (أن تضل) بالفتح: "أن المصدر المؤول في موضع نصب على حذف اللام، أي (لام التعليل)، والتقدير: لئلا تضل إحداهما؛ أي تنسى، وكأنه بين علة كون امرأتين مقام الرجل ^(٣)). فهو يرى أن (أن) والفعل في محل نصب مفعول لأجله.

ولا يبتعد الزمخشري عما قالوه فقد ذكر أنها على مفعول له، أي إرادة أن تضل، أي تقديره: فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء يشهدون لأن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى. ثم قال - مستخدماً أسلوب الفنقلة - : " (فإن قلت): كيف يكون ضلالها مراداً لله تعالى؟ (قلت): لما كان الضلال سبباً للإذكار، والإذكار مسيئاً عنه، وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب عنه الإذكار إرادة للإذكار؛ فكأنه قيل: إرادة أن تُنْكَرَ إحداهما الأخرى إن ضللت" ^(٤).

فهنا يستخدم أسلوب الفنقلة ليبين أن الكلام محمول على المعنى فالعرب تجعل السبب في موضع المسبب لأن يصير إليه فالضلال سبباً للإذكار كقولك أعددتَه أن تميل الحائط فدعمه ولم

^(١) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٤٢٠.

^(٢) النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ١٦٧ - ١٦٨.

^(٣) مكي القيسي، الكشف، ص ٣٢٠.

^(٤) الزمخشري، الكشف، ج ١، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

يقصد بإعداد الخشبة ميل الحائط وإنما المعنى لأدعم بها الحائط إذا مال^(١). وعليه تحمل القراءة .
وكان المعنى لأن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت.

وأما الرازي فقد قدم لهذه القراءة وجهين: الأول: اتفق وأبا علي الفارسي في أنه مفعول له.
والثاني: رأى فيها وجهاً آخر هو أنه حذف فيه الخافض والتقدير (لأن تضل) ^(٢). ولا يخالف العكبري
من سبقه إذ قال: " (أَنْ تَضِلَّ) يقرأ بفتح الهمزة على أنها المصدرية الناصبة للفعل وهو مفعول له
وتقديره لأن تَضِلَّ إحداهما"^(٣). وكذلك رأى أبو حيان أن الجمهور قرأ بفتح همزة (أن) وهي الناصبة،
وفتح راء فتذكر عطفاً على أن تضل"^(٤). ويكون المعنى: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان كي تذكر
إحداهما الأخرى إن ضلت، ويقاس عليه: (إني ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى، والمعنى إنما يعجبه
الإعطاء إن سأل السائل)^(٥).

ومن هنا نجد أن الجميع رأوا أن (أَنْ تَضِلَّ) في موضع نصب مفعول لأجله. وأن (فَتَذَكَّرُ)
عطفت إليها. بتقدير: كي تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت.

وفي القراءة بكسر همزة (إن) ورفع الراء في (فَتَذَكَّرُ) فقد ذكر أبو علي الفارسي بأنه " جعل
إن للجزاء، والفاء في: (فَتَذَكَّرُ): جواب الجزاء، وموضع الشرط وجزائه رفع بكونهما وصفاً للمنكورين

^١ (الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٤١٩. والعكبري، التبيان، ج ١، ص ١٩٦.

^٢ (الرازي، التفسير الكبير، ج ٧، ص ٩٩.

^٣ (العكبري، التبيان، ج ١، ص ١٩٦.

^٤ (أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٦٥.

^٥ (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص ٣٠٩.

وهما المرأتان في قوله: (فرجل وامرأتان) ... واللام التي هي لام في قوله (إن تضل) فيمن جعل إن جزءاً في موضع جزم، وإنما حركت بالفتح لالتقاء الساكنين^(١).

وذهب فيها النحاس تبعاً للفراء حيث قال: فمن كسرهما نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها^(٢). أي أنها رفعت على الابتداء.

وأضاف العكبري رأياً آخر وهو أنه يقرأ: "إن" بكسر الهمزة على أنها شرط، وفتحة اللام على هذا حركة بناء لالتقاء الساكنين (فَتَذَكَّرَ) جواب الشرط، ورفع الفعل لدخول الفاء الجواب^(٣). وعلى قوله سار أبو حيان^(٤)، أي أن (أَنْ) حرف شرط، وجوابه (فَتَذَكَّرَ).

ففي القراءة وجهان إما على الابتداء، وإما أن (إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرْ) جملة شرطية، مكونة من حرف شرط (إِنْ) وفعله (تَضِلَّ)، وجوابه (فَتُذَكَّرْ)، والشرط وجزاؤه وصف للمرأتين. وأوافق أبا علي الفارسي توجيهه لقراءتي الرفع والنصب فقد كان دقيقاً لمراعاته ما يناسب الآية من معنى. فبالنظر إلى الناحية الدلالية نلاحظ أن قراءة كسر (إِنْ) ورفع الراء في (فَتُذَكَّرْ) اتجهت إلى اشتراط التذكير بالضلال (النسيان) وفيه دلالة على أن من شرط جواز إقامة الشهادة ذكر الشاهد لها، وأنه لا يجوز الاقتصار فيها على الخط، إذ الخط والكتابة مأمور بهما لتذكر الشهادة^(٥). وأما قراءة فتح همزة (أَنْ) ونصب (فَتُذَكَّرْ) فاتجهت إلى تعليل مشروعية تعدد المرأة في الشهادة. فإذا سئل عن سبب إحلال

^(١) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٤٢٢.

^(٢) النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ١٦٧-١٦٨.

^(٣) العكبري، التبيان، ج ١، ص ١٩٧.

^(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٦٥.

^(٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٦٦.

شهادة المرأتين إذا تعذرت شهادة الرجل كان الجواب كي تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت. وذلك لمعرفة الله تعالى بالطبيعة الفسيولوجية للمرأة وما قد يصيبها من نسيان^(١).

واختلف في إدخال الواو وإخراجها والرفع والنصب في قوله جل وعز: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (المائدة: ٥٣). فقرأ أبو عمرو وحده: (وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا) نصبًا. وقرأ عاصم وحمة والكسائي: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) رفعًا. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا) بغير واو في أولها ورفع اللام، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة ومكة. واللام (من يقول) مضمومة^(٢).

قال أبو علي الفارسي في قراءة الرفع: "فأما من رفع، فحجته أن يجعل الواو لعطف جملة على جملة، ولا يجعلها عاطفة على مفرد، ويدل على قوة الرفع قول من حذف الواو فقال: (يقول الذين آمنوا)"^(٣). جعلت القراءة على الاستئناف لأن الكلام متداً مسوق لبيان كمال لسوء حال المنافقين، فالعطف فيها عطف جملة لا عطف مفرد. وبهذا جاءت عند الفراء^(٤) والعكبري^(٥). وقرئ بغير واو على أنه جواب سؤال نشأ مما سبق كأنه قيل يقول الذين حينئذ.

وأما قراءة النصب فوجهها أبو علي الفارسي على أمرين: "أحدهما: أن يحمله على المعنى لأنه إذا قال: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ (المائدة: ٥٢) فكأنه قد قال عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول

^١ (ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢، ص ١١٢.

^٢ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٤٥.

^٣ (الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ٢٣٠.

^٤ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٣٨.

^٥ (العكبري، التبيان، ج ١، ص ٣٨٣.

الذين آمنوا. ووجه آخر وهو أنه إذا قال: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ (المائدة: ٥٢) جاز أن يبديل (أن يأتي) من اسم الله... كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَسَى أَنْ يَأْتِيَ اللَّهُ بِالْفَتْحِ، ويقول الذين آمنوا^(١).

نصبت لما حملت على المعنى، فعطفه على (أن يأتي)، وعليه فإن معنى (عسى الله أن يأتي) و (عسى أن يأتي الله) واحد. وكذلك على لفظ (أن يأتي) إذا جعل بدلاً من لفظ الجلالة. وعلى ذلك سار العكبري الذي أضاف للقراءة وجهين هما: أَنْ يُعْطَفَ عَلَى لَفْظِ (يَأْتِي) وَهُوَ خَيْرٌ، وَيُقَدَّرُ مَعَ الْمَعْطُوفِ ضَمِيرٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ. وَأَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْفَتْحِ، تَقْدِيرُهُ: فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ، وبأن يقول الذين آمنوا^(٢)

فالقراءة بالنصب معطوفة بالمعنى على (أن يأتي)، أو على البدلية. وقيل: على الخبرية بتقدير ضمير مضمرة مع المعطوف، أي: وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ، أو بالفتح بإضمار أن، أي: عسى الله أن يأتي بالفتح، وبأن يقول الذين آمنوا وعليه يكون تأويل الكلام فعسى الله أن يأتي بالفتح المؤمنين أو من عنده يُدِيلِيهِمْ بِهِ عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ مِنْ أَعْدَائِهِمْ فَيَصْبِحُ الْمُنَافِقِينَ عَلَى مَا أُسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ، وعسى أن يقول الذين آمنوا حينئذ: أهولاء الذين أقسموا بالله كذباً جهد أيمانهم بأنهم لمعكم^(٣)؟

اختلف في فتح النون وضمها من ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (النحل: ٤٠).

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة: (كُنْ فَيَكُونُ) رفعاً، وكذلك في كل

القرآن. وقرأ ابن عامر والكسائي: (فيكون) نصباً، وفي سورة يس (٨٢) مثله فتح^(٤).

^١ (الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ٢٢٩.

^٢ (العكبري، التبيان، ج ١، ص ٣٨٤.

^٣ (الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ٢٢٩.

^٤ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٧٣.

قال أبو علي الفارسي: "أما نصب الكسائي؛ (فيكون) هاهنا، وفي سورة يس فإنه يحمله على أن، كأنه: أن يقول.. فيكون، قال: وسمعت ذلك بالنصب مراراً ذكرها. فأما ابن عامر فإنه قد نصب (فيكون) وإن لم يكن قبله أن نحو: (إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون) (مريم: ٣٥) فإن نصب هنا على هذا الحد؛ فقد مضى القول عليه قبل، وإن نصبه من حيث نصبه الكسائي؛ فمستقيم" (١).

قراءة الرفع لا خلاف فيها لموافقته الخط. وهي مقطوعة عما قبلها مستأنفة على تقدير (فهو يكون). وهذا قول الفراء (٢) -أيضاً- . ومثله ذكر مكي أن من رفعه قطعه مما قبله، أي: فهو يكون، وما بعد الفاء يستأنف (٣) ، وقال العكبري -أيضاً-: "(فيكونُ) يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ أَي: فهو يكون" (٤). فقد وجهت على القطع عما سبقها باتفاق الجميع، أي أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو يكون. فالله سبحانه يقول لمن يخلقه إذا قضاه وأراد تكوينه (كن) فيكون بقدرته عز وجل موجوداً كما أراده، فسبحان الله خالق الكون كله.

وأما في النصب فلا خلاف -أيضاً- وجعلت عطفاً على (أن نقول)، وهذا ما ذهب إليه الفراء إذ قال: "(فيكونُ) فهي منصوبة بالردّ على نقول" (٥). وورد هذا التوجيه عند مكي (٦)، والعكبري (٧). ولكن النصب على جواب (كن) فهو بعيد؛ لأن لفظه الأمر ومعناه: الإخبار عن قدرة الله. فالمعنى (فإنما نقول له كن فهو يكون) (٨). ويقول أبو حيان: " ووجه النصب أنه جواب على لفظ

١ (الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ٦٥ - ص ٦٦.

٢ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٣٧.

٣ (مكي، مشكل، ص ٢٨٢.

٤ (القرطبي، جامع البيان، ج ١٠، ص ٤٠٨.

٥ (الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٣٧.

٦ (مكي، مشكل، ص ٢٨٢.

٧ (العكبري، التبيان، ج ٢، ص ١١٦.

٨ (مكي، مشكل، ص ٢٨٢.

لفظ كن؛ لأنه جاء بلفظ الأمر الحقيقي، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي؛ لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط، نحو (ائتني فأكرمك) إذ المعنى إن تأتي أكرمك، وهنا لا ينتظم ذلك إذ يصير المعنى إن يكن أكن، فلا بد من اختلاف بين الشرط والجزاء إما بالنسبة إلى الفاعل وإما بالنسبة إلى الفعل نفسه، أو في شيء من متعلقاته^(١). والمعنى (أن نقول فيكون) وهو نظير قول القائل: (تاب فلان فاهتدى) (واهتدى فلان فتاب) لأنه لا يكون تائباً إلا وهو مهتد ولا مهتدياً إلا وهو تائب، فكذلك لا يكون أن يكون الله أمراً شيئاً بالوجود إلا وهو موجود، ولا موجوداً إلا وهو أمره بالوجود^(٢).

فالقراءتان كناية عن "سرعة الإيجاد وعدم اعتيابه فهو من مجاز التمثيل، وكأنه قدر أن المعدوم موجود يقبل الأمر ويمتثله بسرعة بحيث لا يتأخر عن امتثال ما أمر به"^(٣) وتمثل هذا المعنى المعنى في قراءة النصب إذا تبع فعل الشرط (يقول) جواب الشرط (فيكون) مسبقاً بالفاء الواقعة في جواب الشرط التي تحمل دلالة التعاقب والتتابع (السرعة) والخلق من العدم، فالله تعالى إذا أراد إحداث شيء قال له كن، دون أن ينتظر وجود الأصل الذي منه يكون ما يريد، وهذا ما تبينه قراءة الرفع، فهو يخاطب العدم ليصير منه شيئاً موجوداً، وبذا فهو يخلق ما يريد دون شروط، كما أنه يخلق ما يريد بسرعة فائقة لا يتصورها عقل.

^(١) أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٥٣٦

^(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

^(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

اختلف في الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (لقمان: ٦). فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا) نصبًا، وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: (وَيَتَّخِذَهَا) رفعًا (١).

وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع بقوله: "مَنْ رَفَعَ (يَتَّخِذَهَا) جَعَلَهُ عَطْفًا عَلَى الْفِعْلِ الْأَوَّلِ مِنْ: يَشْتَرِي، وَيَتَّخِذُ" (٢). فقد نزلت الآية في النضر بن الحارث الداري، وكان يشتري كتب الأعاجم فارسَ والروم وكتب أهل الحيرة ويحدث بها أهل مكة؛ وإذا سمع القرآن أعرض عنه واستهزأ به (٣). فلذلك وجهت القراءة بالرفع على أنها معطوفة على الفعل (يشتري). وقدم مكّي للقراءة وجهين: الأول يتفق وأبا علي الفارسي في عطفها على (يشتري). والآخر: أنها على القطع (٤). ولم يبعد العكبري عن هذا التوجيه حيث قال: "والرفعُ عَطْفٌ عَلَى يَشْتَرِي، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ هُوَ" (٥). فهي عندهم رفعت بالعطف على (يشتري) الواقع صلة لمن، أي يشغل الناس بلهو الحديث ليصرفهم عن القرآن ويتخذ سبيل الله هزوءًا، أو على الاستئناف.

وفي النصب قال أبو علي الفارسي: "وَمَنْ نَصَبَ عَطْفَهُ عَلَى (لِيُضِلَّ) (وَيَتَّخِذَهَا)" (٦).

رأى أبو علي الفارسي أنها معطوفة على ليضل المنصوب بأن المضمر جوازاً بعد لام التعليل، أي يلهيهم بلهو الحديث ليضلهم وليتخذ دين الإسلام هزءاً. ومثل هذا التوجيه ورد عند

١ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥١٢.

٢ (الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ٤٥٤.

٣ (الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٦٣٩.

٤ (مكّي، مشكل، ص ٣٧٥.

٥ (العكبري، التبيان، ج ٢، ص ٣٣٠.

٦ (الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ٤٥٤.

مكي(١)، والعكبري(٢). وأما بالنسبة إلى (الهاء) في (يتخذها) فهو ضمير يعود على السبيل، أو على الحديث لأنه بمعنى الأحاديث، أو على الآيات(٣). فالمعنى منسجم في القراءتين، فقد قال ابن عاشور: "ومآل المعنى متحد في القراءتين؛ لأن كلا الأمرين من فعله ومن عرضه. وأما الإضلال فقد رجح فيه التعليل لأن العلة الباعثة له على ما يفعل"(٤).

اختلف في قوله تعالى: ﴿أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ (غافر: ٣٧).

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: (فَأَطَّلِعُ) نصباً. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فَأَطَّلِعُ) رفعاً (٥).

وجه أبو علي الفارسي قراءة الرفع بقوله: "من رفع فقال: لعلِّي أبلغُ فَأَطَّلِعُ كان المعنى: لعلِّي أبلغُ و لعلِّي أطلعُ، ومثل هذه القراءة قوله: ﴿يَزَكِّي أَوْ يَذَّكَّرُ﴾ (عبس: ٣، ٤) أي لعله يتركِّي، ولعله يندكَّر. وليس بجواب، ولكن المعنى أبلغُ فَأَطَّلِعُ"(٦).

فردَّ (أَطَّلِعُ) على (أبلغ). وقد سبقه الفراء(٧) إلى هذا الرأي، أي جعل الفعل (فأَطَّلِعُ) معطوفاً معطوفاً على قوله تعالى (أبلغ) كمثل قوله: لعله يتركِّي أو يذَّكَّر) بمعنى لعله يتركِّي، ولعله يندكَّر. فيكون التقدير: لعلِّي أبلغ الأسباب، ثم لعلِّي أطلع بعد ذلك.

١ (مكي، مشكل، ص ٣٧٥.

٢ (العكبري، التبيان، ج ٢، ص ٣٣٠.

٣ (الفارسي، الحجة، ج ٥، ص ٤٥٤.

٤ (ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٨، ص ٣٤.

٥ (ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٧١.

٦ (الفارسي، الحجة، ج ٦، ص ١١١.

٧ (الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٧٣٠.

ووجه النصب بقوله: "ومن نصب جعله جواباً بالفاء لكلام غير موجب، كالأمر، والنهي، ونحوهما مما لا يكون إيجاباً، والمعنى: إنني إذا بلغت اطلعت، ومثله: ألا تقع الماء فتسبح، أي ألا تقع، وألا تسبح، وإذا نصب كان المعنى: إنك إذا وقعت سبحت^(١)". أي أنه وصفه جواباً للحرف المشبه بالفعل (لعل) الذي يكون جوابه غير واجب كالأمر والنهي، كقول القائل: لا تقع في الماء فتسبح، فمعناه في النصب إن وقعت في الماء سبحت. وبه يكون معنى الآية في النصب (متى بلغت الأسباب اطلعت).

وقد حكى الفراء: "ومن جعله جواباً للعلي نصبه، وقد قرأ به بعض القراء - قرأ حفص (فأطلع) بنصب العين بتقدير (أن) بعد الأمر في (ابن لي)"^(٢). حمل وجه النصب على جواب الامر (ابن) ونصب بأن مضمرة بعد الفاء على الجواب.

وجعل النصب جواباً للترجي في (لعل) تشبيهاً للترجي بالتمني، والحق الكوفيون الرجاء بالتمني فجعلوا الجواب منصوباً^(٣). وقد تبعه على ذلك الفارسي.

وكذلك رأى الزمخشري أن من قرأ بالنصب قد لمح في (لعل) معنى التمني، فأشربها معنى لبيت فنصب في جوابها^(٤). وأما الفرق بين الترجي والتمني فهو أن الترجي يكون في الممكن، وأما التمني فيكون في الممتنع والممكن^(٥). وكذلك يقول فاضل السامرائي: "الفرق بين تمني الممكن وترجيبه أن المترجي متوقع حصوله بخلاف المتمنى، فإنه غير متوقع الحصول. فالفرق بين قولك: لبيت

^١ (الفارسي، الحجة، ج ٦، ص ١١١.

^٢ (الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٧٣٠.

^٣ (المصدر نفسه والصفحة نفسها.

^٤ (الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ١٦٧.

^٥ (المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٧٣.

زيداً يأتينا، ولعل زيداً يأتينا. أن الأولى تمنّ وقائله غير متوقع لحصوله بخلاف الثانية فإنه متوقع لمجيئه" (١). وبلوغ فرعون السماوات ، أي: طرق السماوات أو كل ما تسبب به إلى الوصول غير ممكن، بل هو عجيب عنده لذلك عمد إلى التكرير في (أسباب) للتفخيم حتى يبرز صورة ما لا يمكن بصورة الممكن، ليوهم سامعيه فيعطوه الحق في هذا التشرف، بوصفه أمراً عجيب البلوغ يمكن حصوله مستقبلاً (٢).

إذن قراءة الرفع عطف جملة على أخرى على معنى (لعلّي أبلغ الأسباب ثم لعلّي أطلع)، وقراءة النصب ب(أن) مضمرة بعد فاء السببية على الاستئناف لأنه حمل (لعل) على معنى التمني، فكأن (لعل) أشربت معنى (ليت) فهي تفيد الترجي فوجه النصب على جواب التمني وعلى هذا يكون المعنى (متى بلغت الأسباب أطلعت).

وعليه فإن الانتقال من قراءة الرفع إلى قراءة النصب أعطى المعنى (لعلّي أبلغ الأسباب فاطلاعي حاصل بعد البلوغ) . وثم تأويل آخر لقراءة النصب، وهو العطف على المعنى المقدر. فخير (لعل) كثيراً ما يجيء مقروناً بأن. وبه يكون النصب في قوله (فأطلع) جارياً على التوهم، أي: من نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خيراً كان منصوباً بأن حملاً على عسى. ومعنى هذا أن الكلام يكون بعد التخيّل على هذه الصورة: (لعلّي أن أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع) فمن نصب توهم (أن) في الكلام.

١ (السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، ج١، دار الفكر، ط٥، ٢٠١١، ص٢٨١.

٢ (الطبري، جامع البيان، ج٢٤، ص٤٢. وأبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص٤٦٤.

الفصل الثالث:

المخلافات الصرفية في القراءات الواردة في الأبنية وتوجيهاتها الدلالية:

- الأفعال.

- الأسماء.

- المصادر.

- تبادل الدلالة بين بعض الأبنية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المخلافات الصرفية في القراءات الواردة في الأبنية وتوجيهاتها الدلالية:

١- أبنية الأفعال وتحولها بزيادة المبنى لزيادة في المعنى:

أ- تحول من فَعَلَ (زف) إلى أَفَعَلَ (أزف) للتعدية وللصيرورة

قال تعالى: ﴿ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ ﴾ (الصافات: ٩٤)

قرأ حمزة وحده (يُزْفُونَ) برفع الياء وكسر الزاي، المفضل عن عاصم مثله. وقرأها الباقون: (

يَزْفُونَ) بفتح الياء^(١).

قال أبو علي: يقال: زَفَّتِ الإبل تَزْفُ: إذا أسرعت، وقال الهذلي:

وَزَفَّتِ الشَّوْلُ من بَرْدِ العَشِي كما زَفَّ النَّعَامُ إلى حَقَانِهِ الرُّوحِ^(٢).

وقول حمزة: (يُزْفُونَ) يحملون غيرهم على الزفيف، قال الأصمعي: أزفت الإبل: إذا حملتها

على أن تزف وهو سرعة الخطو، ومقاربة المشي، والمفعول محذوف على قراءته. وكأنهم حملوا

ظهورهم على الإسراع والجد في المشي^(٣).

واختلف العلماء فيما تفيد زيادة الهمزة أفعل من تحويل الفعل إلى معنى التعدية أو إلى معنى

الصيرورة، فقال الفراء: "يُزْفُونَ من أزفت، ولم نسمعها إلا زَفَفْتَ تقول للرجل: جاءنا يزف. ولعل

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٤٨.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ص ١٢١. الحفان: صغار النعام. الرُّوح: جمع روحاء وهي التي بين رجليها فرجة.

(٣) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٣١٧.

القراءة من قول العرب: قد أطردت الرجل، أي صيرته طريداً، وطردته إذا قلت له: اذهب عنّا، فيكون (يُزْفُون): أي جاؤوا على هذه الهيئة، بمنزلة المزفوفة على هذه الحال، فتدخل الألف" (١).

فهنا جاءت (أفعل) للصيرورة لمعنى صيره مزفوفاً. فالفائدة الحاصلة من تحويل الفعل هنا هي معنى الصيرورة فصار إلى حال الزفيف. ويذهب أبو عبيدة إلى أن القراءتين بمعنى الإسراع في المشي لقوله: "تقول العرب للنعام: تزفّ وهو أول عدوها وآخر مشيها وجاءني رجل يزفّ زفيف النعام أي من سرعته" (٢).

ويرى الزجاج أن لهذه القراءة (يزفون) ثلاثة أوجه: بفتح الياء وبضمها مع تشديد الفاء في كليهما، ويزفون بتخفيف الفاء فيقول: "يزفون بفتح الياء وتشديد الفاء يسرعون. وأصله من زفيف النعام وهو ابتداء عدوها. يقال: زفّ النعام يزفّ. ويقرأ (يُزْفُون) أي يصيرون إلى الزفيف. وأنشد هو وغيره:

تَمَّتْ حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جِدَاعُهُ فَأَمْسَى حُصَيْنٌ قَدْ أَدَلَّ وَأَقْهَرَا (٣).

أقهر أي صار إلى حال القهر كذلك يُزْفُون - يقصد صار إلى الزفيف" (٤). فالزجاج يذهب إلى أن الهمزة أفادت تحويل الفعل إلى الصيرورة أي صار إلى حال الزفيف. ويفتح الياء يكون المعنى هو الإسراع.

وعند حديث ابن خالويه عن هذه القراءة ذكر أنهما لغتان معناهما الإسراع في المشي" (١). وهذا ما ذكره العكبري في إملائه" (٢).

(١) الفراء: معاني القرآن، ج٢، ص٣٨٩.

(٢) أبو عبيدة، معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد، ج٢، مكتبة الخانجي، ص١٧١.

(٣) السعدي، المخبل، الديوان، ص٢٩٤ = ضمن شعراء مقلون، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٧م. وابن منظور، لسان العرب (مادة قهر). ج٥، ص١٢٠.

(٤) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج٤، ص٣٠٩.

والزمخشري يقول: يَزْفُون: يسرعون من زيف النعام. وَيُزْفُون: من أَرْفَ إذا دخل في الزيف أو من أَرْفَة إذا حمله على الزيف أي: يزف بعضهم بعضاً. وَيُزْفُون على البناء للمفعول. أي يحملون على الزيف. ويزفون من زف. يزف إذا أسرع^(٣).

فهنا نجد الزمخشري يذكر المعنى كغيره من العلماء وهو السرعة في المشي. وفي قراءة الضم يحمل الفعل على معنى التعدية لا الصيرورة. وعلى هذا سار ابن زنجلة فنراه يقول: "قرأ حمزة بضم الياء والباقون بفتح الياء من زفت وهو الاختيار والعرب تقول: زَفَّ يَزِفُّ زَفِيْفًا إذا أسرع ويقال زفت الإبل تزف إذا أسرع. وأما حمزة فإنه جعله لغتين زَفَّ وأزف. ويجوز أن يكون زف الرجل بنفسه وأزف غيره، فيكون المعنى فأقبلوا إليه يزفون أنفسهم ويجوز أن يكون المعنى يحملون غيرهم على الزيف"^(٤).

وكذلك يقول ابن أبي مريم: بضم الياء والوجه أن المعنى (يزفون) يحملون دوابهم على الزيف وهو سرعة المشي مع مقاربة الخطو. وقال بعضهم: الزيف: مشي فيه اختيال كمشية العروس. وقيل (يزفون) يسرعون. فيقال زَفَّ وأزف إذا أسرع. وقرأ الباقر: يزفون بفتح الياء، وكلهم كسر الزاي والوجه أن المراد يسرعون يقال زَفَّ الإبل إذا أسرع^(٥).

يفهم من كلام ابن أبي مريم أن المعنى للتعدية، وأن معنى المشدد والمخفف الإسراع. وأما السمين الحلبي فذهب إلى أن (أفعل) هنا للصيرورة وكذلك للتعدية حيث يقول: "قرأ حمزة (يُزْفُون) بضم الياء من أزف وله معنيان: أحدهما: أنه من أَرْفَ يَزِفُّ أي دخل الزيف وهو الأسرع أو زفاف

(١) ابن خالويه: الحجة في القراءات، ج ١، ص ٣٠٢.

(٢) العكبري: إملاء مامن به الرحمن، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٣) الزمخشري: الكشاف، ج ٤، ص ٥٢.

(٤) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص ٦٠٩.

(٥) ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ج ٣، ص ١٠٨٩.

العروس وهو المشي على هيئته، لأن القوم كانوا طمأنينة من أمرهم كذا قيل. هذا الثاني وليس بشئ إذا المعنى أنهم لما سمعوا بذلك بادروا مسرعين. فالهمز على هذه ليست للتعدية. والثاني: أنه أرف بعيره أي: حملة على الزيف وهو الإسراع أو على الزفاف. وباقي السبعة بفتح الياء من زفّ الظليم يزفّ أي: عدا مسرعاً وأصل الزيف للنعام" (١).

يظهر من كلام السمين الحلبي أن المعنى التي أفادته الهمزة هو الصيرورة لأنه جاؤوا على هذه الهيئة بمنزلة المزفوفة على هذه الحال. وهذا الأول وأما الثاني فالمعنى للتعدية وهذا ما يميل إليه.

والمعنى للتعدية عند أبي حيان (٢) فوضح أنهما بضم الياء من أرفّ: دخل الزيف فهي للتعدية. وذهب إلى أنها بفتح الياء من زفّ، أسرع أو من زفاف العروس وهو التمهّل في المشية إذا كانوا في طمأنينة أن ينال أصنامهم شئ لعزتهم. وبيّن أنها بسكون الزاي تكون من زفاه إذا حداه مكان بعضهم يزفون بعضاً لتسارعهم إليه.

وصفة القول أننا نجد العلماء قد انقسموا إلى فريقين: الفريق الأول يذهب إلى أن (أفعل) للصيرورة. ومنهم الفراء والزجاج.

والفريق الثاني يذهبون إلى معنى التعدية أي أنهم يحملون غيرهم على الإسراع، أي يحمل بعضهم بعضاً على الزيف ومنهم أبو علي الفارسي وابن زنجلة وابن أبي مريم والزمخشري وأبو حيان.

وأما من ناحية المعنى فالجميع متفق على أنه الإسراع في المشي. وقيل هو أول عدو النعام. وسار على شاكلتهم ابن منظور فيقول: " زف: الزيف سرعة المشي مع تقارب خطو وسكون.

(١) السمين الحلبي: الدر المصون، ج٩، ص٣٢٠.

(٢) أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، دار للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٣، ج٩، ص١١١.

وقيل: هو أول عدو النعام. وقال اللحياني: الزفيف الإسراع ومقاربة الخطو. زَفَّ يَزِفُّ زَفًّا وزَفِيفًا وزُفُوفًا وأزَفَّ...^(١). وثمة مذهب آخر وهو كونهما لغتين وهذا ما قاله ابن خالويه والعكبري.

وفي النهاية فالنتيجة الحاصلة من تحويل (فَعَلَ) إلى (أَفْعَلَ) في (يَزِفُّونَ) فالفتح أخذ من زَفَّ يَزِفُّ. و(يُزِفُّونَ) بالضم أخذه من أزَفَّ يَزِفُّ. وهذا على معنى التعدية. وقد سار عليه أبو علي الفارسي. والمعنى الآخر التي أفادته زيادة الهمزة تحويل الفعل إلى معنى الصيرورة أي صيره مزفوفاً.

ب- تحول من فَعَلَ (سَقَى) إلى أَفْعَلَ (أَسْقَى) للدعاء

اختلف في فتح النون وضمها من قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لَسُقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنفِعٌ كَثِيرٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ (المؤمنون: ٢١). فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص وحمزة، والكسائي (نسقيكم) برفع النون. وقرأ ابن عامر ونافع في رواية أبي بكر (نسقيكم) بفتح النون^(٢).

وفيه قال أبو علي الفارسي: "وسقيته ورعيته، قلت له: سقاك الله، ورعاك الله، وقد جاء هذا المعنى (أفعلته) قالوا: أسقيته قلت له: أسقاك الله، قال:

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْتُهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَأَعْبُهُ^(٣)(٤).

وعرض الجمهور لذلك في حديثهم فهذا سيبويه يقول: "سقيته فشرب وأسقيته: جعلت له ماء وسقيا. ألا ترى أنك تقول: أسقيته نهراً وقال الخليل: سقيته وأسقيته. أي جعلت له ماء وسقيا. فسقيته مثل

(١) ابن منظور: لسان العرب (مادة زفف)، ج ٩، ص ١٣٦.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٤٥.

(٣) هو لذي الرمة ديوانه، شرح أحمد بن حاتم، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ج ٢، ط ٢، ١٤٠٢هـ، ص ٨٢١.

(٤) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ١٥٨.

كسوته، وأسقيته مثل ألبسته^(١). فهنا (سقيته) بمعنى (أسقيته) أي سواء قلت: (سقاك الله) أم (أسقاك الله) فالمعنى واحد وهو الدعاء بالسقيا. وقوله: (أسقيته نهراً) أي (جعلته شرباً له).

وبين ابن سيده في المخصص أن قولهم سقياً ورعياً، أي سقاك الله ورعاً، أي حفظك. وقد قيل أسقيته. في هذا المعنى دخلت أفعلت على فعلت كما دخلت فعلت على أفعلت من باب فرحته. وجه دخولها عليها أن التعدي بالهمز أكثر من التعدي بتشديد العين^(٢) فالمعنى في القراءتين واحد هو الدعاء له بالسقيا. وأيضاً الدعاء له برعاية الله وحفظه.

وفي لسان العرب قال ابن منظور: "وفي الدعاء: سقياً له. ورعياً، وسقاه ورعاه قال: سقيا ورعياً وسقيت فلاناً وأسقيته إذا قلت له سقاك الله... ونسقيه من سقى ونسقيه من أسقى، وهما لغتان بمعنى واحد. أبو زيد: اللهم أسقنا إسقاء إرواء"^(٣).

ويوضح الأستراباذي أن (أفعل) بمعنى الدعاء نحو أسقيته، أي دعوت له بالسقيا^(٤). أي سألت الله ان يسقيه، وعليه سار ابن عصفور فيقول: "والدعاء كقولك أسقيته دعوت له بالسقيا"^(٥).

نلاحظ الاتفاق على أن (أفعل) جاءت بمعنى الدعاء له بالسقيا ومثل هذا المعنى نجده عند أبي علي الفارسي. وعلى آرائهم أسير.

ج- تحول من فَعَلَ (أثم) إلى تَفَعَّلَ (تأثم) للتجنب والترك

قال تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ (البقرة: ٢١٩).

قرأ حمزة والكسائي بالناء، وقرأ الباقون بالباء^(١).

(١) سيبويه: الكتاب، ج ٤، ص ٥٩.

(٢) ابن سيده: المخصص، ج ٣، ص ٣٩٤.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، (مادة سقى)، ج ١٤، ص ٣٩١.

(٤) الأستراباذي: شرح الشافية، ج ١٤، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٦٧، ص ٩٢.

(٥) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي: الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ج ١، ص ١٢٨.

قال أبو علي الفارسي: "وقالوا: تأثم الرجل إذا ترك الإثم واجتنبه، وتحوّب إذا ترك الحوب، وكان القياس أن يكون تأثم إذا ركب الإثم وفعله، مثل تفوق (حلب الناقة مرة بعد مرة. أي تترك تدر ثم تحلب). وتحريج" (٢).

يذهب الجمهور فيها إلى أنّ (تأثم) بمعنى ترك الإثم واجتنبه. فيقول ابن منظور: الإثم: الذنب وقيل هو أن يعمل ما لا يحل له. وفي حديث معاذ: فأخبر بها عند موته تأثماً أي تجنباً للإثم، يقال: تأثم فلان إذا فعل فعلاً خرج به من الإثم. كما يقال تحرّج إذا فعل ما يخرج به عن الحرج... (٣). إذن (تأثم) ترك الآثام واجتنبها.

وسبقه في هذا الكلام ابن جني فيقول في الخصائص: "أنهم قالوا: تأثم أي ترك الإثم، ومثله تحوّب أي ترك الحوب" (٤) ومثله ما أورده في كتابه سر صناعة الإعراب في أن تحوّبت وتأتّمت أي تركت الحوب والإثم (٥).

وعليه سار الزمخشري حيث يقول: "وبمعنى التجنب كقولك تحوّب و تأثم وتهجّد وتحرّج. أي تجنب الحوب والإثم والهجود والحرج" (٦).

وصفوه القول إنهم ساروا على الدرب نفسه في أن التأثم وأقرانه كالتحوّب والتحرّج وغيرهما بمعنى التجنب والترك. وقد حذا حذوهم الفارسي. وأوافق ما ذهبوا إليه لإجماعهم بأن المعنى المستفاد من تحول (فَعَل) إلى (تَفَعَّل) هو التجنب والترك.

-
- (١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٨٢.
 - (٢) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٣٢.
 - (٣) ابن منظور: لسان العرب (مادة اثم)، ج ١٢، ص ٥.
 - (٤) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٨٠.
 - (٥) ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط ٢، ١٩٧٦، ج ١، ص ٥٢.
 - (٦) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في علم اللغة، قدم له وراجعته: محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، (د.ت)، ج ١، ص ٣٧١.

د- تحول فَعَلَ (طَهَّرَ) إلى تَفَعَّلَ (تَطَهَّرَ) للدلالة على معنى مكمل للمعنى الأول

قال تعالى: ﴿وَلَا تُقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ

الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٢).

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (يَطْهَرْنَ) خفيفة. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والمفضل وحمزة والكسائي: (يَطْهَرْنَ) مشددة^(١).

فرّق أبو علي الفارسي بين الصيغتين من حيث المعنى فقال: "حتى يَطْهَرْنَ": حتى ينقطع الدم. ويحتمل أن يكون (حَتَّى يَطْهَرْنَ): حتى يفعلن الطهارة التي هي الغُسل، لأنها ما لم تفعل ذلك كانت في حكم المحيض لكونها ممنوعة من الصلاة والتلاوة وأن لزوجها أن يراجعها إذا كانت مطلقة فانقطع الدم ولم تغتسل، كما كان له أن يراجعها قبل انقطاع الدم... فإذا كان حكم انقطاع الدم قبل الاغتسال حكم اتصاله وجب أن لا تُقرب حتى تغتسل. وإذا كان كذلك كان قراءة من قرأ (حَتَّى يَطْهَرْنَ) أرجح لأنها ما لم تتطهر في حكم الحيض فيجب أن لا تُقرب كما لا تقرب إذا كانت حائضاً"^(٢).

إنّ الركيزة الأساسية التي يرتكزون عليها العلماء في توجيه هذه القراءة هي الفرق في المعنى فنجد الفراء يوضح الفرق بين الصيغتين بقوله: "يَطْهَرْنَ" ينقطع عنهن الدم، "ويتطهَرْنَ": يغتسلن" وهو أحب الوجهين إلينا"^(٣).

نرى أن الفراء يرجح قراءة التشديد ويستحبها. وقد سار على طريقته ابن خالويه لأنه يرى أن

التخفيف لانقطاع الدم، لأن ذلك ليس فعلهن. أما التطهر فيعني بالماء، وذلك من فعلهن"^(١).

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٨٢.

(٢) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٣٨ - ص ٤٣٩.

(٣) الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ١٤٣.

وبيّن ابن زنجلة أن قراءة التشديد فيها ثلاثة أوجه: الأول: ما جاء في التفسير حتى يغسلن بالماء بعد انقطاع الدم وذلك أن الله أمر عباده باعتزالهن في حال الحيض إلى أن يتطهرن بالماء. والثاني: هي قوله تعالى (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) قالوا: وهي على وزن (تَفَعَّلْنَ) فيجب أن تكون لها فعل وفعلها إنما هو الاغتسال لأن انقطاع الدم ليس من فعلها. والثالث اعتباراً بقراءة أبي (حَتَّى يَتَطَهَّرْنَ) هم أَدغَمُوا التاء في الطاء. وأما القراءة بتخفيف الطاء وضم الهاء فإن معنى ذلك حتى ينقطع الدم عنهن فإذا تطهرن أي بالماء. قالوا: إن الله أمر عباده باعتزال النساء في المحيض إلى حين انقطاع دم الحيض^(٢).

فقراءة التشديد تدل على الاغتسال بعد انقطاع دم الحيض في توجيهاتها الثلاث. فطهارتها مقترنة بالاغتسال الذي هو من فعلها وعملها. بالإضافة إلى أن زيادة التاء في يتطهرن أفادت الاغتسال فضلاً عن دلالة انقطاع الدم. وبالتخفيف تدل على انقطاع الدم حتى يفعلن الطهارة.

وقد اختار مكي قراءة التخفيف فقال: "ففي التخفيف بيان الشرطين اللذين مع وجودهما، توطأ الحائض وهما انقطاع الدم والتطهر بالماء. وليس مع التشديد للطاء فيها دليل على أن انقطاع الدم شرط للوطء. فالقراءة بالتخفيف فيها بيان للحكم وفائدته وهو الاختيار لأن فيها إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهر بالماء"^(٣).

وبالرغم من ترجيحه صيغة التخفيف إلا أنه يؤثر قراءة التشديد لقوله: "فإذا كان حكم انقطاع الدم من غير غسل حكم ثبوته وجب أن يؤثر التشديد"^(٤).

(١) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ج ١، ص ٩٦.

(٢) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص ١٣٤-١٣٥.

(٣) مكي: الكشف، ج ١، ص ٢٩٣. وانظر: قماوي، محمد الصادق، طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، ط ١، مكتبة الإيمان، مصر، ص ٣٥.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

والزَمْخْشَرِي يرى أنه يجوز للرجل أن يقرب المرأة وإن لم تغتسل بعد انقطاع دم الحيض على رأي أبي حنيفة^(١).

ويذهب السمين الحلبي إلى أن الأصل يتطهّر فأدغم والمعنى في التشديد الاغتسال. ويظهِرن بالتخفيف مضارع طهر ومعناها انقطاع الدم. وذكر السمين الحلبي أن الطبري يرجح قراءة التشديد لأن الجميع أجمعوا على أن الاغتسال شرط طهارة المرأة. ونقل عن ابن عطية أن معنى القراءتين عنده واحدة لأنها تحتل أن يراد بها الاغتسال بالماء وأن يراد بها انقطاع الدم وزوال أذاه وإن ما ذهب إليه الطبري في أن قراءة التشديد مضمناها الاغتسال. وقراءة التخفيف مضمناها انقطاع الدم أمر غير لازم. وكذلك ادعاؤه الإجماع. وفي رد ابن عطية عليه نظر إذ لو حملنا القراءتين على معنى لزم التكرار^(٢). فالمعنى المستفاد من زيادة التاء في (يَتَطَهَّرْنَ) هو الاغتسال علاوة على دلالة انقطاع الدم. ويرى الطبري رجحان القراءة بالتشديد لأن الاغتسال شرط للطهارة. وأما ابن عطية فيذهب إلى أنهما بمنزلة واحدة.

ويوجه القراءة من المحدثين سميّر استيتيه فيقول: "كنت أود أن يكون الشافعية قد جعلوا انقطاع الدم تقريراً لحق الرجل في وطنها. وإن استعمال هذا الحق مقيد بالاغتسال فهو أقرب دلالة الفرق بين (يَطْهَرْنَ) و(يَتَطَهَّرْنَ) فكل فعل منهما يعني شيئاً غير الذي يعنيه الشيء الآخر، ولما كان الوطاء مقيداً بالفعلين دل ذلك على أن الوطاء لا يصح إلا بانقطاع الدم (يَطْهَرْنَ) والاغتسال (يَتَطَهَّرْنَ) وأن أولهما غير كاف حتى يكون الثاني... فالفعل يَطْهَرْنَ يدل على أمرين: أحدهما من غير صنعهن

(١) الزَمْخْشَرِي: الكشاف، ج ١، ص ١٣٤.

(٢) السمين الحلبي: الدر المصون، ج ٢، ص ٤٢١-٤٢٢.

وهو انقطاع الدم، والآخر من صنعهن وهو الاغتسال، أما الفعل (يَطَهَّرْنَ) بتشديد الهاء فقط فهو دال على فعل من صنعهن وهو الاغتسال^(١).

نجد استينية يذهب إلى أن (يَطَهَّرْنَ) انقطاع الدم، ومعنى (يَتَطَهَّرْنَ) الاغتسال. وجعل الوطاء مقترناً بهذين الشرطين معاً. فيحصل الأول بحصول الثاني أي بعبارة أخرى أنه يعدّ الاغتسال مكماً لانقطاع دم الحيض.

ونخلص إلى أن ما رآه أبو علي الفارسي لا يختلف عما ذهب إليه العلماء كالفرء والطبري وابن خالويه ومن المحدثين سمير استينية، كما رأينا سابقاً. وأمّا مكي فيختار القراءة بالتخفيف مع أنه يثني على الأخرى.

ومجمل الكلام إذن أن الأصل (يَتَطَهَّرْنَ) بالتشديد، أي يغتسلن فسكنت التاء وقلبت طاء وأدغمت. وبالتخفيف انقطاع الدم، وبالتالي نرى أن صيغة (تَفَعَّل) هنا أفادت الدلالة على معنى إضافي مكمل للمعنى الأول، أي أن الشرط الثاني (الغسل) يكمل الشرط الأول (انقطاع دم الحيض). وعليه نجد أن أبا علي الفارسي أصاب عند توجيهه لهاتين الصيغتين. فقراءة التشديد هي الأحوط ولذلك اختارها. فإتيان المرأة مقروناً بركنين هما: الأول: انقطاع الدم والاختسال. فلا بد من الجمع بينهما. بالإضافة إلى أن ما يؤيد قراءة التشديد هو ما جاء بعد الآية من قوله تعالى (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ)، أي إذا فعلنا الطهارة. فالاختسال من صنعها ولكن انقطاع الدم ليس من صنعها.

(١) استينية، سمير: رياض القرآن، ج ١، ط ١ (٢٠٠٥)، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، عمان، ص ٥٨٦.

هـ- تحول فعل(وعد) إلى فاعل(واعد) للمشاركة:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ (البقرة: ٥١)

(٥١). وقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ (الأعراف: ١٤٢). وقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكَ﴾ (طه: ٨٠).

قرأ أبو عمرو وحده ذلك كله بغير ألف، وقرأ الباقون ذلك كله بالألف^(١).

يقول أبو علي الفارسي: قد ثبت أن الله تعالى قد كان منه وعد لموسى عليه السلام ولا يخلو موسى من أن يكون قد كان منه وعد، أو لم يكن. فإن كان منه وعد فلا إشكال في وجود القراءة بواعدنا. وإن لم يكن منه وعد فإن ما كان منه من قبول الوعد والتحري لإيجازه والوفاء به، يقوم مقام الوعد ويجري مجراه فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعد وإذا كان مثله وفي حكمه حسن القراءة بواعدنا لثبات التواعد من الفاعلين كما قال: (ولكن لا تواعدهن) [البقرة: ١٣٥] لما كان الوعد من الخاطب والمخطوبة، ومما يؤكد حسن القراءة بواعدنا أن (فاعل) قد يجيء من فعل الواحد نحو: عافاه الله، وطارقت النعل وعاقبت اللص^(٢).

إن معنى الوعد في القراءتين واحد، لكن صيغة (فاعل) تفيد معنى المشاركة بين اثنين على الأكثر. ولدلالاتها على ذلك فإنها تبين (مشاركة موسى في هذا الوعد من الله تعالى عطاء ومن موسى قبولاً وامتنالاً له لأن قبول الوعد والامتثال له ينزل منزلة الوعد كما أنها تدل على تأكيد هذا الوعد وتكراره)^(٣). ويذهب أبو علي الفارسي في هذه القراءة إلى أن قبول موسى عليه السلام الوعد وتحريه لإيجازه

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٥٥.

(٢) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ٢٩٣.

(٣) Bazmool، محمد بن عمر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ج ٢، ص ٧٣٦.

والوفاء هو بمنزلة المشاركة منه بالوعد فلذلك صحت المفاعلة. ويشير - أيضاً - أثناء حديثه عنها إلى أن (فاعل) قد يجيء من فعل الواحد كمثل (عافاه الله). وعليه فإن أبا علي الفارسي يتبنى الرأيين في هذه القراءة، فالقراءة بألف على أن واعد بمعنى وعد. وعندئذ يكون الفعل صادراً من واحد، كما يمكن أن يكون صادراً من اثنين (على أصل المفاعلة) فالله عز وجل وعد موسى عليه السلام، وموسى عليه السلام قد وعد الله المجيء للميقات، أو أن وعد موسى عليه السلام هو معاهدته الله عز وجل والتزامه بأوامره. وأما القراءة بدون ألف فتكون على أن الوعد من الله سبحانه وتعالى وحده فهو المنفرد بالوعد والوعيد.

وأصل الزيادة في صيغة فاعل أن تأتي للمشاركة، وهذا ما نصّ عليه سيبويه فقال: "اعلم أنك إذا قلت: فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت: فاعلته"^(١). وهذا ما ذكره الأستراباذي^(٢)

واختلف في توجيه قراءة (وَاعِدْنَا) التي ترد على هذه الصيغة. فيوجه ابن خالويه^(٣) القراءة بـ (وَاعِدْنَا) على أن قبول سيدنا موسى للوعد صار كأنه شريك في الوعد. وأما ابن زنجلة فيقول: "قرأ أبو عمرو (وَاعِدْنَا) وحجته أن المواعدة إنما تكون بين الأدميين. وأما الله تعالى فإنه المنفرد بالوعد والوعيد ... وقرأ الباقر (وَإِذَا وَاعِدْنَا) بالألف وحجتهم أن المواعدة كانت من الله ومن موسى فكانت من الله أنه واعد موسى لقاءه على الطور ليكلمه ويكرمه بمناجاته

^(١) سيبويه: الكتاب، ج ٤، ص ٦٨.

^(٢) الأستراباذي: شرح الشافيه، ج ١، ص ٩٦.

^(٣) ابن خالويه: الحجة في القراءات، ج ١، ص ٧٧.

وواعد موسى ربه المسير إلى الطور لما أمره به ويجوز أن يكون المعنى على إسناد الوعد إلى الله نظير ما تقول: طارقت نعلي وسافرت. والفعل من واحد على ما تكلمت به العرب^(١).

نجد ابن زنجلة يوضح أن القراءة بدون ألف على أن الوعد من الله لأنه هو المنفرد بالوعد والوعيد. وأمّا القراءة بألف من المواعدة فالله تعالى وعد موسى لقاءه على الطور. وموسى عليه السلام وعد الله تعالى المسير إلى الطور لما أمره به. وهذا مذهب مكي^(٢)، وابن الجزري^(٣)، وأبو حيان^(٤).

ويرى العكبري أن (وَاعِدْنَا): فالوعد كان من الله والقبول من موسى وجعل القبول كالوعد^(٥). وقال في موضع آخر: (وَاعِدْنَا) تقرأ بألف وليس من باب المفاعلة الواقعة بين اثنين بل مثل قولك: عافاه الله، وعاقبت اللص، وقيل من ذلك لأن الوعد من الله والقبول من موسى فصار كالوعد منه. وقيل إن الله أمر موسى أن تعد بالوفاء ففعل^(٦).

فهو يبين أن القراءة بألف تفيد أن الوعد من الله وقبوله كان من موسى وقبول الوعد يشبه الوعد. وقد تأتي صيغة (فاعل) من الفعل الواحد نحو عافاه الله، وعاقبت اللص. فجعل القراءتين بمعنى واحد وأن الأول أولى.

وينقل السمين الحلبي آراء العلماء فيها فنذكر أن أبا عبيد- يقصد الإمام القاسم بن سلام- اختار القراءة بدون ألف لأن المواعدة إنما تكون من البشر. وأمّا الله تعالى فهو المنفرد بالوعد والوعيد.

(١) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص ٩٦.

(٢) مكي: الكشف، ج ١، ص ٢٣٩.

(٣) ابن الجزري، محمد بن محمد: اتحاف فضلاء البشرفي القراءات الأربعة عشر، حققه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ج ١، ص ١٧٨.

(٤) أبو حيان: البحر المحيط، ج ١، ص ٣٢١.

(٥) العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص ١٠٠.

(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦.

ويرى - أيضاً - أن أبا حاتم رجحها لقوله: (قراءة العامة عندنا: وعدنا بغير ألف لأن المواعدة أكثر ما تكون في المخلوقين المتكافئين) وقد قيل لهما بأن المفاعلة هنا صحيحة بمعنى أن موسى نزل قبوله لالتزام الوفاء بمنزلة الوعد منه أو أنه وعد أن يُعنى بما كلفه ربه. وذهب الزجاج إلى أن القراءة بالألف جيدة لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة فمن الله وعد ومن موسى قبول واتباع وجرى مجرى المواعدة^(١).

ومجمل القول أن القراءة بدون ألف تفيد أن الوعد من الله إذ ظاهر اللفظ فيه وعد من الله تعالى لموسى عليه السلام، وليس فيه وعد من موسى فوجب حمله على الواحد بظاهر النص. وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه، وابن زنجلة ومكي، والعكبري، وأبو عبيد، وهذا ما أورده أبو علي الفارسي فلا خلاف في ذلك.

وأما القراءة بألف من المواعدة فانه عز وجل وعد موسى لقاءه ليكلمه على الطور، وموسى وعد الله المسير لما أمره به. أو الوعد من الله تعالى وقبوله كان من موسى عليه السلام. وقبول الوعد يشبه الوعد. وعليه سار ابن زنجلة وأبو حيان والعكبري، وكذلك الفارسي.

وقد رجح الزجاج القراءة بالألف (وَأَعَدْنَا) وكذلك مكي واختار أبو عبيد وابن أبي حاتم - هو عبد الرحمن بن محمد صاحب تفسير القرآن الكريم - القراءة بدون ألف (وَعَدَ). إلا أنني أرى أن العلاقة بين القراءتين علاقة تكاملية فالوعد من الله عز وجل وهو المنفرد بالوعد والوعيد. هذا في القراءة بدون ألف وأما الثانية القراءة بألف فالتزام موسى عليه السلام بما كلفه الله تعالى فكان هذا كأنه وعد منه بإطاعة الله تعالى والتزام أوامره.

^(١) السمين الحلبي: الدر المصون، ج ١، ص ٣٥٢-٣٥٣.

وفي الختام رأيت أنه من الجدير بالذكر أن أبيين أن القراء اتفقوا على قراءة (وعدناه) من قوله تعالى: (فأمن وعدناه وعداً حسناً فهو لاقية) [القصص: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ نُزِينَاكَ الَّذِي وَعَدْتَهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ﴾ [الزخرف: ٤٢] بدون ألف بعد الواو. ولم يجر فيهما خلاف لأن القراءة مبنية على التوقيف^(١). ولعدم صحة المفاعلة^(٢).

و- تحول من فَعَلَ (فَجَرَ) إِلَى فَعَلَّ (فَجَّرَ) للتكثير:

قال تعالى: ﴿حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (تَفَجَّرَ) بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم مع الكسرة. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (تَفَجَّرَ) بفتح التاء وتسكين الفاء وضم الجيم مع التخفيف^(٣). وضح أبو علي الفارسي قول من ثقل: بأنهم أرادوا كثرة الانفجار من ينبوع، وهو وإن كان واحداً فلتكرر الانفجار فيه يحسن أن يثقل كما تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ إِذَا أَكْثَرَ الضَّرْبَ. فيكثر الفعل، وإن كان فاعله واحداً.

ووجه قول الكوفيين (تَفَجَّرَ)، فلان ينبوع واحد فلا يكون كقوله: ﴿فَنُفِجِرَ الْأَنْهَارَ حَالَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإسراء: ٩١] لأن فَجَّرَتِ الْأَنْهَارَ مَثَلٌ: غَلَقَتِ الْأَبْوَابَ فَلذَلِكَ اتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى التَّنْقِيلِ فِي (تَفَجَّرَ). و (تَفَجَّرَ) يصلح للقليل والكثير وتضعيف العين إنما يكون للتكثير^(٤).

^(١) محيسن، محمد سالم: القراءات وأثرها في علوم العربية، دار الجيل - بيروت، ج ١، ص ٥٦٠.

^(٢) أبو حيان: البحر المحيط، ج ١، ص ٣٢١.

^(٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٨٤ - ٣٨٥.

^(٤) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٦٩ - ٧٠.

لا شك أنّ المشدد فيه زيادة في المعنى ففيه دلالة على تكرير الفعل ومداومته تارة وعلى التكرير أخرى فهي تعد وسيلة من وسائل العربية لتكثير المعنى. واختص التشديد بدلالة التكرير^(١). أي أن القراءة حملت على المعنى، وذلك أنهم سالوه كثرة الانفجار من الينبوع، كأنه يتفجر مرة بعد مرة، فشدد ليبدل على تكرير الفعل.

قال سيبويه: تقول كسرتها وقطعتها فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسّرتها وقطعته ومزّقته كما في قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢] إذا أردت كثرة العمل^(٢).

فنرى هنا أن التشديد بناء خاص لدلالة التكرير أو كثرة العمل. ويذهب الزمخشري إلى ذلك إذ قال عن بناء (فعل): "ومجيئه للتكثير هو الغالب عليه نحو قولك قطع الثياب، وغلقت الأبواب وهو يجول ويطوف أن يكثر الجولان والظوفان"^(٣). ويحذو حذوه الأسترابادي في ذلك^(٤).

ويوجه الفراء قراءة (تُفَجِّرُ) بقوله: "وكأن (الفجر) مرة واحدة، و (تُفَجِّرُ) فكان التفجير من أماكن. وهو بمنزلة فتحت الأبواب، وفتحتها"^(٥) فالتخفيف إذن يدل على القلة أو على مرة واحدة. وأمّا التشديد فيدل على التكرير مرة بعد مرة.

^(١) آغا، طه صالح أمين : التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند القراء في معاني القرآن، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٥٧.

^(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٤، ص ٦٤.

^(٣) الزمخشري: المفصل، ج ١، ص ٣٧٣.

^(٤) الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ج ١، ص ٩٢.

^(٥) الفراء: معاني القرآن، ج ٢، ص ١٣١.

وبيّن النحاس - أيضاً - أن قراءة التشديد للتكثير فيقول: "وروى سعيد بن قتادة (حتى تُفَجَّر في الأرضِ يَبُوعاً) قال: عيوننا ببلدنا هذا. فهذا التفسير يدل على (تُفَجَّر) لأن (تُفَجَّر) على التكثير"^(١).

وأما ابن زنجلة فيقول: "فتح التاء وسكون الفاء وحجتهم قوله (يَبُوعاً) والينبوع واحد والتشديد إنما يكون للتكثير مرة بعد مرة. فلا يحسن معه فعل لما كان الينبوع واحداً ويدل على هذا أنهم قرؤوا (فَتُفَجَّر الأَنْهَار) بالتشديد لأنها جماعة يكثر معها الفعل. والتشديد حجتهم اجماع الجميع على التشديد فالنهر واحد كالينبوع فشددوا في فعل الواحد لتكرار الانفجار منه مرة بعد مرة"^(٢).

فيذهب هنا إلى أن المخفف يدل على القلة أو على مرة واحدة بينما معنى الكثرة في المشدد. فناسب الانفجار للماء الكثير المقام ؛ لأنه مقام تعداد النعم هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية أن موسى عليه السلام هو الذي استسقى ربه فناسب إجابته بانفجار الماء. ومن ناحية ثالثة إن الله قال لموسى: اضرب بعصاك الحجر ولم يوح إليه وحياً، فناسب انفجار الماء الكثير الغزير. هذا بالإضافة إلى أنه قال: (كلوا واشربوا من رزق الله) فجمع لهم بين الأكل والشرب فناسب ذلك أن يبالغ في ذكر الماء^(٣). ومجمل الكلام أن صيغة (فَعَل) غالباً للتكثير. وهذا باتفاق الجميع. إذن. الزيادة في المبنى (التضعيف) أفادت زيادة في المعنى وهي دلالتها على الكثرة.

ومثل ما تحول من صيغة (فَعَل) إلى صيغة (فَعَل) لدلالة التكثير - أيضاً - قوله تعالى: ﴿

سُقِّنُوا أَبْنَاءَهُمْ ﴿ [الأعراف: ١٢٧] و يُقَنِّطُونَ ﴿ [الأعراف: ١٤١].

^(١) النحاس: إعراب القرآن، ج ٢، ص ٢٨٤.

^(٢) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص ٤٠٩.

^(٣) السامرائي، فاضل صالح، التعبير القرآني، دار عمار، الأردن، ط ٢، ٢٠٠٢م، ص ٣٢٢.

قرأ ابن كثير (سُنُقِل) خفيفة، و (يُقْتَلُون) مشددة. وشددهما جميعاً أبو عمرو وعاصم وابن عامر، وحمزة والكسائي، وخففهما جميعاً نافع (يقتلون) و (سنقتل) بالتخفيف^(١).

قال أبو علي: "التثقيل حسن لأنه يرد به الكثير، والتثقيل لذا المعنى أخص، والتخفيف يقع على التكثر وغيره فمن خفف فلأنه يصلح للتكثر أيضاً ومن جمع بين التخفيف والتثقيل كان آخذاً بالوجهين"^(٢).

فهو يختار قراءة التشديد ويصفها بالحسن ومراد الثقل الكثرة. وهو يرى أن التخفيف قد يقع للتكثر - أيضاً - وبأي القراءتين قرأت جيد مع أن قراءة التثقيل لديه أكثر دلالة والتزاماً بالتكثر.

وما يهمننا هنا هو القراءة بالتضعيف ومجيئها للتكثر وعليه سار السمين الحلبي^(٣). وحذا حذوهما العكبري في إملائه لقوله في (سنقتل) قرئ بالتشديد لكثرة القتل مرة بعد مرة. فأكثر ما تكلم به العرب التشديد. ومن خفف أراد مرة واحدة^(٤).

ومما سبق نرى أن الجميع متفقون على أن القراءة بالتثقيل تفيد التكثر. وبالتالي فإن من أشهر المعاني التي تأتي لها الزيادة في صيغة (فَعَل) هي للتكثر.

ي- تحول من فَعَل (صَعَد) إلى فَعَل (صَعَد) للدلالة على تكلف ما يثقل عليه:

اختلف في تشديد العين وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنعام: ١٢٥).

فقرأ ابن كثير وحده (كانما يصعد) خفيفة ساكنة الصاد بغير ألف. وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٩٢.

(٢) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ٢٦٢.

(٣) السمين الحلبي: الدر المصون، ج ٥، ص ٤٢٤.

(٤) العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص ٢٩٤.

وحمزة والكسائي (يصعد) مشددة العين بغير ألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (يصعد) بألف مشددة الصاد^(١).

راعى المعنى في قراءة التشديد والتخفيف في قراءة ﴿كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنعام: ١٢٥) فقال فيهما: "قراءة ابن كثير (يصعد في السماء) من الصعود، والمعنى أنه في نفوره من الإنسان وثقله عليه بمنزلة من تكلف ما لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا يستطاع. ومن قال: (يصعد) أراد: يتصعد فأدغم، ومعنى يتصعد: انه كأنه يتكلف ما يتثقل عليه وكأنه يتكلف شيئاً بعد شيء كقولهم: يتفوق ويتجرع ونحو ذلك مما يتعاطى فيه الفعل شيئاً بعد شيء"^(٢).

فالقراءتان بمنزلة واحدة في عدم الاستطاعة وتحميل الإنسان ما لا قدره عليه وما يعجز عنه. فإذا دعي النافر من الإسلام أو ضيق الصدر البعيد عن قبول الإسلام لشدة نفوره كأنه يراد على ما يعجز عنه من مصعد في السماء - يقصد بها الجو - لما فيه عناء ومشقة عليه. أي "أن الضال عن الحق يكون صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في الجو؛ لأن المرتفع في الجو يضيق صدره لاختلال الضغط"^(٣). وهذا التوجيه فيه دليل من دلائل الإعجاز العلمي علاوة على الإعجاز اللغوي. لأن الإنسان كلما صعد إلى أعلى وارتفع شعر بالإعياء والتعب لنقص الاكسجين الحاصل. وهذا مثال على ما نراه في قراءة التشديد والتي بمعنى تكلف ما يتثقل ويشق عليه. فالآية فيها نوع من مطابقة للتفسير العلمي.

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٦٩.

(٢) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ٢١٠.

(٣) السامرائي، التعبير القرآني، ص ٤٣.

اذن القراءتان بالوجهين التثقيل والتخفيف بمعنى واحد^(١) وهو تكلف ما لا قدره عليه اي عدم الاستطاعة للقيام بالفعل لمشقته عليه فالفراء يقول: ان من ضاق عليه المذهب فلم يجد إلا أن يصعد في السماء وليس يقدر^(٢).

ك-تحول من فَعَلَ (عَرَفَ) إلى فَعَّلَ (عَرَّفَ) لاختلاف دلالتهما في سياق الكلام

قال تعالى: ﴿ وَأَظْهَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ، قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِي

الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [التحریم: ٣].

قرأ الكسائي وحده: (عَرَفَ) خفيفة، والباقون (عَرَّفَ) مشددة^(٣).

يرى أبو علي الفارسي أن "وجه التخفيف لقول الكسائي (عَرَفَ بَعْضَهُ) أنه جازى عليه، لا يكون إلا كذلك، ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون (عَرَّفَ) الذي معناه عَلمٌ أو الذي ذكرنا. فلا يجوز أن يكون من باب العلم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أظهره الله على ما أسرّه إليها علم جميع ذلك، ولم يجوز أن يُعَلِّمَ من ذلك مع إظهار الله إياه عليه بعضه ولكن يعلم جميعه فإذا لم يجز حمله على هذا الوجه: علمت أنه في المعنى الآخر وهذا كما تقول لمن يسيء أو يحسن: أنا أعرف لأهل الإحسان، وأعرف لأهل الإساءة، أي: لا يخفى علي ذلك ولا مقابلته بما يكون وفقاً له.^(٤)

وأما عَرَّفَ بالتشديد فالمعنى: عَرَّفَ بعضه وأعرضَ عن بَعْضٍ فلم يُعَرِّفْه إياها على وجه التكرم والإغضاء. ففي التخفيف تكون المعرفة بمعنى الجزاء وحقيقة المعنى في معرفته بأهل الإحسان

^(١) مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج ١، ص ٤٥١، وانظر ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص ١٤٩.

^(٢) الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ٣٥٤.

^(٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٤٠.

^(٤) الفارسي: الحجة، ج ٤، ص ٥٠.

والإساءة أنه لا يخفى عليّ صنيع كل واحد من الفريقين فأنا أجازيه عليه. والمقصود أنه عليه السلام جازى ببعضه وترك جزء البعض فلا يجوز أن تكون (عَرَفَ) بمعنى (عَلِمَ) لأنه لما أطلع الله تعالى على ما كان أسره إليها كان عالماً بالجميع ولم يكن يعرف البعض ويجهل البعض. وأن المراد من التشديد هو أن النبي صلى الله عليه وسلم عَرَفَ حفصة بعضه وترك بعضاً فلم يعرفها إياه على سبيل عليه السلام التكرم أو مخافة الانتشار. وهذا ما حكاه ابن أبي مريم^(١).

وقال الفراء: عَرَفَ حفصة بعض الحديث وترك بعضاً.... وكأن الذين يقولون (عَرَفَ) خفيفة يريدون: غضب من ذلك. وجازى عليه كما تقول للرجل يسيء إليك: أما والله لأعرفن لك ذلك. وقد لعمرى جازى حفصة بطلاقها. وهو وجه حسن^(٢). فورد معنى المتشدد عنده التعريف ويفهم من سياق النص أنه بالتخفيف هو المجازاة، أي جازى عليه. وقد ذهب مذهبه ابن خالويه في توجيهه لقراءة التخفيف بينما ذهب في قراءة التشديد إلى أنه أراد ترداد الكلام في محاوراة التعريف فلذلك شدد^(٣).

ويقول مكي: "من شدد الراء عَرَفَها بعضه أي بعض ما أفشت لصاحبها وأعرض عن بعض تكراً منه صلى الله عليه وسلم فلم يعرفها به. فأما من خفف الراء فهو على معنى جازى على بعضه ولم يجاز على بعض إحساناً منه صلى الله عليه وسلم ولا يحسن أن يكون معناه أنه لم يدر بعضه لأن الله تعالى قد أخبرنا أنه قد أظهر نبيه عليه فلا جائز أن يظهره على ما أفشت ويعرف بعض ما أظهره عليه دون بعض أو يعرف بعضاً وينكر بعضاً..."^(٤).

(١) ابن أبي مريم: الموضح، ج٣، ص ١٢٧٨-١٢٧٩.

(٢) الفراء: معاني القرآن، ج٣، ص ١٦٦.

(٣) ابن خالويه: الحجة في القراءات، ج١، ص ٣٤٨.

(٤) مكي: مشكل إعراب القرآن، ص ٧٤٢.

فمعنى المشدد عنده عَرَفَ بعض وترك الآخر على وجه التكرم منه. والمخفف بمعنى

المجازة.

وأما النحاس فذكر أن أبا عبيد قد رد قراءة الكسائي بالتخفيف رداً شنيعاً حيث قال: "لو كان كذا لكان: عرف بعضه وأنكر بعضاً. قال أبو جعفر وهذا الرد لا يلزم والقراءة معروفة عن جماعة منهم أبو عبد الرحمن السلمي^(١). فبالتشديد (عَرَفَ) قال: (وَأَعْرَضَ عَن بَعْضِ) أي لم يعرفها إياه، ولو كانت مخففة (عَرَفَ) لقال في ضده (وَأَنْكَرَ بَعْضاً). وهو مأخوذ من قولك (عَرَفْتُكَ الشَّيْءَ) أي: أخبرتك به. فالمعنى: عَرَفَ حفصة (بَعْضُ الْحَدِيثِ)، وأعرض عن بعض فلم يعرفها إياه على وجه التكرم والاعضاء، وألا يبلغ أقصى ما كان منها. وجاء في التفسير أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرها ببعض ما أعلمه الله عنها أنها قالت. وحببتهم قوله: (فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ) أي: خبرها، فهذا دليل على التعريف.

صفوة القول إن العلماء ومنهم أبو علي الفارسي اتفقوا على أن قراءة التشديد بمعنى التعريف، أي أنه عَرَفَهَا جزءاً من الحديث. وترك الجزء الآخر تكريماً منه. وأن التخفيف يقصد به الجزاء. وهنا يظهر معنيان للقراءة الأول: المعنى المعجمي لقراءة التشديد وهو أن عَرَفَ بمعنى التعريف والمعرفة ولا يقصد به العلم. والثاني: المعنى السياقي لقراءة لتخفيف وهو المجازة.

^(١) النحاس: إعراب القرآن، ج ٤، ص ٣٠٣.

٢- الأسماء:

أ- مجيء فُعل في الاسم الثلاثي المجرد

اختلف في التخفيف والتنقيح من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ (الكهف: ٧٤)

قرأ ابن كثير، وحمزة، وأبو عمرو، والكسائي (نُكْرًا) خفيفة في كل القرآن. وقرأ ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر في كل القرآن (نُكْرًا) مثقل^(١).

يتحدث أبو علي الفارسي من قراءة (نُكْر) في قوله تعالى: "لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا" ويوجهها التوجيه التالي حيث يقول: "نُكْر: فُعل، وهو من أمثلة الصفات، قالوا: ناقة أُجْد^(٢)، ورجل سُئِل^(٣)، ومشيية سُجِح^(٤)"^(٥).

أي أن فُعلًا صفة. وأما موقف العلماء من البناء الثلاثي في الاسم (فُعل) فدائر حول هذه الأوجه:

الوجه الأول: المعنى: يذهب أبو عبيدة إلى أن "شَيْئًا نُكْرًا" بمعنى داهية أي أمرًا عظيمًا^(٦). وقال ابن قتيبة: "شَيْئًا نُكْرًا، أي مُنْكَرًا"^(٧).

وأيدهما السجستاني في ذلك بقوله: "يقال: جِئْتَ بشيء مُنْكَر، وفعلت فعلا غير معروف. والنكر أشد من الأمر"^(٨) فالمعنى الإتيان بأمر منكر وعظيم.

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٩٥.

(٢) وهي التي فقار ظهرها متصل تراها كأنها عظم واحد، أي: قوية موقفة الحلق. انظر: ابن منظور، لسان العرب (مادة أُجْد)، ج ٢، ص ١.

(٣) أي: الرجل الخفيف المتخذ القليل اللحم. المصدر نفسه، ج ١٧، ص ١١.

(٤) أي: سهلة. المصدر نفسه، ج ٧، ص ١.

(٥) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٩٥.

(٦) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ج ١، ص ٤١٠.

(٧) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم: غريب القرآن، ج ١، ص ٢٧.

الوجه الثاني: توجيه القراءة: وفي توجيه القراءة بالتخفيف بين سيبويه أنه "إذا تتابعت الضمتان فإنّ هؤلاء يخففون لأنهم كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين. وإنما الضمتان من الواوين. فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان ، لأن الضمة من الواو وذلك قول (الرُّسُلُ والطُّنْبُ والعُنُقُ) تريد (الرُّسُلُ والطُّنْبُ والعُنُقُ)"^(٢) وعليه سار ابن السراج^(٣).

ويوجه ابن خالويه قراءة (نُكْرًا) بالضم والتسكين فيقول: "فمن قرأ بالضم أتى به على الأصل. والحجة لمن أسكن: أنه خفف الكلمة استتقلاً بضميتين متواليتين. وأولى ما استعمل الإسكان مع النصب. والضم مع الرفع والخفض كقوله: "إلى شيء نُكْر أكثر وأشهر"^(٤). يرى ابن خالويه أن أصل القراءة الضم(نُكْر) وخففت للتقل الحاصل من توالي الضمتين(نُكْر).

وأما ابن أبي مريم فيقول: "بالتخفيف قرأها ابن كثير وحده والوجه أن أصله (نُكْر) على (فُعَل) بضميتين فحذفت الضمة الثانية تخفيفاً وهي في تقرير الثبات كما حذفت من رسل وكتب ونحوه. وقرأ الباكون (نُكْر) بضم النون والكاف. والوجه أنه هو الأصل الذي لم يغير، واستعمالهم إياه مخففاً، والمراد به المنكر"^(٥). يبين أن الأصل في القراءة بالضم، وخفف بحذف الضمة الثانية ويوضح أن الأكثر استعمالاً هو قراءة التخفيف، ويقصد بالانكر: المنكر.

ومجمل الكلام هنا أنه لا ترجيح بين القراءتين (التثقيل والتخفيف) فبأيهما قرأت صواب. وكذلك لم يختار ابن خالويه إحدى القراءتين واكتفى بالتوجيه فالأصل عنده الضم ولاجتتاب الثقل من تتابع

١) السجستاني، محمد بن عزيز: غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، دار قتيبة، سوريا، ط١، ١٩٩٥، ج١، ص٤٧٤.

٢) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص١١٤.

٣) ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، عبد الحسين الفتلي، ط٣، ١٩٧١، ج٣، ص١٥٨.

٤) ابن خالويه: الحجة في القراءات، ج١، ص٢٢٨.

٥) ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ج٣، ص١٢٤٤.

الضمتين سكنت. وقد سبقه في ذلك سيبويه، وابن السراج، وابن أبي مريم الذي أضاف أن قراءة التخفيف أي التسكين هي الأكثر استعمالاً.

الوجه الثالث: مكونات (فُعَل) الاسم والصفة. فيقول سيبويه: "ويكن فعلاً فيهما، أي في الاسم والصفة. فالاسم: الطُنْب والعُنُق والعُضْد والجُمْدُ. والصفة: الجُنْب والأُجْد ونُضْد ونُكْر. قال سبحانه (إلى شيء نُكْرًا) والأُنْف والسُجْح..."^(١). وسار على قوله المبرد^(٢)، وابن يعيش^(٣) الذي أضاف إلى الصفات ناقة سُرْح وطلُق. وكذلك أيدهم ابن عصفور^(٤) وقد أضاف (أُحْد) أيضاً إلى الصفات. فصيغة فُعَل تأتي في الأسماء والصفات.

الوجه الرابع: أنها لغة: فالقراءتان بالضم والتسكين لغتان. وهذا ما ذهب إليه الأزهري^(٥) ويصفهما بالجيدتين وابن زنجلة^(٦) والعكبري^(٧) والسمين الحلبي^(٨). وجميعهم لم ينسبوا إلى قبيلة ما إلا أن سيبويه^(٩) نسب لغة التسكين إلى تميم وبكر بن وائل. وعليه سار ابن السراج^(١٠).

وعليه فإن أبا علي الفارسي أجاز الأخذ باللغتين التخفيف والتنقيح لقوله: "من أخذ بالتنقيح والتخفيف كان مصيباً"^(١١) إذن بناء (فُعَل) من أبنية الثلاثي المجرد ويرد في الأسماء والصفات

(١) سيبويه الكتاب، ج٤، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٢) المبرد: المقتضب، ج١، ص٥٤.

(٣) ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصل، تصويرمكتبة عالم الكتب، بيروت، ج٤، ص١٥٥.

(٤) ابن عصفور، علي بن مؤمن: المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الإله الجبوري، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ط٢، ١٣٩٩ هـ، ج١، ص٥٢.

(٥) الأزهري: معاني القراءات، تحقيق: عيد مصطفى درويش، وعض أحمد القوزي، دار المعارف، ط١، ١٤١٢ هـ، ج٢، ص١١٦.

(٦) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص٤٢٤.

(٧) العكبري: التبيان، ج٢، ص٨٥٦.

(٨) السمين الحلبي: الدر المصون، ج٧، ص٥٣٠.

(٩) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص١١٤.

(١٠) ابن السراج: الأصول، ج٣، ص١٥٨.

والأصل الضم إلا أنه يخفف ما كان عليه (فُعَل) فتسكن العين (فُعَل) وذلك كراهية لثقل تتابع الضمتين. وبالنظر إلى الناحية الدلالية فإن القراءتين سواء بضميتين أم بضمة وسكون فالمعنى واحد وهو (المنكر) ، أي ان قتل الغلام قد وصف بأنه شيء منكر. لظنه أنه قتل الفتى بغير سبب. فهنا ناسب التعبير الفعل.

ب- مجئ (فُعِيل) في الاسماء الثلاثية المزيدة:

قال تعالى: ﴿ كَانَهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ (النور: ٣٥).

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم (دُرِّيٌّ) بضم الدال وكسر الراء مشددة الياء من غير همز، وقرأ أبو عمرو، والكسائي (دُرِّيٌّ) مهموز بكسر الدال - أبو بكر عن عاصم (دُرِّيٌّ) مهموز بضم الدال، وكذلك حمزة^(٢).

ويرى أبو علي الفارسي في توجيه هذه القراءة قال: " من قرأ (دُرِّيٌّ) احتمل قوله أمرين: أحدهما: أن يكون نسبة إلى الدرّ وذلك لفرط ضيائه ونوره، كما أن الدرّ كذلك ويجوز أن تكون (فُعَيْلاً) من (الدَّرء) فخفف الهمزة، فانقلبت ياء كما تنقلب من النَّسيء والنبيء ونحوه إذا خفت ياء.

ومن قرأ: (دُرِّيٌّ) كان (فُعَيْلاً) من (الدَّرء) مثل السَّكِير والفَسِيْق، والمعنى: أن الخفاء يدفع عنه لتألُّفه في ظهوره، فلم يخف نحو السَّهّا وما لم يضيء من الكواكب... ومن قرأ: (دُرِّيٌّ) كان (فُعَيْلاً) من (الدَّرء) الذي هو الدفع، وإن خفت الهمزة من هذا قلت (دُرِّيٌّ). وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب: كوكب دُرِّيٌّ في الصفات، ومن الأسماء المَرِيْق - العصفر^(٣).

(١) الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ٩٥.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٥٥ - ص ٤٥٦.

(٣) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٢٠٠.

إذن فموقف أبي علي الفارسي بين في توجيهه لقراءة (دُرِّيء) إذ أنه ذكر في قراءة الضم بدون همز أنها منسوبة إلى الدر. ويكون وزنها (فُعَلِيّ). ووضح بجواز أن تكون (فُعَيْل) من (الدَّرء) لأن الأصل (دُرِّي) فخفف الهمزة فانقلبت ياء فحصل إدغام. وأما قراءة الضم مع الهمز فحملها على صيغة (فُعَيْل) وهو بناء قليل في العربية

واختلف العلماء في القول في فُعَيْل فمنهم من ذهب إلى أن (دُرِّي) صفة ونظيره من الأسماء المُرِّيَق وهو (العصفور). وهذا ما رآه أبو علي الفارسي وغيره من العلماء كسيبويه وابن السراج^(١) وابن خالويه^(٢) ومكي^(٣) وابن زنجلة^(٤) ويذهب ابن عصفور إلى أن فُعَيْل لم يجئ إلا صفة وهو قليل نحو مُرِّيَق وكوكب دُرِّي^(٥) ، وهذا ما قاله السيوطي^(٦) أيضاً . وأورد أبو علي الفارسي لهذا البناء أمثلة كالعلية، والسرية بالإضافة إلى المُرِّيَق ودُرِّي وهذا ما حكاه مكي إذ قال: " فأما من قرأه بضم الدال والهمز فإنه جعله فعيلاً - أيضاً - من درأت النجوم إذا اندفعت وهو قليل النظير ونظيره من الأسماء (المُرِّيَق) ومثله في الصفات العلية والسرية"^(٧). وقد أضاف السمين الحلبي - أيضاً - إلى ذلك الدرئية. وبالنسبة إلى لفظة (المُرِّيَق) المراد به (حب العصفور) فيرى الفراء والنحاس وابن خالويه أنها لفظة أعجمية. وقد ذكر الأصبهاني أنها بناء شاذ حيث قال: " أن (دُرِّيء) بضم الدال والهمزة فيها نظر، لأن فُعَيْلا في الكلام لم يأت منه سوى (مُرِّيَق) وهو بناء شاذ"^(٨).

(١) ابن السراج: الأصول، ج٣، ص٢٠٤.

(٢) ابن خالويه: الحجة في القراءات، ج١، ص٢٦٢.

(٣) مكي: مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص٥١٢.

(٤) ابن زنجلة: حجة القراءات، ج١، ص٤٩٩-٥٠٠.

(٥) ابن عصفور: الممتع، ج١، ص٧٤.

(٦) السيوطي: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ج٢، ص٥٦.

(٧) مكي: مشكل إعراب القرآن، ص٥١٢.

(٨) الأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل: إعراب القرآن، قدمت له ووثقت نصوصه: فائزة بنت عمر

المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١، ١٩٩٥، ج١، ص٢٧١.

ويتفق أبو علي الفارسي مع العلماء كابن خالويه^(١) والأزهري^(٢) وابن زنجلة^(٣) والعكبري^(٤) والدمياطي^(٥) في حمل قراءة الكسر في (دِرِّي) على صيغة المبالغة (فِعِيل) وأنها من (الدرء) . وهو بناء كثير في العربية . وقيل إنها من أفصح اللغات فيقول ابن منظور : " قال أبو عمرو بن العلاء سألت رجلاً من سعد بن بكر من أهل ذات عرق . فقلت هذا الكوكب الضخم ما تسمونه؟ قال الدَّرِّي . وكان أفصح الناس"^(٦) . ومن الأمثلة عليه من الصفات (السكَّيت ، والسكَّير ، والفسيق) ومن الأسماء (السكين ، السكين ، والصدِّيق) .

ومن ناحية المعنى فالغالب في (الدرء) الذي أخذ منها (دُرِّي) أنها الدفع . واختلفت الأقوال في معنى (كوكب دُرِّي) فيرى أبو علي الفارسي أنه يدفع الخفاء عنه لتلائته في ظهورها . فلم يخف كما خفي نجم السها . ووافقه في ذلك مكي^(٧) و ابن زنجلة^(٨) والدمياطي^(٩) والعكبري^(١٠) ومثله ما يراه صاحب المحتسب إذ أن فُعَيْلا من درأت لأنه يدرأ الظلمة عن نفسه بضوئه وإن أصله على هذا (دُرِّي) فخفف وقد قرئ به مهموزاً^(١١) . وعلى هذا القول سار السمين الحلبي^(١٢)

(١) ابن خالويه: الحجة في القراءات، ج١، ص ٢٦٢ .

(٢) الأزهري: معاني القراءات، ج٢، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٣) ابن زنجلة: حجة القراءات، ج١، ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٤) العكبري: التبيان، ج٢، ص ٩٧٠ وانظر كتابه إملاء مامن به الرحمن، ج٢، ص ١٥٦ .

(٥) الدمياطي، شهاب أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج١، ص ٤١١ .

(٦) ابن منظور: لسان العرب، ج٢، ص ١٣٤٨ .

(٧) مكي: مشكل إعراب القرآن، ص ٥١٢ .

(٨) ابن زنجلة: حجة القراءات، ج١، ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٩) الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج١، ص ٤١١ .

(١٠) العكبري: التبيان، ج٢، ص ٩٧٠ وانظر كتابه إملاء مامن به الرحمن، ج٢، ص ١٥٦ .

(١١) ابن جني: المحتسب، ج١، ص ١٥٦ .

(١٢) السمين الحلبي: الدر المصون، ج٨، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .

ويذهب الفراء إلى أنه من درأ الكوكب إذا انحط كأنه رجم به الشيطان فدمغه^(١). وقيل أن درأ الكوكب إذا تدافع منقضا فتضاعف ضوءه. ويبيّن السجستاني أن هذا الكوكب يفضل الكواكب بضيائه كما يفضل الدر سائر الحب^(٢) وذهب مذهبه النحاس^(٣).

ويذكر ابن زنجلة أنه يدفع بنوره من أن ينظر الناظر إليه^(٤). وذهب الأصبهاني^(٥) إلى أنه يدفع الظاهر بنوره ويذهب ابن سيده^(٦) إلى أن النجوم الدراري التي تدرأ أي تنحط وتسير. وأما الأزهري فيرى أن معنى (الدرء): الطلوع حيث يقول: " فإن (الدرء) في كلام العرب كل كوكب براق يدرأ عليك إذا طلع فجأة وهو من الدراري. أخبرني المنذري عن أبي الهيثم بذلك قال: وقال نصير: دروءه. وطلوعه^(٧) وأجاز ابن قتيبة لقوله: يدرأ عليك أي يطلعن "

ويوضح النحاس أن بعضاً من أهل اللغة يصفون القراءة باللحن وعدم جوازه لأنه ليس في كلام العرب اسم على فُعِيل. وبه قال الأزهري والأصبهاني وابن سيده. ولم يوجه الفراء قراءة الضم مع الهمز على أي وجه من الوجوه واكتفى بقوله (ولا تعرف جهة ضم أوله وهمزه)^(٨).

وأرى أن السبب في عدم جواز قراءة الضم مع الهمز عندهم عائداً إلى قلة البناء (فُعِيل). فلم يوجد شيء على وزنه إلا ما قد ذكروا وهو قليل.

وأنكر النحاس فيما نقله عن أبي عبيد مذهب في احتجاجه لقراءة حمزة بالضم مع الهمز (دُرِيء) بأنها (فُعُول) كسُبُوح فكان الأصل (دروء) أبدل من الواو ياء ومن الضمة كسرة. كما قالوا (

(١) الفراء: معاني القرآن، ج٢، ص ٢٥٢.

(٢) السجستاني: غريب القرآن، ج١، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٣) النحاس: إعراب القرآن، ج٣، ص ٩٢-٩٣.

(٤) ابن زنجلة: حجة القراءات، ج١، ص ٤٩٩-٥٠٠.

(٥) الأصبهاني: إعراب القرآن، ج١، ص ٢٧١.

(٦) ابن سيده: المخصص، ج٢، ص ٣٨٠.

(٧) الأزهري: معاني القراءات، ج٢، ص ٢٠٩.

(٨) الفراء: معاني القرآن، ج٢، ص ٢٥٢.

عُنِّي) وقد وصفها بالغلط، لأن الواو على ذلك ليست متطرفة كعُنِّي ولذلك لم يحصل قلبها. وكذلك قال السمين الحلبي: "وَدُرِّي" في هذه القراءة (فُعُول) كسُبُوح، فُدُوس فاستنقل توالي الضم فنقل إلى الكسر^(١). وعليه سار ابن منظور.

وقد قرئت بالفتح (دَرِّي)، (فَعِيل) وفيها إشكال لأن أبا الفتح ذكر أن بناء (فَعِيل) بفتح الفاء وتشديد العين عزيز ومنه التسكينة وبه قال الأخفش وابن منظور والسمين. وقد وصفه العكبري بالبعيد فقال: "ويقرأ بالفتح على (فَعِيل) وهو بعيد"^(٢).

إذن بناء (فَعِيل) ورد في العربية بالرغم من قلة الأمثلة عليه. فضلاً عن موافقته لقراءة حمزة وهو ممن يشهد له بالثقة والضبط. واستغرب دفاع النحاس عن أبي عمرو والكسائي عندما ضعف أبو عبيد القراءة بكسر الدال والهمزة، ولم يدافع عن قراءة حمزة مع أنه فنّد أقوال من احتج له علماً بأنهم جميعاً من الرواة الثقات.

(١) السمين الحلبي: الدر المصون، ج ٨، ص ٤٠٧.

(٢) العكبري: التبيان، ج ٢، ص ٩٧٠.

- مجيء المصدر الثلاثي (شَنَان) على بنائي (فَعْلَان) و(فَعْلَان)

اختلف في فتح النون وإسكانها من قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ ﴾ (المائدة: ٢). فقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وابن كثير (شَنَان) متحركة النون. وقرأ ابن عامر (شَنَان) ساكنة النون^(١).

قال أبو علي الفارسي في (الشَّنَان): "فَأَمَّا (الشَّنَان) على (فَعْلَان)، فإن (فَعْلَان) قد جاء مصدراً، وجاء وصفاً، فمما جاء فيه (فَعْلَان) مصدراً ما حكاه سيبويه من قولهم: لَوَيْتَهُ حَقَّهُ لِيَأَنَا، فيجوز على قياس هذا- وإن لم يكثر- أن يكون (شَنَان) مثله في أنه مصدر"^(٢).

وقال في (الشَّنَان) بفتح الشين والنون: "يذهب سيبويه إلى أن ما كان من المصادر على (فَعْلَان) لم يتعد فعله، قال: إلا أن يشذ شيء نحو: شَنَنْتُهُ شَنَاناً... فحجة من قرأ (شَنَان) أنه مصدر، والمصدر يكثر على (فَعْلَان) نحو: النَّزْوَان، والغَثِيَان، والنَّفِيَان، والشَّنَان يقارب الغليان فجاء على وزنه لمقاربتة في المعنى... وأما من حرّك فقال: (الشَّنَان) فإن هذا البناء في المصادر التي معناها التقلب والترزع كثير"^(٣).

يذهب أبو علي الفارسي إلى أن (الشَّنَان) (فَعْلَان) يأتي مصدراً كليان ولذلك يقول: "ويجوز أن تكون الشَّنَان بتسكين العين مثل الليان. ومن زعم أن فَعْلَان إذا أسكنت عينه لم يك مصدراً فقد أخطأ"^(٤). وقال أيضاً: "ومن زعم أن إسكان النون لحن، لم يكن قوله مستقيماً، لأنه يجوز أن يكون مصدراً

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٤٢.

(٢) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ١٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٠.

(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٧.

كالليان^(١) وهو قليل. ويأتي وصفاً كسكران وعطشان. وهذا ما ذهب إليه الجمهور كسيبويه^(٢) والفراء^(٣) وأبو عبيدة^(٤) وابن السراج^(٥) والأزهري^(٦) والعكبري^(٧).

ومثله في فتح النون (فَعْلَان) أي يكون مصدرًا كالنقران والغليان والنفيان والطوفان والغثيان. وكله يتضمن معنى التحرك والتقلب. ومن الصفات الزَّفيان والقطوان. وقد أضاف الأخفش^(٨) والزجاج^(٩) إلى المصادر الدرجان والميلان والنزوان، وأما ابن هشام^(١٠) والسيوطي^(١١) فقد أضافا الضريان والخفقان والجولان .

وعليه فإن فَعْلَان يقل في المصادر ويكثر في الصفات بينما فَعْلَان يقل في الصفات ويكثر في المصادر. وبناء على ذلك فإن الأظهر عند أبي حيان في الفتح المصادر وفي السكون الصفات. ويوضح أبو علي الفارسي أن بناء (فَعْلَان) يأتي في المصادر التي تتضمن معناها التقلب والترزع. وبما أن الحديث عن المصدر الثلاثي (فَعْلَان) ودلالته على الاضطراب والتقلب والهيجان فمن الطبيعي أن نذكر أن ابن هشام والسيوطي قد تكلموا عن هذه الدلالة فيقول الأول: "وعلى تقلب فقياس مصدر: الفَعْلَان كالجولان والغليان^(١٢). وأما الثاني فيقول: "وللتقلب والاضطراب (فَعْلَان) بفتح

(١) الفارسي، الحجة، ج٢، ص ١١٠.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص ١٥.

(٣) الفراء: معاني القرآن، ج١، ص ٣٠٠.

(٤) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ج١، ص ١٤٧.

(٥) ابن السراج: الأصول، ج٣، ص ٨٧.

(٦) الأزهري: معاني القراءات، ج١، ص ٣٢٥.

(٧) العكبري: التبيان في علوم القرآن، ج١، ص ٤١٦.

(٨) الأخفش: معاني القرآن، ج١، ص ٢٧١.

(٩) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج٣، ص ١٤٣.

(١٠) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٣، ص ٢٠٠.

(١١) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣، ص ٣٢٣.

(١٢) ابن هشام: أوضح المسالك، ج٣، ص ٢٠٠.

الفاء والعين كخفق خفقانا وجال جولانا^(١). وينقل ابن منظور عن صاحب التهذيب في أن (الشَّنَان) مصدر على (فَعْلَان) كالتزوان، والضريان. ويذكر أنه شاذ في المعنى لأن فَعْلَان إنما هو بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضريان والخفقان.

وأما بالتسكين فقد يكون مصدراً كلياً، ويكون صفة كسكران (أي مبغض قوم). ويذكر أنه شاذاً في اللفظ لأنه لم يجرى شيء من المصادر عليه. وهذا رأي الجوهري^(٢).

وهذا يدل على أن مصدر (فَعْلَان) يحمل معنى التقلب والاضطراب. وبناء عليه لا يحمل معنى الشنآن على الشذوذ، لأنه يتضمن هذا المعنى. وأما قول ابن منظور في (فَعْلَان) بأنه شاذاً في اللفظ. فيقصد أنه قليل في المصادر وكثير في الصفات.

أي أن قوله بأن (شَنَان) (فَعْلَان) شاذ في المعنى لأنه يحمل معنى الاضطراب والحركة فهذا ليس بالشذوذ لأن كلمة (شَنَان) تحمل هذا المعنى فهي محتملة لمعنى الاضطراب والتقلب لأنها تعني البغض. والبغض تكون فيه مشاعر النفس مضطربة ومتهيجة ولذلك لا يوصف ذلك بالشذوذ. ولكن يقصد بالشذوذ من ناحية مجيئة (أي: شَنَان) من المتعدي. كما قال سيبويه: "كل بناء من المصادر على فعلان بفتح العين لم يتعد فعله إلا أن يشدّ شيء نحو شنتته شناناً"^(٣).

يعني أنه مصدر على (فَعْلَان) بالفتح ومع ذلك فعله متعد. وعلى مذهب سيبويه سار أبو علي الفارسي في أن المصدر على فَعْلَان يكثر في اللازم ويقبل في المتعدي. وبناء عليه فإن (الشَّنَان) بالفتح شاذة عن القاعدة الصرفية التي قالها سيبويه: "وأكثر ما يكون (الفَعْلَان) في هذا (الضرب) ولا

(١) السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣، ص٣٢٣.

(٢) ابن منظور: اسان العرب (مادة شنا)، ج١، ص١٠١.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص١٥.

يجئ فعله يتعدى إلا أن يشد شئ نحو: شنتته شنانا: (١). وهنا ما ذكره- أيضاً- السمين الحلبي.
وأذهب مذهب الفارسي فيما قاله فيهما.

وينفق الجميع على أن الشنان بمعنى الإبغاض حيث يذهب الأزهري إلى أن (شنان) بالثقل مصدر و المعنى (بُغَضَ قَوْمٍ). وبالتسكين فهو نعت كأنه قال: لا يحملنكم بغيض قوم. ولا يكسبنكم مبغض قوم. (٢) ثم يبين السجستاني أن المعنى في محرقة النون (بَغْضَاءَ قَوْمٍ) وفي ساكنة النون (بَغْضَ قَوْمٍ). وهذا مذهب البصريين. ويذكر أنهما مصدران (٣).

إلا أنهم اختلفوا في اختيار القراءة وردها. فالنحاس (٤) يصف القراءة بإسكان النون بأنها ليست حسنة لأنه يرى أن المصادر لا تكاد تكون على فعْلان. هو لا يفضلها لأن فعْلان قليل في المصدر الثلاثي وقد سبقه في هذا القول المبرد فهو يرى أن ورود (ليان) على وزن فعْلان هو للثقل عن الكسرة مع الياء حيث نقل عن المبرد "بأن فعْلان لا يكون مصدرًا ولكن استقلوا الكسرة مع الياء". ولكن هذا يردّ لأن لفظ (شنان) ليس فيه ياء.

ومما نقله النحاس أن أبا حاتم وأبا عبيد قد أنكرا إسكان النون في (شنان) لأن المصادر إنما تأتي في مثل هذا متحركة (٥).

ويظهر من كلامهم أنهم يفضلون القراءة بفتح النون (شنان) لأن المصادر تكثر في فعْلان وتقل في فعْلان. ولأن المصادر- أيضاً- فيما أوله مفتوح. وذلك جاء أكثرها محركاً كمثل (غلي

(١) سيوييه، الكتاب، ج٤، ص١٥.

(٢) الأزهري: معاني القراءات، ج١، ص٣٢٥.

(٣) السجستاني: غريب القرآن، ج١، ص٢٥٨.

(٤) النحاس: إعراب القرآن، ج١، ص٢٥٧.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

غليانا). وهذا ما ذهب إليه ابن زنجلة في اختياره قراءة شَنَّان محرّكة النون حيث علل اختياره بأن "المصادر مما أوله مفتوح فجاء أكثرها محرّكاً مثل (غلي غليانا، وضرب ضرباناً)"^(١).

ونخلص مما سبق أن القراءتين بمعنى واحد، أي أن (شَنَّان) (فَعْلَان) بمعنى (شَنَّان) (فَعْلَان) ف(شَنَّان) مصدر (شناه) بمعنى البغض، (شَنَّان) صفة كبغضان بمعنى بغيض قوم. كما أن (فَعْلَان) أكثر في المصادر، وأقل في الصفات بينما يكون (فَعْلَان) أكثر في الصفات وأقل في المصدر. فهذا الفرق بينهما وأن كان المعنى واحداً أي بغضاء قوم.

٤- تبادُل الدلالة بين بعض الأبنية:

أ- فعيل بمعنى مفعول:

قال تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمُ أُسْرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥].

قرأ حمزة (أسرى) بغير ألف. والباقون بألف^(٢).

قال أبو علي الفارسي: أسير، فعيل بمعنى مفعول. ألا ترى أنك تقول: أسرته كما تقول: قتلته، وفعيل إذا كان بمعنى مفعول لم يجمع بالواو والنون كما لم يجمع فَعُول بهما ولكن يُكسّر على فَعَلَى نحو لُدَيْغٍ ولُدَغَى، وقَتِيلٍ وقَتَلَى، وجَرِيحٍ وجَرَحَى، وعَقِيرٍ وعَقَرَى فإذا كان كذلك، فالأقيس: الأسرى وهو أقيس من أسارى^(٣).

وقال في موضع آخر: (أَسْرَى): أقيس من (الأسارى) وذلك أن (أَسِيرٌ) فعيل بمعنى مفعول،

وما كان من باب فعيل الذي بمعنى مفعول، لا يجمع بالواو والنون ولا بالألف والتاء، كما أن فعولاً

(١) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص ٢٢٠.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٦٤.

(٣) الفارسي، الحجة، ج ١، ص ٣٣٥.

كذلك، لكنه يجمع على فَعَلَى نحو جريح وجرحى، وقتيل وقتلى، وعقير وعقرى. ولَدَيْغ ولَدَغَى. وكثر هذا الجمع في هذا الباب واستمر حتى شبه به غيره مما ليس منه وذلك لموافقته إياه في المعنى وذلك مثل: مَرَضَى ومَوْتَى وهَلَكَى فهذا أشبه بفعيل الذي بمعنى مفعول، لمقارنته له في المعنى، وذلك أن هذا أمر ابتلوا به، وأدخلوا فيه، وأصيبوا به. وهم له كارهون فصار لذلك في قول الخليل مشبهاً لفعيل الذي بمعنى مفعول وليس مثله^(١).

يذهب أبو علي الفارسي في أن (أَسِير) (فَعِيل) بمعنى (مَأْسُور) مَفْعُول. وما كان من باب (فَعِيل) يجمع على (فَعَلَى) كجريح وجرحى، وقتيل وقتلى. ولكثرة هذا الجمع واستمراره شبه به مما ليس منه لمقارنته له في المعنى كمريض مرضى وميت وموتى. وسار على هذا الكلام الأخفش الذي ذهب أنه يقرأ ب (أَسْرَى) و (أَسَارَى)، و "وذلك لأن (أَسِير) (فَعِيل) وهو يشبه (مَرِيضاً) لأن به عيباً..."^(٢). ويقصد الأخفش بقوله هذا أنه إذا جمع (فَعِيل) وهو من صفات ذوي العاهات فإنه يجمع على (فَعَلَى) كقولهم في (المريض: مَرَضَى، والقَتيل: قَتَلَى) كذلك (الأسير) (أَسْرَى) لأنه قد يصيبه المكروه والأذى. وهذا ما سار عليه الطبري لقوله: "من قرأ (وإن يأتوكم أسرى) فإنه أراد جمع الأسير إذا كان على فعيل على مثال جمع أسماء ذوي العاهات التي يأتي واحداً على تقدير (فَعِيل) إذا كان (الأسر) شبيه المعنى في الأذى والمكروه الداخل على الأسير ببعض معاني العاهات والحق جمع المستلحق به بجمع ما وصفناه. فليل أسير وأسرى كما قيل مريض ومرضى وكسير وكسرى وجريح وجرحى^(٣). وعلى هذا سار السمرقندي^(٤) وابن زنجله^(١) والواحدي^(٢) والسمين الحلبي^(٣) وابن عادل^(٤).

^(١) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٣٠٩.

^(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ١٤٠.

^(٣) الطبري، جامع البيان، ج ٢، ص ٣١١.

^(٤) السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد: تفسير السمرقندي - بحر العلوم -، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، ج ١، ص ٢٣٠، والمصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣.

وأما (أَسَارَى) فشبهها أبو علي الفارسي بكسالي. وذلك لقوله: " أن الأسير لما كان محبوسا عن كثير من تصرفه للأسر، كما أن الكسلان محتبس عن ذلك لعادته السيئة فشبه به فقيل في جمعه: أَسَارَى كما قيل: كَسَالَى وأجرى عليه هذا الجمع للحمل على المعنى كما قيل: مرضى وموتى لما كانوا مُبْتَلِينَ بهذه الأشياء ومُدْخَلِينَ فيها مكرهين عليها مصابين بها فأشبهه في المعنى فعिला الذي بمعنى مفعول فلما أشبهه في المعنى أجري عليه في الجمع اللفظ الذي لفعيل بمعنى مفعول" (٥) وتبعه في هذا القول القرطبي (٦) وابن عادل (٧) والسمين الحلبي (٨). مع العلم بأن (أَسَارَى) ليس بأصل في هذا الباب لأن الأصل في فعيل أن يجمع فَعَلَى وإن استعمل إلا أن استمراره ليس كاستمرار (فَعَلَى) في جمع فعيل الذي بمعنى مفعول. وبذلك يرى أبو علي الفارسي أن (أَسْرَى) أقيس من (أَسَارَى) فضلاً عن كون (أَسْرَى) على الباب المستمر الكثير. وهذا ما ذهب إليه الواحدي في أن الأسرى عنده هو القياس في جمع أسير (٩). وقد أشار بذلك الطبري في أن (فَعَلَى) من جمع (فَعِيل) لاستفاضتها في الكلام فيقول: " وأولى بالصواب قراءة من قرأ (وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسْرَى) لأن (فَعَالَى) من جمع (فَعِيل) غير مستفيض في كلام العرب فإذا كان غير مستفيض في كلامهم، وكان مستفيضاً فاشياً فيهم جمع ما كان من الصفات التي بمعنى الآلام والزمانة، وواحدة على تقدير (فَعِيل) على (فَعَلَى) كالذي وصفناه

(١) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص ١٠٤.

(٢) الواحدي، أبو الحسن النيسابوري: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: الشيخ عادل أحمد والشيخ علي معوض، وأحمد صبرة، وعبد الغني الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣، ج١، ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٣) السمن الحلبي: الدر المصون، ج١، ص ٤٨٠ - ٤٨١.

(٤) ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨، ج٢، ص ٢٥٠.

(٥) الفارسي: الحجة، ج١، ص ٣٣٥.

(٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٨، ص ٤٥.

(٧) ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، ج٢، ص ٢٥٠.

(٨) السمن الحلبي: الدر المصون، ج١، ص ٤٨٠ - ٤٨١.

(٩) الواحدي: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج١، ص ١٦٨ - ١٦٩.

مريض ومرضى....." (١). فهو يرى أن الفرق بين القراءتين إنما هو في صيغة الجمع تارة على (فَعَلَى) وأخرى على (فُعَالَى) ويرجح قراءة الجمع على (أَسْرَى) لعدم استفاضة صيغة الجمع على فعالي من كلام العرب.

إذن الأصل في جمع فعيل بمعنى مفعول أن يكون على زنة فَعَلَى، فأسير بمعنى مأسور يجمع على أسرى، وأما أسارى جاء على زنة فُعَالَى وهو جمع قياسي لما كان على زنة فعلان نحو كسلان وسكران إلا أنه يوجد معنى جامع بين أسير وكسلان (شبه معنوي) وهو الحبس عن الحركة والكثير من التصرفات. فالأول نتيجة الأسر، والثاني نتيجة عاداته السيئة: وهذا الذي سوغ تكسير أسير على ما يكسر عليه كسلان. فقيل: أسارى.

ومجمل هذا أنهم شبهوا (أَسَارَى) (فُعَالَى) بـ (كُسَالَى) كما شبه (كَسَلَى) بـ (أَسْرَى) لدخول الكره فيهما. ويعدّ جمع فعيل على فعالي شاذًا لا يقاس عليه لأن الأصل في جمع فعيل (فَعَلَى). ويرى أن الأصل فتح همزة (أَسَارَى) لا ضمها. ففتح الهمز فيها ليست بالعالية. وهذا ما حكاه القرطبي (٢)، وأبو وأبو حيان (٣).

وأما الفرق بين (أَسْرَى) و (أَسَارَى) فالأصل أنهما لغتان بمعنى واحد فلم يفرق بينهما أحد من العلماء الأثبات إلا أبا عمرو فيقول: روى أبو هشام عن جبير الجعفي عن أبي عمرو قال: ما أسر فهو أسارى وما لم يؤسر فهو أسر. وروى عنه من وجه آخر قال: ما صار في أيديهم فهو أسارى. وما

(١) الطبري: تفسير الطبري، جامع البيان، ج ٢، ص ٣١١.

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، ص ٤٥.

(٣) أبو حيان: البحر المحيط، ج ١، ص ٤٥٤.

جاء مستأسرا فهو أسرى. عن أبي بكر النفاش قال: سمعت أحمد بن يحيى ثعلب. وقد قيل له هذا الكلام من أبي عمرو. فقال: هذا كلام المجانين. يعني لا فرق بينهما^(١).

يفهم من كلامه هو أن الأسرى الذين في اليد وإن لم يوضعوا في وثاق، بينما الأسارى فهم الذين في الوثاق. على رأي ما حكاه الماوردي^(٢).

ونجد أن (ثعلبا) حسب ما رواه النفاش قد تجرأ على أبي عمرو ووصف كلامه فيهما بكلام المجانين لأن القراءتين لا فرق بينهما ولا يعرفه أصحاب اللغة فيعقب القرطبي على كلام أبي عمرو بقوله: " ولا يعرف أهل اللغة ما قال أبو عمرو. إنما هو كما تقول: سكارى وسكرى. وقراءة الجماعة أسارى ما عدا حمزة فإنه قرأ (أسرى) على فعلى، جمع أسير بمعنى مأسور والباب - في تكسيه إذا كان كذلك فعلى. كما تقول: قتيل وقتلى. وقال الزجاج: يقال (أسارى) كما يقال (سكارى) و (فعالى) داخله بها. قال ابن فارس: يقال في جمع (أسير) (أسرى) و (أسارى) وقرئ بهما^(٣).

وعليه فإن القراءتين لا فارق بينهما لأن المتعارف عليه عند أهل اللغة وإن وجد فمردده قول أبي عمرو دون سواه. وإنني أتبع منهج أهل اللغة في ذلك. فالقراءتان لغتان بمعنى واحد فبأيهما قرأ القارئ فهو صواب. وفي هذا تبعهم أبو علي الفارسي فهو لا يفرق بين (أسرى) و (أسضارى) فكلاهما عنده سواء فيقول نقلا عن أبي الحسن " وقال أبو الحسن: الأسرى ما لم يكن موتقا والأسارى: الموثقون، قال: والعرب لا تعرف ذلك، كلاهما عنده سواء^(٤)، فهو يوافق أبو الحسن فيما ذهب إليه. وتجدر الإشارة إلى أن (الأسر) له معنيان: الأول: حسي يدل على كثرة الأسر. والثاني: معنوي يشير

^(١) الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري: تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج ١، ص ٢٣٠.

^(٢) الماوردي: النكت والعيون، ج ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٥٥.

^(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج ٢، ص ٢١.

^(٤) الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ٣١٠.

إلى شدة سوء الأثر النفسي الذي يترتب على الأسر بالوثاق؛ لأنه أكثر ألماً من الشد باليد. لذا نهى عنه الرسول عليه الصلاة والسلام.

وصفوة القول أن (أسارى) (فُعَالَى) و (أسرى) (فَعَلَى) جمع (أسير) (فَعِيل). وأن أسير (فَعِيل) في معنى مأسور (مَفْعُول). هذا وإن العرب قد جمعت على (فَعَلَى) من كانت به دمامة أو مرض، على حد قول ابن زنجلة^(١)، يمنعه من النهوض، فقالوا: صريع وصرعى، وجريح وجرحى، ولما كان الأسر آفة تدخل على الإنسان فتمنعه من النهوض أجري مجرى ذوي العاهات. فقالوا: أسير وأسرى. وعليه فإن (الأسرى) (فَعَلَى) أقيس من (أسارى) (فُعَالَى) في جمع (أسير) (فَعِيل) لأنها الأصل في هذا الباب.

ج- استنفل في معنى أفعل

ذكر أبو علي الفارسي هذا عند حديثه عن الاحتجاج للقراءات في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ٤٤] إذ قال: " وقد جاء استنفل في معنى أفعل، كما جاء في معنى فَعَل. قالوا: استجاب وأجاب. وأنشد أبو زيد الأنصاري:

وَدَاعِ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى
فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ^(٢)

أي لم يجبه. وقالوا: استخلف لأهله وأخلف لأهله^(١). قال:

^(١) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص ٣١٤.

^(٢) هو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات لأبي سعيد عبد الملك الأصمعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٤، ص ٩٦. وابن منظور: لسان العرب (مادة جوب)، ج ١، ص ٢٨٣. والزيدي تاج العروس (مادة جوب)، ج ٢، ص ٢٠٦.

وَمُسْتَخْلَفَاتٍ مِنْ بِلَادٍ تَتَوَقَّعُ لِمُصَفَّرَةِ الْأَشْدَاقِ حُمْرِ الْحَوَاصِلِ^(٢).

وقال: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]، وقال: ﴿كَلَّمَآ أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤]

^(٣) فهنا يذهب أبو علي الفارسي إلى أن استجاب واستخلف واستوقد بمعنى أجاب وأخلف وأوقد. وهذا يدل على أن (استفعل) استعمل في موضع (أفعل) كثيرا، وهذا ما أجمع عليه العلماء فعند حديثهم عن قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]. قال السجستاني: استوقد بمعنى أوقد^(٤). وأيده النحاس في ذلك، ولكنه أضاف - أيضا - أنه يجوز أن يكون استوقدها حتى من غيره أي طلبها من غيره^(٥). وقد أزرهما الماوردي في رأييهما حيث قال: (كمثل الذي استوقد نارا) فيه وجهان: أحدهما أنه أراد كمثل الذي أوقد فدخلت السين زائدة في الكلام، وهو قول الأخفش. والثاني: أنه أراد استوقد من غير نار للضياء^(٦).

وأما تفسير الآية الكريمة فقد فسرها السمرقندي بقوله: "نزلت في شأن اليهود الذين هم حوالى المدينة (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت) يعني كمثل من كان في المفازة في الليلة المظلمة، وهو يخاف من السباع فأوقد نارا فأمن بها من السباع فلما أضاءت ما حوله طفت ناره وبقي في الظلمة. كذلك اليهود الذين كانوا حول المدينة كانوا يقرون بالنبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يخرج وكانوا إذا حاربوا أعداءهم من المشركين يستنصرون باسمه فيقولون بحق نبيك أن تنصرنا فلما أخرج

^(١) سيبويه: الكتاب، ج ٤، ص ٧٠.

^(٢) البيت لذي الرمة ديوانه، ص ١٣٤٥. وانظر ابن منظور: لسان العرب (مادة خلف)، ج ٩، ص ٨٧، وبلا نسبة انظر ابن سيده: المخصص، ج ٩، ص ١٦١.

^(٣) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٢٢٢.

^(٤) السجستاني: غريب القرآن، ج ١، ص ٩٦.

^(٥) النحاس: معاني القرآن، ج ١، ص ١٠١.

^(٦) الماوردي: تفسير الماوردي - النكت والعيون -، ج ١، ص ٨٠.

النبي صلى الله عليه وسلم وقدم المدينة حسدوه وكذبوه وكفروا به فطفئت نارهم وبقوا في ظلمات الكفر" (١). وسبقه في هذا التفسير الزجاج (٢) وابن أبي حاتم (٣). ويمثله ما ذكره الزبيدي (٤) في تاج العروس. هذا وأن الثعلبي يقول: (استوقد: أوقد ناراً كما يقال: أجاب واستجاب).

قال الشاعر: وداعٍ دعا يا من يُجيبُ إلى الندى فلم يستجبه عند ذلك مُجيبٌ (٥).

وقد سار على هذا الكلام ابن الجزري (٦). ويقول - أيضاً - العكبري: واستوقد بمعنى أوقد. مثل استقر بمعنى قر. وقيل استوقد استدعى ألا يقاد (٧). واتبع السمين الحلبي مذهبهم فقال: " واستوقد استفعل بمعنى أفعال نحو استجاب بمعنى أجاب وهو رأي الأخفش.... وقيل السمين للطلب، ورُجِح قول الأخفش بأن كونه للطلب يستدعي حذف جملة، ألا ترى أن المعنى (استدعوا ناراً فأوقدها)، فلما أضاعت لأن الإضاءة لا تتسبب عن الطلب إنما تُسبب عن الإيقاد. والفاء في (فلما) للسبب" (٨).

د - مفعّل بمعنى مفعّل

قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [سبأ: ٢٣].

قرأ ابن عامر (فَزَّع) مفتوحة الفاء والزاي. وقرأ الباقون (فُزِّع) مضمومة الفاء مكسورة الزاي (٩).

(١) السمرقندي: تفسير السمرقندي، بحر العلوم، ج ١، ص ٣٠.

(٢) الزجاج: معاني القرآن، ج ١، ص ٩٣.

(٣) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد: تفسير القرآن الكريم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط ٣، ١٤١٩هـ، ج ١، ص ٥٠.

(٤) الزبيدي: تاج العروس، ج ١، ص ٤٥٤.

(٥) الثعلبي: تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج ١، ص ١٦٠.

(٦) ابن الجزري، زاد المسير في علم التفسير، ج ١، ص ٣٦.

(٧) العكبري: إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص ٢١.

(٨) السمين الحلبي: الدر المصون، ج ١، ص ١٥٩.

(٩) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٣٠.

يقول أبو عبيدة: " فُرِّعَ عن قلوبهم: نُفِّسَ عنها. وقال أبو الحسن: المعنى فيما ذكروا: جلي.
وقال غيره: الذي فُرِّعَ عن قلوبهم هنا: الملائكة.

قال أبو علي الفارسي: فُرِّعَ وفُرِّعَ: معناه أزيل الفرع عنها. وقد جاء مثل هذا في أفعال أيضا.
قالوا: أشكاه إذا أزال عنه ما يشكوه منه.... لكما أن أشكيت: أزلت الشكوى. كذلك فُرِّعَ وفُرِّعَ: أزال
الفرع"^(١).

وعند تفسير قوله تعالى (حتى إذا فُرِّعَ). قال الفراء: " وقراءة الحسن البصري (فُرِّعَ)، وقراءة
مجاهد (فَرَّعَ) يجعل الفعل لله. وأما قول الحسن فمعناه حتى إذا كشف الفرع عن قلوبهم وفَرَّعَتْ منه
فهذا وجه. ومن قال: فُرِّعَ أو فَرَّعَ فمعناه أيضا: كشف عنه الفرع عن تدل على ذلك كما تقول: قد جُلِّيَ
عنك الفرع والعرب تقول للرجل: إنه لمُغَلَّبٌ وهو غالب ومُغَلَّبٌ وهو مغلوب والمفزع يكون جباناً
وشجاعاً. فمن جعله شجاعاً قال: بمثله تنزل الأفرع. ومن جعله جباناً فهو بيّن أراد: يفزع من كل
شيء"^(٢).

فهنا يظهر الفراء أن القراءتين بمعنى كشف عنك الفرع وجلي. ويكون المفزع جباناً وشجاعاً.
فالشجاع يظهر وقت الفزعة والشدة لشجاعته بينما الجبان يفزع من كل شيء نتيجة خوفه.

ويذهب أبو عبيدة في مجاز القرآن إلى أن (فُرِّعَ): نُفِّسَ الفرع عن قلوبهم، وطير عنها الفرع،
وأن (فَرَّعَ) أي أذهب عن قلوبهم^(٣). يقول الطبري في القراءتين: حتى إذا جُلِّيَ عن قلوبهم وكشف عنها
عنها الفرع وذهب. وقال: كشف عنها الغطاء يوم القيامة. وقتادة قال: إذا جلي عن قلوبهم"^(٤). وأما

^(١) الفارسي: الحجة، ج ٣، ص ٢٩٤.

^(٢) الفراء: معاني القرآن، ج ٢، ص ١٢٦.

^(٣) أبو عبيدة: مجاز القرآن، ج ٢، ص ١٤٧.

^(٤) الطبري: تفسير الطبري جامع البيان، ج ٢، ص ٣٩٦.

الزجاج فيقصد بالذين فرغ عن قلوبهم هنا بالملائكة. ويقرأ بفتح الفاء. وأن معنى (فُرِّع) كشف الفرع عن قلوبهم، وفُرِّع عن قلوبهم كشف الفرع عنها. ويبين أن قراءة الحسن (فُرِّع) ترجع إلى هذا المعنى لأنها فرغت من الفرع. ويقول في تفسير الآية: أن جبريل عليه السلام كان لما نزل إلى محمد صلى الله عليه وسلم بالوحي ظنت الملائكة أنه نزل لشيء من أمر الساعة ففرغت لذلك فلما انكشف عنها الفرع. قالوا: ماذا قال ربكم؟ سألت لأي شيء ينزل الوحي. قالوا: الحق. قالوا: قال: الحق. ولو قرئت قالوا: الحق لكان وجهاً يكون الوحي قالوا: هو الحق^(١).

ويوضح النحاس أن القراءتين (فُرِّع) و (فُرِّع) بمعنى واحد، أي فرع الله عز وجل عن قلوبهم أي كشف عنها الفرع أي تعدها الفرع. ويحتج لذلك بقول سيبويه في قول العرب: رميت القوس أي تعدى رمي القوس. ويكشف النحاس عن قراءة ثالثة وهي بضم الفاء وبراء معجمة وبعدها غين معجمة (فُرِّع) ويبين أن معناها يؤول على المعنى الأول، لأن المعنى: حتى إذا فرغ عن قلوبهم الفرع أزيل عن قلوبهم^(٢).

ولا يبتعد الأزهري في رأيه عن سبقه حيث يقول: والمعنى في فُرِّع وفُرِّع واحد، الله المفزع عن قلوبهم أي يكشف الفرع عنها. والفرع في كلام العرب وجهين: يكون جباناً ويكون شجاعاً فمن جعله شجاعاً فهو بمعنى أن الأفراع تنزل بمثله جمع الفرع الذي هو استغاثته. ومن جعله جباناً فالمعنى أنه يفرع من كل شيء يفرعه أي: خوفه، قال أبو الهيثم: المفزع الذي أمن قلبه^(٣).

(١) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج ٤، ص ٢٠٣.

(٢) النحاس: إعراب القرآن، ج ٣، ص ٢٣٦.

(٣) الأزهري: معاني القراءات، ج ٢، ص ٢٩٢.

وعن السمرقندي أن معناه جلاء الفزع عن قلوبهم. و (فَزَع) يعني كشف الله الفزع. وأن (فَزَع) على معنى ما لم يسم فاعله. وقراءة الحسن (فَزَع) تعني فرغ الفزع عن قلوبهم. وقراءة العامة بالزاي، أي خفف عنها الفزع. وقال مجاهد: معناه حتى إذا كشف عنها الغطاء يوم القيامة^(١).

وفي حجة القراءات يظهر أن (فَزَع)، بمعنى فزع الله عن قلوبهم الروعة وخفف عنها أي أخرج الله الفزع عن قلوبهم. و (فَزَع) على ما لم يسم فاعله. ونقل عن الأخفش أن (فَزَع) معناه أزيل الفزع عنها. وقال: يوحى الله إلى جبريل فتعرف الملائكة وتفرح أن يكون شيء من أمر الساعة^(٢).

وقد أجمع القراء على ضم الفاء دلالة على بناء ما لم يسم فاعله إلا ابن عامر فإنه منحها دلالة على بناء فعل للفاعل وهو الله تعالى^(٣). والقراءتان عند الثعلبي بمعنى واحد، أي كشف الفزع وأخرج عن قلوبهم^(٤). وهما أيضا بنفس المعنى عند صاحب الهداية، أي كشف الله عن قلوبهم الجزع. (فَزَع) قراءة الحسن وتعني أزيل عن قلوبهم الفزع. وقراءة ابن عباس فزع عن قلوبهم جُلِيَ. ونقل عن مجاهد أن المعنى كشف عنهم الغطاء وهم الملائكة. ويروى عن ابن مسعود قوله: إذا حدث أمر عند ذي العرش سمع من دونه من الملائكة صوتاً جر السلسلة على الصفا فيعشى عليهم فإذا ذهب الفزع عن قلوبهم نادوا. ماذا قال ربكم؟ فيقول من شاء الله: قال الحق^(٥).

وذكر الزمخشري في الكشاف أن معنى (فَزَع) كشف الفزع عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم بكلمة يتكلم بها رب العزة في إطلاق الإذن. تباشروا بذلك بعضهم بعضاً. فإذا قال ربكم؟ قالوا: قال:

(١) السمرقندي: تفسير السمرقندي - بحر العلوم - ج ٣، ص ٨٩.

(٢) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص ٥٨٩.

(٣) ابن خالويه: الحجة في القراءات، ج ١، ص ٢٩٣.

(٤) الثعلبي: تفسير الثعلبي - الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج ٨، ص ٨٦.

(٥) مكي: الهداية في بلوغ النهاية، جامعة الشارقة، ط ١، ٢٠٠٨، ج ٩، ص ٥٩٢١-٥٩٢٢.

الحق أي القول الحق وهو الأذن بالشفاعة لمن ارتضى ... وأن (فَرَّع) قرئت على البناء للفاعل وهو الله وحده، وفرَّع، أي نفي الوجع عنها وأفنى^(١). وهذا ما قاله السمين الحلبي أيضاً^(٢).

وينقل ابن الجزري عن ابن قتيبة أن (فَرَّع) بمعنى خفف عنها الفرع، وعن الزجاج أن معناه: كشف الفرع عن قلوبهم، والقراءة بفتح الفاء والزاي (فَرَّع) فالفعل لله تعالى وقراءة الحسن بالراء غير المعجمة والغين المعجمة وهو بمعنى الأول لأنها فرغت من الفرع بل قيل فرغت من الشك والشرك. وأشار إلى الملائكة يفرعون لسماع الله تعالى ثم يروي رواية ابن مسعود، وذكرناها فيما مضى.

وينقل عن الحسن قوله: "المعنى إذا كشف الفرع عن قلوب المشركين عند الموت لتقوم الحجة عليهم. قالت الملائكة لهم: ماذا قال ربكم في الدنيا؟ قالوا الحق. فأقروا حين لا ينفعهم إقرار^(٣). وسار على هذا القول أبو حيان^(٤) وابن كثير^(٥).

وأما الألوسي: فيقول: "فَرَّع بالتشديد والبناء للفاعل والفاعل ضمير الله تعالى المستتر أي أزال الفرع عن قلوبهم. قال أبو حيان: هو ضميره تعالى إن كان ضمير قلوبهم للملائكة. وإن كان للكفار فهو ضمير مغربهم وقرأ الحسن (فَرَّعَ) بالتخفيف والبناء للمفعول فعن قلوبهم نائب فاعل كما في قراءة الجمهور. وقرأ هو وأبو المتوكل - أيضاً - وقتادة ومجاهد (فَرَّعَ) بالفاء والراء المهملة والغين المعجمة مشدداً مبنياً للفاعل بمعنى أزال"^(٦).

(١) الزمخشري: الكشاف، ج ٣، ص ٥٨٩-٥٩٠.

(٢) السمين الحلبي: الدر المصون، ج ٩، ص ١٨١.

(٣) ابن الجزري: زاد المسير في علم التفسير، ج ٣، ص ٤٩٧.

(٤) أبو حيان: البحر المحيط، ج ٨، ص ٥٤٤.

(٥) ابن كثير، أبو الفداء الحافظ إسماعيل: مختصر تفسير ابن كثير، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط ٧، ١٩٨١، ج ٦، ص ٥١٤.

(٦) الألوسي: روح المعاني، ج ١١، ص ٣١٣.

ومجمل الكلام أنه مهما تنوعت القراءة فالمعنى واحد وهو كشف وجلي الفرع والجزع عن قلوبهم، وعنها - أيضاً - أزاله الله تعالى. وهذه المعاني موجودة عند علمائنا جميعهم، وشاركهم أبو علي الفارسي الرأي فيها ولم يخالفهم.

وبما أن المعنى واحد. وأن (فَزَع) بفتح الفاء والزاي مبنية للفاعل و(فَزَع) بضم الفاء وكسر الزاي مبنية للمفعول. فيمكن القول أن المفزَع بمعنى المفزَع. أي مفعَل استعمل في موضع مفعَل.

هـ-فَعَلٌ بِمَعْنَى فَعَلٍ الْمَجْرَدِ

اختلف في تشديد القاف وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿بِمَا عَدَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو (بما عَدَّدْتُمُ) بغير ألف مشددة القاف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (بما عَدَّدْتُمُ) بغير ألف خفيفة^(١).

عندما عرض أبو علي الفارسي لقراءة (عَدَّدْتُمُ) بتشديد القاف من قوله تعالى: ﴿بِمَا عَدَّدْتُمُ

الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]. قال: "من قال: (عَدَّدْتُمُ) فشدد القاف احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون لتكثير الفعل... والآخر: أن يكون (عَدَّدَ) مثل ضَعَّفَ لا يرد به الكثير، كما أن ضَاعَفَ لا يرد به فعل من اثنين"^(٢).

فحديثنا منصب في هذه القراءة عن القسم الثاني وهو أن يكون عَدَّدَ مثل ضَعَّفَ لا يرد به الكثير... والقصد هنا أن (عَدَّدَ) (فَعَلٌ) تستخدم في موضع الفعل المجرد (عَدَّدَ) (فَعَلٌ) أي وثق بالقصد. وعليه تكون فَعَلٌ بمعنى فَعَلٍ.

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٤٧.

(٢) الفارسي: الحجة، ج ٢، ص ١٣٢.

فقد ذهب أبو حيان إلى هذا المذهب حين قال: "معنى عَدَّتم وثقتم بالقصد فالتشديد إما للتكثير بالنسبة إلى الجمع، وإما لكونه بمعنى المجرد نحو قَدَّرَ وَقَدَّرَ^(١). نجد عنده أن عَدَّ بمعنى عَدَّ مثل قَدَّرَ بمعنى قَدَّرَ.

ووافق السمين الحلبي فيما ذهب فعند حديثه عن الوجه الثاني من أوجه التشديد يقول: "والثاني أنه بمعنى المجرد" فيوافق القراءة الأولى. تقديره قَدَّرَ وَقَدَّرَ^(٢).

فهو يذهب إلى أن (فَعَّلَ) بمعنى (فَعَلَ) المجرد كنحو قَدَّرَ وَقَدَّرَ. وبالتالي فإنها تؤاخي قراءة التخفيف في معناها. وتعدّ القراءة بالتخفيف الأصل. وأمّا ابن عادل فيذكر أن بعضهم قال: عقدتم بالتخفيف وبالتشديد واحد في المعنى أي قصدتم وتعمدتم^(٣).

وتطرق العلماء إلى الحديث عن معنى القراءة فذهب الطبري^(٤)، والنحاس^(٥)، وابن خالويه^(٦)، والأزهري^(٧)، والثعلبي^(٨)، وابن الجزري^(٩)، إلى أن القراءة بتشديد القاف فتعني وَكَدَّتُمْ. وقيل لنافع: ما معنى وكَدَّتُمْ؟ قال: إن يحلف على الشيء مراراً. وأمّا بتخفيف القاف فتعني أوجبتم. وتعني الآية الكريمة (بما عقدتم الأيمان) ما قصدتم وتعمدتم وأردتم ونويتم كقوله (بما كسبت قلوبكم)^(١٠). ويذكر

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص٣٥٠

(٢) السمين الحلبي: الدر المصون، ج٤، ص٤٠٤.

(٣) ابن عادل: اللباب في علوم الكتاب، ج٧، ص٤٩٣.

(٤) الطبري: جامع البيان، ج١٠، ص٥٢٤.

(٥) النحاس: معاني القرآن، ج٢، ص٣٥٢.

(٦) ابن خالويه: الحجة في القراءات، ج١، ص١٢٤.

(٧) الأزهري: معاني القراءات، ج١، ص٣٣٨.

(٨) الثعلبي: تفسير الثعلبي الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٤، ص١٠٢.

(٩) ابن الجزري: زاد المسير في علم التفسير، ج١، ص٥٧٨.

(١٠) الثعلبي: تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٤، ص١٠٢.

السمرقندي أن القراءة بالتشديد تكون للتأكيد وتجري في التكرار والإعادة بينما بالتخفيف فاليمين تكون مرة واحدة^(١).

ونقل ابن الجزري عن القاضي أبو يعلى قوله: "وهذه القراءة المشددة لا تحتل إلا عقد قول. فأما المخففة فتحتل عقد القلب وعقد القول. والكلام قولين: أحدهما: ولكن يؤخذكم بما عقدتم عليه قلوبكم في التعمد لليمين. ما قاله مجاهد. والثاني بما عقدتم عليه قلوبكم أنه كذب. قاله سعيد بن جبير"^(٢).

فالتشديد يدل على اليمين والتخفيف فلأن عقده تلزم فيه الكفارة إذا حنث بإجماع وهو يدل على أنه إن عقده ولم يكرره لزمته الكفارة إذا حنث^(٣). أي أن اليمين التي تجب بالحنث تكون فيها الكفارة. وتلزم من حلف مرة واحدة وإن لم يكررها. وهو ما أجمع عليه الجميع ولذلك يذكر الطبري أن الله مؤاخذ الحالف العاقد قلبه على حلفه وإن لم يكرره ولم يردده^(٤).

وأنكر أبو عبيد على من قرأ بالتشديد، فقال: التشديد للتكرير مرة بعد مرة ولست آمن أن توجب هذه القراءة سقوط الكفارة في اليمين الواحدة. لأنها لم تتكرر. وقال: لأنه لا يوهم إن الحنث لا يجب إلا بتكرير اليمين لأن (فعل) في كلام العرب لتكرير الفعل^(٥). أنكرها لأنه خشي من أن يتوهم المرء بأن الكفارة لا تجب إلا بتكرار اليمين ورد عليه صاحب الهداية بقوله: وهذا الاعتراض لا يلزم وإنما يكون التشديد للتكرير مع الواحد فأما مع الجمع فلا لأنه قد تكرر يمين واحد عقده كقولك (ذبحتك الكباش) فكذاك (عقدتم الإيمان) إنما وقع التكرير من أجل الجمع. ولو الآية (عقدتم اليمين) للزم ما قال

^(١) السمرقندي: بحر العلوم، ج ١، ص ٤١٥.

^(٢) ابن الجزري: زاد المسير في علم التفسير، ج ١، ص ٥٧٩.

^(٣) مكّي: الهداية في بلوغ النهاية، ج ٣، ص ١٨٥١.

^(٤) الطبري: جامع البيان، ج ١٠، ص ٥٢٤.

^(٥) السمين الحلبي: الدر المصون، ج ٤، ص ٤٠٤. ومكّي: الهداية في بلوغ النهاية، ج ٣، ص ١٨٥٤.

أبو عبيدة فالتشديد يكون للتكرير إلا أن التكرير ينقسم قسمين: قسم يتكرر الفعل فيه على الواحد. وقسم يتكرر فيه على آحاد مرة لكل واحد وهو الذي في الآية^(١). فالكفارة تجب ولو بمرة واحدة وإن تكرر اليمين في التشديد فإنه، بمعنى التكرار لمرة واحدة، ولكن التكرار جاء ليناسب الجمع (الإيمان). فكأنه عقد يمين بعد عقد يمين، فالتشديد يدل على كثرة الأيمان. وعليه فإن الكفارة في الايمان المكررة على شيء معين بعينه الزم وأكد.

ومجمل الكلام أن (عَقَدْتُمْ) بالتخفيف هي الأصل بمعنى أوجبتم على أنفسكم وعزمتم عليها قلوبكم. أي أنه أراد عقد اليمين مرة واحدة فليزمه الكفارة؛ لأن الله سبحانه وتعالى لا يؤاخذ الانسان إلا بما عقد عليه قلبه وإن لم يكرر. وبالتشديد تكون بمعنى وكنتم وثقتم بالقصد، أي أنه يدل على تأكيد العزم بالالتزام. ومن أوجه قراءة التشديد أن تكون بمعنى المجرد. أي فمن قرأ (عَقَدْتُمْ) فهو مؤاخ لـ (عَقَدْتُمْ) كقولك قَدَرٌ وقدر. وعليه تكون فعَلٌ بمعنى فعل المجرد. و(قَدَرٌ، وقدر) قراءتان ذكرهما أبو علي الفارسي في كتابه الحجة فقال: " قرأ الكسائي وحده (قدر) خفيف. وقرأ الباقر (قَدَر) مشدد. وقال: " أن قَدَرٌ في معنى قدر فكلا الوجهين حسن"^(٢).

فأبو علي الفارسي لم يرجح بين القراءتين لاستوائهما في المعنى، ولذلك نعتهما بالحسن. أي أنه أتى بالقراءتين ليعلم أن القراءة بكتنيتها صواب. وأوافقهما فيما ذهب إليه، فالمعنى يلعب دورا هاما في توجيه القراءة عنده.

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ج٣، ص ١٨٥٢.

(٢) الفارسي: الحجة، ج٤، ص ١١٤.

و- فاعل بمعنى فعل:

اختلف في تشديد العين وتخفيفها ... وإسقاط الألف وإثباتها من قوله تعالى: ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]. فقرأ ابن كثير (فِيضَعْفُهُ) من غير ألف في جميع القرآن. وقرأ ابن عامر (فِيضَعْفُهُ) بغير ألف مشدداً في جميع القرآن. وقرأ نافع وحمة والكسائي ذلك كله بالألف^(١).

وفي توجيه القراءة من قوله تعالى: ﴿فِيضَعْفُهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]. قال أبو علي الفارسي: "أما القول في (فِيضَاعِفٍ وَيُضَعَّفُ) فكل واحد منهما في معنى الآخر، كما قال سيبويه^(٢). ومثل ذلك في أن الفعلين بمعنى، وإن اختلف بناؤهما: قرّر واستقرّ ومثل هذا النحو كثير"^(٣).

يظهر من كلامه أن (ضَعَّفَ، وَيُضَاعِفُ) قراءتان بمعنى واحد، وإن اختلفت الصياغة. أي أن كل واحد منهما بمعنى الآخر. واستند في احتجاجه هذا على ما قاله صاحب الكتاب.

ويذهب ابن السراج إلى أنهما لغتان. ويوضح أن التشديد للتكثير بدليل (أضعافا كثيرة)^(٤).

فالصيغتان لغتان في التكثير بمعنى: ويعلل ذلك فيما جاء بعده قوله (أضعافا كثيرة) والتي تدل على الكثرة.

والحجة لمن خفف عند ابن خالويه أن ضاعف أكثر من ضعّف لقوله: (أضعافا كثيرة) ودليله عشرة أمثاله^(٥). وسار على هذا القول مكي حيث إنه حمل قراءة (يُضَعَّفُ) على التكثير لأن (فعلت)

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٨٤- ص ١٨٥.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٤، ص ٦٨.

(٣) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٥٢.

(٤) ابن السراج: الأصول، ج ٣، ص ٢٤٢.

(٥) ابن خالويه: الحجة في القراءات، ج ١، ص ٦٨.

لتكثير الفعل. ومن خفف فحجته أن (ضَاعَفَتْ) أكثر من (ضَعَّفَتْ) لأن (ضَعَّفَتْ) معناه مرتان^(١). ويقول أبو منصور: " من قرأ (يُضَاعِفُ)، أو (يُضَعِّفُ) فمعناها واحد"^(٢). كما قال ابن زنجلة: " ضاعف وضعّف بمعنى واحد"^(٣). وفي موضع آخر يقول ابن زنجلة - أيضا - نقلا عن الكسائي: " قال الكسائي: المعنى فيهما واحد وضعّف وضاعف"^(٤). واتفق ابن الجزري معهم فبعد نقله كلام أبي علي الفارسي في هذه المسألة قال: " معنى ضاعف وضعّف واحد"^(٥).

وأما الرازي فيذكر أن التشديد والتخفيف لغتان، ويذهب إلى أن التضعيف والإضعاف والمضاعفة واحد وهو الزيادة على أصل الشيء حتى يبلغ مثلين أو أكثر. وذكر أن في الآية حذف والتقدير. يضاعف ثوابه^(٦).

ومما سبق نخلص إلى أن الصيغتين بمعنى واحد، وأنها يدلان على التكثير ويستدل على ذلك من كلمة (أضعافا كثيرة) فهي تدل على الكثرة. وهذا ما اتفق عليه الجميع. وأرى المسير في دريهم أيضا. وعلى ذلك جاء فاعل بمعنى فعل لدلالته في ذلك على التكثير.

- فعل بمعنى فعال

اختلف في قوله تعالى: (الرياح) في التوحيد والجمع. فقرأ ابن كثير (الرياح) على الجمع في خمسة مواضع: في البقرة ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ﴾ (الآية: ١٦٤)، وفي الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيْحَ﴾ (الآية: ٢٢)، وفي الكهف: ﴿نَذْرُوهُ الرِّيْحُ﴾ (الآية: ٤٥)، وفي سورة الروم: ﴿الرِّيْحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ (الآية: ٤٦)، وفي

(١) مكي: الكشف، ج ١، ص ٣٠٠.

(٢) الأزهري: معاني القراءات، ج ١، ص ٢١٠.

(٣) ابن زنجلة: حجة القراءات، ص ٦٩٩.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٩.

(٥) ابن الجزري: زاد المسير في علم التفسير، ج ١، ص ٢٢١.

(٦) الرازي: مفاتيح الغيب، ج ٦، ص ٥٠٠.

الجائية: ﴿ وَصَّرِيفِ الرِّيحِ ﴾ الجائية: (الآية: ٥)، والباقي : (الريح). وقرأ حمزة: (الرياح) على الجمع في موضعين: في الفرقان: ﴿ أَرْسَلَ الرِّيحَ ﴾ (الآية: ٤٨)، وفي سورة الروم: ﴿ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ ﴾ (الآية: ٤٦)، وسائرهن على التوحيد^(١).

ومن القراءات المختلف فيها والتي فسرت عن طريق المعنى ما قرئ بالتوحيد والجمع في كلمة (الرياح) الواردة في عدة آيات من القرآن الكريم فقال الأبين في قوله: ﴿ وَصَّرِيفِ الرِّيحِ ﴾ (البقرة: ١٦٤) الجمع وذلك أن كل واحدة من هذه الرياح مثل الأخرى في دلالته على الوجدانية وتسخيرها لينتفع الناس بها بتصريفها وإذا كانت كذلك فالوجه أن يجمع لمساواة كل واحدة منها الأخرى فيما ذكرناه، وقد يجوز في قول مَنْ وحد أن يريد به الجنس كما قالوا: "أهلك الناس الدينار والدرهم"^(٢). يوضح أن الجمع فيها جائز فالريح واحدة من هذه الرياح، ويجوز أن تأتي على لفظ الإفراد ويراد بها الجمع. أي هما جائزان لاستخدامهما السياقي نفسه. واستعملت (الريح والرياح) عند العرب بدلالات خاصة فالرياح تدل على السقيا والرحمة على خلاف الريح التي دلت على العذاب وهذا ما أشار إليه أبو علي الفارسي في كتابه الحجة عند رواية الحديث من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا هبت ريح قال: اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً"^(٣). حيث قال: "مما يدل على أن مواضع الرحمة بالجمع أولى. ومواضع العذاب الإفراد"^(٤).

(١) لمعرفة اختلاف القراء في كلمة (الرياح) انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٧٣.

(٢) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٠١.

(٣) مَر سابقاً، ص ٣٩.

(٤) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٠٢.

وأما الآيات التي جاءت على لفظ (الرياح) بمعنى الرحمة فهي كقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ ﴾ (الحجر: ٢٢) ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ وقوله (الروم: ٤٦) ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ وقوله (الروم: ٤٨) ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾.

ومما جاء على الأفراد بمعنى العذاب قوله تعالى ﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾ (الذريات: ٤١) ﴿ وَقَوْلِهِ: ﴿ وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوهَا ﴾ (الحاقة: ٦)، وقوله: ﴿ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الأحقاف: ٢٤، ٢٥).

فهذه الآيات جاءت على التوحيد والجمع.

ويرد النحاس على أبي حاتم الذي يرفض قراءة الأفراد في (الرياح لواقح) لأن النعت (لواقح) جمع. والمنعوت مفرد، حيث قال: " هذا الذي قاله أبو حاتم في قبح هذا غلط بيّن وقد قال الله عزّ وجل ﴿ وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا ﴾ (الحاقة: ١٧) يعني الملائكة لا اختلاف بين أهل العلم في ذلك وكذا (الريح بمعنى الرياح) " (١).

والريح بصيغة التوحيد تكون اسماً يدل على الكثرة لأنه اسم للجنس، فهو أخف في الاستعمال، كقولك: كثر الدينار والدرهم، بمعنى كثرت الدراهم (٢). فلذلك من قرأ: (الريح نشرا) فافرد ووصفه بالجمع. وبهذا يكون حمله على المعنى، بحيث ثبت فيه معنى الجمع (٣)، لأن كل ریح مثل الأخرى في دلالتها على الوحدانية، لاعتبارها والاستدلال بها. ويقوي ذلك قول الكسائي: العرب تقول:

(١) النحاس: إعراب القرآن، ج ٢، ص ٣٧٩.

(٢) الفارسي: الحجة، ج ١، ص ٤٠١.

(٣) الطبرسي، مجمع البيان، ج ٤، ص ٢٩٩.

جاءت الريح من كل مكان، فلو كانت ريحاً واحدة جاءت من مكان واحد. فقولهم: (من كل مكان) وقد حدّوها تدل على أن بالتوحيد معنى الجمع^(١).

إذن الأفراد يدل على الكثرة وإن لم يجمع كما تدل عليها الألفاظ المصوّغة للجمع. وتدل على الكثير كما تدل ألفاظ الجمع عليه. أي أن استخدام اسم الجنس الجمعي يدل على المعنى الكثير سواء كان مجموعاً أو مفرداً.

وروي عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (إن الريح تخرج من روح الله، تجيء بالرحمة والعذاب). فيجوز أن يراد بـ(الريح) الجنس، لأنها تدل على العذاب والعقاب أحياناً، وعلى الرحمة أحياناً أخرى، وبجواز ذلك يقع الجنس على الجمع مُستغزياً له، وعلى البعض أيضاً. ويقوي ذلك قوله تعالى: (وجرين بهم بريح طيبة) (يونس: ٢٢)؛ " تمام الرحمة هناك إنما تحصل بوحدة الريح لا باختلافها فإن السفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد، فإن اختلفت عليها الرياح، وتصادمت كان سبب الهلاك والغرق، فالمطلوب هناك ريح واحدة؛ ولهذا أكد هذا المعنى فوصفها بالطيب؛ دفعاً لتوهم أن تكون عاصفة، بل هي ريح يفرح بطيبتها"^(٢). نلاحظ أن الريح قد وصفت بالطيبة، مع أنها مفردة، فاختلفت وفارقت ريح العذاب بوصفها بالطيبة.

ومجمل الكلام أننا نلاحظ أن أبا علي الفارسي قد برع في مناقشاته لدلالات صياغة الأبنية وذلك من خلال تبادلها للمعاني. وهذا يدل على اهتمامه الكبير لمعاني هذه الصيغ.

والناظر لما بيّنه أبو علي الفارسي فيما أورده في ألفاظ القرآن من دلالة الصيغة على صيغة أخرى على نحو ما ذكرنا سابقاً يرى مدى براعته وذكائه في مناقشة هذه القضايا. وهذا دليل على سعة الاطلاع وعمق المخزون الفكري عنده. كما ولاحظنا مدى اعتماده على المعنى لتوضيح ما يذهب إليه. فالمعنى له دور بارز في توجيه القراءات عند الفارسي.

(١) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١١٨.

(٢) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١١.

الخاتمة

بعد عرضي لموضوع رسالتي الموسومة بـ (التوجيهات الدلالية للخلافات النحوية والصرفية في

القراءات القرآنية في كتاب الحجة للفارسي) فقد توصلت إلى ما يأتي:

- أن أبا علي الفارسي حرص كل الحرص على تخريج الآيات القرآنية المختلف في قراءة كلماتها نحواً وصرفاً تخريجاً متوازناً بين احترام المسموع وضوابط الفكر النحوي العربي من التخريج.

- اتخذ أبو علي الفارسي أسساً قامت عليها توجيهاته، فاعتد بالقراءات لأنها سنة متبعة يلزم قبولها، بالإضافة إلى اعتماده على السماع بكافة أدلته؛ فهو الأساس الذي تبنى عليه الأحكام وتثبت فيه اللغة، ولا بدّ من مراعاة المقاييس العربية في توجيه القراءات.

- يشكل المعنى حجر الأساس الذي بنى عليها أبو علي الفارسي توجيهاته للقراءات، فقد كان يهتم بالمعنى اللغوي للكلمات والتركيب للنصوص، واستعملاتها في النحو، ليقوم بإصدار حكمه على القراءات التي وردت فيها الكلمة، وهذا السبب الذي يكمن وراء استطراد أبي علي الفارسي في كتابه الحجة.

- يعدّ كتاب الحجة موسوعة نحوية وصرفية في الإعراب والمذاهب النحوية والمصطلحات المتعلقة بالنحو والصرف واللغة والتوجيهات النحوية واللهجات، بالرغم من أن هدفه الأساسي الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوجيهها والتماس الأدلة لها.

- أن أبا علي الفارسي قد أعمل فكره النحوي والدلالي عند قيامه بمناقشة القراءات وتحليلها. واعتنى عناية كبيرة بهذه القراءات في سياق الآيات، ويظهر هذا واضحاً أثناء تحليلاته للمواضع. ويعقد أبو علي الفارسي يده على المعنى الذي يعدّه دعامة يرتكز عليه في آرائه

عند تحليله للقراءات. بيد أن المعنى الذي يقصده هو مراعاة المقام والغرض الذي سيق فيه الكلام.

- بينت توجيهات الفارسي للقراءات عن شخصيته الفذة والمستقلة، فلم يكن تابعاً لآراء غيره بل كان محلاً وناقداً بارعاً لهذه الآراء. وكذلك كشفت عن قدرته في استخدام الأدلة، واستدعاء الأصول، واجتلاب النظائر.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أحمد ، عبد العباس عبد الجاسم، التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، المجمع الثقافي ، ٢٠٠١، الامارت العربية المتحدة، أبو ظبي.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق:فائز فارس، ط١، ١٩٧٩.
- لأزهري، أبو منصور خالد بن عبد الله، معاني القراءات، تحقيق: عيد مصطفى درويش، و عوض أحمد القوزي، دار المعارف، ط١، ١٤١٢هـ.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق:محمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية.
-، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣ ، ١٩٧٩م.
- استيتية، سمير شريف، رياض القرآن، ط١ ، ٢٠٠٥م، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، عمان.
-، منازل الرؤية- منهج تكاملي في قراءة النص- دار وائل، الأردن، ٢٠٠٣م.
- الأشموني، أبو الحسن علي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ١٩٧٠م.
- الأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل: إعراب القرآن، قدمت له ووثقت نصوصه: فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١.

- الأصفهاني، أبو الفرج: الأغاني، الناشران: صلاح يوسف، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٠.
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك ابن قريظ، الأصمعيات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر،
وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٤.
- الألوسي، شهاب الدين أبو الفضل محمود بن عبدالله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم
والسبع المثاني، دار الفكر، بيروت .
- أمين، طه صالح، التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في "معاني القرآن"، دار المعرفة،
بيروت، ٢٠٠٧م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد البيطار، مطبوع
المجمع العلمي، دمشق.
-، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين
والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت.
-، البيان في غريب إعراب القرآن، ضبطه وعلق حواشيه:
بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان.
-، لمع الأدلة، تحقيق: عطية عامر، الطبعة الكاثوليكية
بيروت، ١٩٦٨.
-، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل
إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة.
- الأندلسي، أبو طاهر إسماعيل بن خلف، العنوان في القراءات السبع، تحقيق: خليل العطية،
وزهير غازي زاهد، مطبعة عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
- Bazmoul, محمد بن عمر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، دار الهجرة للنشر والتوزيع.

- البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.
- البواب، علي حسين: القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك لابن هشام، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٩٨٣.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر الشيرازي، تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الفكر، بيروت.
- التهانوي: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيع العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري: تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن.
- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، الدار التونسية، تونس، ١٩٧١م.
- ابن الجزري، محمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، حققه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
-، غاية النهاية في طبقات القراء، عنى بنشره ج: برجشتراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٣٣.
-، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق عبد الحي الفرماوي، ط١، ١٩٧٧م.

-، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الفكر، د.ت.
- الجمل، سليمان بن عمر العجيلي، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجالين للدقائق الخفية، مكان النشر (د.م)، ١٢٠٤هـ.
- الجمل، محمد أحمد، الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ط١، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن: زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٦.
-، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، ١٩٧٦.
-، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨.
- الجوهرى، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد: تفسير القرآن الكريم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.

- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ط ١، ١٩٨٩.
- ابن حجر، أحمد بن علي: تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦.
- الحموز، عبد الفتاح: الكوفيون ومنهجهم في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ط ١، ١٩٩٧، دار عمار، عمان.
- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب -، تحقيق: إحسان عباس، ط ١، ١٩٩٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- ابن حنبل، أحمد: المسند، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط ١، دار المعارف للنشر، مصر، ١٩٤٨م.
- أبو حيان، أبو عبد الله محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠م.
-، البحر المحيط، دار للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣ م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٩٩٠م.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان، محمد محيي الدين، طباعة نهضة مصر، ١٩٤٨م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، سنن أبي داود المسمى السنن، رقم كتبه وأبوابه وفقاً للمعجم المفهرس، هيثم بن نزار تميم، شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٩م.

- ديوان أبي زيد الطائي = ضمن شعر أبي زيد الطائي، تحقيق نوري حمودي القيسي، نشره المجمع العلمي العراقي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م.
- ديوان الأغلب العجلي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ.
- ديوان ذي الرمة غيلا، شرح أحمد بن حاتم، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ.
- ديوان الطرماح، الكامل بن حكيم، تحقيق عزة حسن، دمشق، ١٩٦٨م.
- ديوان طفيل بن عوف الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٦٨.
- ديوان عدي بن زيد: ملحق ديوانه، تحقيق: محمد جبار المعبيد، شركة الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال ودرية الخطيب، راجعه فخر الدين قباوة، دار الكتاب، ط١، ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: ملحق ديوانه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٧١هـ.
- ديوان كعب بن زهير، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- ديوان لبيد، شرحه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق، دار الرقم بن أبي الأرقم للطباعة، لبنان-بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- ديوان المخبل السعدي = ضمن شعراء مقلون، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط ١، ١٩٨٧م.
- أبو ذؤيب الهذلي، شرح أشعار الهذليين، صنعه أبي سعيد الحسن بن السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة.
- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب أرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.
- الرازي، محمد فخر الدين بن ضياء الدين عمر، مفاتيح الغيب المشهور بالتفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م.
- راضي، سحر سويلم، التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي، بلنسية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
- الرفاعي، مصطفى صادق، إعمار القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٥م.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأنباري، ط ٣، عالم الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ١٩٨٦م.
- ، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، دار الحديث، القاهرة.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف: نصب الراية، قدم للكتاب: محمد يوسف البنوري، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي الرملة البيضاء.
-، المفصل في علم اللغة، قدم له وراجعته: محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، (د.ت).
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
- السامرائي، فاضل صالح، التعبير القرآني، دار عمار، الأردن، ط٢، ٢٠٠٢م.
-، لمسات بيانية في نصوص التنزيل، دار عمار، الأردن، ١٩٩٩م.
-، معاني النحو، دار الفكر، ط٥، ٢٠١١م.
- السجستاني، محمد بن عزيز: غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد، دار قنتية، سوريا، ط١، ١٩٩٥م.
- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، عبد الحسين الفتلي، ط٣، ١٩٧١م.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد: الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م.
- السعدي، عبد القادر عبد الرحمن، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م.

- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد: تفسير السمرقندي - بحر العلوم - ، تحقيق: محمود مطرجي ، دار الفكر، بيروت.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، ط ١، ١٩٨٦م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل: المخصص ، ط ١، بولاق، ١٣١٧هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
-، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٨٤هـ.
-، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وزميله ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ت).
-، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شُرَاب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧.
- شلبي، عبد الفتاح، أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط ٣.

- الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مطبعة التجارية، بيروت، ط٢، ١٩٧٠م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد الشامي، المعجم الكبير، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ١٩٨٠م.
- الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، تصحيح وتحقيق وتعليق: هاشم الرسولي المحلاني، وفضل الله اليزيدي الطباطبائي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.
- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، (د.م)، ١٩٨٨م.
- ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر، تونس، ١٩٩٨م.
- عباس، فضل حسن، القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، دار النفائس، عمان، ٢٠٠٨.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد، مكتبة الخانجي.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الإله الجبوري، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ط٢، ١٣٩٩ هـ.
-، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب.

- ابن عطية، القاضي أبي محمد عبد الخالق بن غالب الأندلسي، تفسير ابن عطية المحرر الوجيز، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال إبراهيم، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢.
- ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٩٨٤م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد البجاوي، دار الجبل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
-، إملاء ما مَنَّ به الرحمن ، مطبعة البابي الحلبي، ط١، القاهرة، ١٩٦٩م.
- العلمي، الشيخ يسن: حاشية الشيخ يسن على التصريح، دار احياء الكتب العربية، البابي الحلبي، د.ت.
- ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٤م.
-، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مطبعة دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الايضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التاليف، القاهرة، ط١، ١٣٨٩هـ.
-، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: علي القهوجي وبشير جويجاتي - دار المأمون للتراث - دمشق - ط١ - ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م .

- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق
- والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠١م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٣م .
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، مطبعة دار الفكر، د.ت.
- الفيومي، أحمد محمد علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، مصر.
- ابن قاضي شهبة الأسدي: طبقات النحاة واللغويين، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.
- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣م.
- قطب، سيد، في ظلال القرآن ، ج ٤، مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٧م.
- قمحاوي، محمد الصادق، طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، ط ١، مكتبة الإيمان، مصر.
- ابن كثير، أبو الفداء الحافظ إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤م.
- مختصر تفسير ابن كثير، تحقيق: محمد علي
- الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط ٧، ١٩٨١م.

- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الألفية في النحو والصرف، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٤٠م.
- ، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مكة، دار المأمون للتراث، ط١٤٠٢هـ، ١هـ.
-، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق فؤاد عبد الباقي، نشر العروبة.
- الماوردي: النكت والعيون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق زكي مبارك.
-، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
- المجاشعي، ابن فضال، النكت في القرآن ، تحقيق إبراهيم محمود الحاج علي، مكتبة الرشد ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، د.ت.
- محمد ، أحمد سعد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.
- محيسن، محمد سالم: القراءات وأثرها في علوم العربية، دار الجيل - بيروت.
- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
- المرادي، الحسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٧٩م.

- ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق ودراسة: عمر حمدان، مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط ١.
- مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مكّي، أبو محمد بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ م.
-، مُشكل إعراب القرآن ، تحقيق حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، شارع سوريا، ١٩٨٤-١٤٠٥.
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب ، دار صادر، بيروت.
- المهدي، أحمد بن عمار، شرح الهداية، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، د.ت.
- الميداني، أحمد بن أحمد النيسابوري: مجمع الأمثال، حققه وفضله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد، دار النصر دمشق، بيروت، لبنان.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: محمد تامر، ومحمد رضوان، ومحمد عبد المنعم، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧ م.
- النسائي: السنن، شرح الحافظ جلال الدين السيوطي، دار الفكر، ط ١، ١٣٤٨ هـ.
- الهتاري، عبدالله علي، الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤ م.

- الهدهد، حمدي صلاح، مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث: دراسة تفصيلية تتبع نشأة مصطلحات علم القراءات وتطورها عبر القرون مع معجم شامل لمصطلحات علم القراءات القرآنية، دار البصائر، القاهرة، ط ٢٠٠٨، ١.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٣٩٤ هـ.
-، شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، (د.ت.).
-، مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد حمدالله، وراجع الأفغاني، ط ٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩ م.
- هنادي، محمد عبدالقادر، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، ط ١، ١٩٨٨ م.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر: مجمع الزوائد منبع الفوائد، تحرير العراقي وابن حجر، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٩٨٦ م.
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري، أسباب النزول، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، ط ٢، ١٩٩٢ م.
-، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل أحمد و علي معوض، وأحمد صبرة، وعبد الغني الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣.
- يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، تصوير مكتبة عالم الكتب، بيروت.

Abstract

Semantic Explanations of Syntactic and Morphological Differences in the Qur'anic Readings in The Book of AlHujja for Al-Farisi.

By: Amal Mohammad Jud 'an al-Hlaiban

2013/2014

This study has aimed at illustrating Al-Farisi's semantic explanations of syntactic and morphological differences in his book "Alhujja" and his concerns of meaning through his different linguistic interests. The study falls in three chapters.

In the first chapter the researcher tackles the bases on which Al-Farisi's semantic explanations has been based, so the researcher has talked about The dependence on the readings, his agreement with the readers, the dependence on hearing the Arabs, considering the Qur'an on the most formal aspect , the grammatical creativity and taking the meaning into consideration.

In the first part of the second chapter, the researcher has talked about the syntactic differences in the readings in "Al-Hujja" and their semantic explanation. The researcher ,also, has talked about what is read innominative and dative , nominative and accusative and what is read in dative and genitive cases. In the second part the light has been shed on

The syntactic differences in the readings of verbs and their semantic explanations and the researcher has talked about what is read on genitive and dative cases, what is read on nominative and assertive cases, and what is read on dative and assertive.

The third chapter has tackled the morphological differences in the readings of the word forms; verbs, nouns, and infinitives(origins) and the mutual meanings among them.